HUSSAIN MANSOUR ASHAIKH

لغويات
LINGUISTICS

حسين منصور الشيخ

الإعرابُ المحلّي للمفردات النحوية



الإعراب المحلي للمفردات النحوية / نحو
حسين منصور الشيخ / مؤلف من السعودية
الطبعة الأولى: 2009



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
المركز الرئيسي:
بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم،
ص. ب: 5460-11، العنوان البرقي: موكيّالي
هاتفاكس: 751438 / 752308

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان، ص.ب: 9157، هاتف 5605432
هاتفاكس: 5685501
E-mail : info@airpbooks.com

تصميم الغلاف: محمد حريز الصف الضوئي: حسين منصور الشيخ
التنفيذ الطباعي: مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة / بيروت، لبنان

ISBN: 978-9953-36-288-2



حسين منصور الشيخ

الإعرابُ المحلي للمفردات النحوية




بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

علم النحو من أكثر العلوم التي أشبعها علماء العربية بحثًا ودراسة وتتبّعًا، فأصبح البحث في جديد فيه أمرًا صعبًا، وقد تملّكني شعور بالقلق، بسبب هذا التصور، أثناء اختيار موضوع دراستي التي سأعدها لنيل درجة الماجستير.

ولكن ـ وبتوفيق من الله سبحانه ـ وقع اختياري على بحث موضوع (الإعراب المحلي للمفردات النحوية)، ليكون هو عنوان دراستي لنيل هذه الدرجة، فقد وجدته موضوعًا جديدًا لم يطرقه النحاة بالبحث والتتبع الوافيين.

ووفقني الله ليكون المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور محمد جمعة نبعة، فكان نعم المشرف والمربي والأب لي في مرحلة إعداد الرسالة، لتكون على ما هي عليه الآن.

كما أنني لا أنسى هنا أن أذكر الملحوظات العلمية القيّمة التي أفادني بها السيدان عضوا لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور عباس السوسوة، والأستاذ الدكتور عبد الفتاح عبوش، أثناء مناقشة الرسالة.

فلهم جميعًا أتوجه بالشكر والامتنان الجزيلين على ما أسدوه لي من توجيهات ونصائح، ستكون عونًا لي في مسيرتي العلمية.

ولا يفوتني ـ كذلك ـ أن أتوجّه بالشكر إلى جميع من مدّ لي يد العَوْن في هذه الدراسة، لاسيّما الأستاذ علي الأصيل الذي استفدتُ كثيرًا من ملحوظاته المهمّة، والأستاذ نزار الخميس الذي كان له فضل ترجمة ملخّص الرسالة إلى اللغة الإنجليزية.

وها أنا ذا أقدّم هذه البضاعة المتواضعة في متناول القارئ العربي، عله يجد فيها ما يفيد، وما هو جديد.

حسين منصور الشيخ

الدمام ـ السعودية

١٩/ ٠١/ ١٤٢٩هـ ـ٢٨/ ٠١/ ٢٠٠٨ م

بين يدي البحث

١. مقدّمة

يمثل النحو العربي تلك القواعد والأنظمة التي جَهِدَ النحاة منذ أوائل وضع النحو لاستنتاجها من خلال ما توفر لديهم من نصوص عربية فصيحة، سعيًا منهم لحفظ اللسان العربي من اللحن، وبخاصة فيما يرتبط منه بقراءة ودراسة النص الشرعي، والقرآن منه بشكل آكَد.

ولا يتأتى الحفاظ على هذا التراث من المادّة النحوية التي ورثناها عن أولئك العلماء الأوائل إلا بتعميق هذا العلم ومواصلة استجلاء كثير من مسائله وأبوابه، وبخاصة غير المبحوث منها، وذلك للمساعدة في تطوير هذا العلم كمًّا ـ من خلال مواصلة البحث فيه لأجيال متعاقبة ـ، وكيفًا، من خلال تنويع البحث في مجالاتٍ وعناوين مختلفة.

وهذا ما حداني إلى اختيار عنوان هذه الدراسة التي خصصتها للبحث عن (الإعراب المحلي للمفردات النحوية)، فهو بحث يجمع أشتات كثير من المفردات المتناثرة في أبواب ومسائل النحو، لم يسبق أن جمعت في دراسة مستقلة ـ فيما أعلم ـ، تلقي الضوء على هذا النوع من الإعراب.

٢. أهمية البحث

يدرس النحو العربي ظاهرة تغير أواخر الكلمة العربية بحسب العوامل الداخلة عليها، أو المؤثرة فيها، ومواقعها في تركيبات الجمل، وهو ما يسمى ظاهرة الإعراب في اللغة العربية.

والنحاة يقسمون الإعراب إلى:

١. إعراب لفظي،
٢. وإعراب تقديري،
٣. وإعراب محلي.

ويقصدون باللفظي منه: ذلك التغيُّر الذي يظهر على أواخر الكلِم، من حركات إعرابية أو حروف نائبة عنها.

بينما يريدون بالتقديري: ما كان من المفترض أن يظهر على آخر بعض الكلمات، ولكن حال دون ذلك عوامل صوتية، إما بسبب امتناع الحرف عن تحمل جميع الحركات، وهو الألف، أو بسبب ثقل الحركة على بعض الحروف، كالياء والواو، أو لوجود مناسبة صوتية بين الحركة والحرف الدخيل على بعض الكلمات، كما هو الحال مع ياء المتكلم عندما تدخل على الأسماء.

والإعراب المحلي يقصدون به ما كان يفترض أن تتحمله الكلمات من ظهور الحركات الإعرابية، ولكن هذه الكلمات التي يكون لها إعراب محلي تثبت على حركة معينة لا تتبدل بتبدل مواقعها في الجملة، ولا يكون ذلك لعلة صوتية ـ كما هو الحال مع الإعراب التقديري ـ.

ولم يقدر أن أفرد النحاة دراسة خاصّة تعنى بالإعراب المحلي يبينون فيها: معناه، وأنواعه، والمفردات أو التركيبات الداخلة فيه.

لذا فضلتُ أن أقوم بدور الجامع لهذه المادّة من بطون الكتب والدراسات النحوية في هذه الدراسة؛ وذلك لكثرة ورود هذا النوع من الإعراب خلال دراسة طالب الدراسات النحوية دون إلمام كبير به ضمن دراسة موسّعة جامعة.

مخصِّصًا بحثي حول (الإعراب المحلي للمفردات النحوية)، وذلك لسعة البحث حول جميع أنواع الإعراب المحلي، بحيث يبدو البحث في جميع أنواعه بحثًا موسَّعًا جدًّا، ولعلّي أتمكن لاحقًا من دراسة بقية أقسامه في دراسة مستقلة.

٣. أسباب الاهتمام بموضوع الدراسة

(١) ما دفعني لبحث هذا الموضوع هو عدم الخوض فيه من خلال دراسة وافية تستوعب جميع المفردات ذات الإعراب المحلي، حيث لا تزال هذه المفردات موزّعة على أبواب النحو، دون جامع عضوي لها في دراسة مستقلة.

(٢) قد تكون المفردات ذات الإعراب المحلّي هي الأقل حظًا من حيث الاهتمام، فابن هشام في مغني اللبيب عقد بابًا خاصًّا ـ وهو الباب الرابع ـ تحدّث فيه عن الجمل التي لها محل من الإعراب، وتلك التي لا محل لها من الإعراب.

وقد وقفتُ مؤخرًا على دراسة بعنوان «الحُلَل في الكلام على الجُمل» لشهاب الدين أبي العبّاس أحمد الأصبحي العُنّابي[١] (ت ٧٧٦هـ)، يتحدث فيها عن نوعي الجمل التي تحدث عنهما ابن هشام في بابه الرابع من المغني.

وهو موضوع طرقه حديثًا الدكتور فخر الدين قباوة في دراسته القيمة «إعراب الجمل وأشباه الجمل»، وعنوانها يكفي للحديث عن محتواها.

كما أن الدكتور فاضل صالح السامرائي وضع دراسة شاملة بعنوان: «الجملة العربية .. تأليفها وأقسامها»، تحدث فيها عن أهم تقسيمات الجملة العربية، التي كان من أهمها: تقسيمها إلى: الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ولا أجد هذا الاهتمام بالمفردات النحوية التي لها محل من الإعراب.

(٣) ما يعانيه الطلبة ـ وحتى من يحملون شهادة البكالوريوس في النحو العربي ـ من صعوبة في تحديد المحل الإعرابي لكثير من المبنيات، حيث لا علامة إعرابية لها، حتى يمكن تحديد محلها الإعرابي من الرفع والنصب والجر، وهو أمر يتحمله هؤلاء المتخصصون

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي الأندلسي، العنابي (شهاب الدين)، أبو العباس. نحوي، عروضي. توفي بدمشق سنة ٧٧٦هـ، وقد جاوز الستين. من تصانيفه: (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك، و(شرح التقريب)، و(شرح كتاب سيبويه)، و(نزهة الأبصار في أوزان الأشعار). انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٢٣؛ والأعلام ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٢٩٣. وقد ورد لقبه فيهما (العناني)، وهو خطأ، والصحيح ما ذكرناه اعتمادًا على الكتاب المطبوع وما أورده المحقق من تصحيح اللقب في السيرة.

والطلبة، وكذلك واضعو هذا العلم الذين لم يفردوا هذه المسألة ببحث مستقل، يسهلون به على الآخرين مسائل الإعراب المحلي.

٤. الدراسات السابقة

لا توجد هناك ـ كما أسلفت ـ دراسة سابقة أفردت هذا العنوان ببحث مستقل، بل ما هو موجود في الغالب دراسات تعرضت للإعراب وأقسامه، فتعرضت للإعراب المحلي بشكل عارض، وقد وقفتُ على بعض منها أجد من المناسب استعراضها هنا:

أ. إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور قباوة

تقوم هذه الدراسة التي قام بها الدكتور فخر الدين قباوة على الإعراب المحلي ـ وهذا هو وجه الارتباط بينها وبين هذه الدراسة ـ، فما للجمل وأشباه الجمل من إعراب هو إعراب محلي، ولكنها تخصَّصت للبحث حول هذين النوعين من التركيبات النحوية، ولم تتعرض للمفردات، وما يكون لها من الإعراب.

ب. دراسات في الإعراب للدكتور الفضلي

هذه الدراسة لعلها الأوسع في تناول الإعراب من جميع جوانبه النحوية، فقد درسه المؤلف ضمن العناوين التالية: (حقيقة الإعراب)، و(عامل الإعراب)، و(دلائل الإعراب)، و(وظيفة الإعراب)، و(مجالات الإعراب)، و(مادّة الإعراب)، و(طريقة الإعراب)، و(تقدير الإعراب).

وقد تطرق بشيء غير قليل للإعراب التقديري والمحلي، سنشير إلى آرائه حولهما أثناء طوايا البحث.

ج. العلامة الإعرابية في الجملة للدكتور محمد حماسة

وهي من الدراسات الحديثة القيّمة، ذلك أنها بحثت موضوع العلامة الإعرابية قديمًا وحديثًا، حيث ألقى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الضوء على نظرية الدكتور تمام حسّان، متبنيًّا كثيرًا من آرائه النحوية. ومن ذلك ما رآه من ضرورة إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي.

د. الإعراب والبناء .. دراسة في نظرية النحو العربي

وهي دراسة للدكتور جميل علوش، تناول فيها كثيرًا من مسائل الإعراب، وعلى رأسها مسألة الإعراب المحلي، متطرقًا إلى كثيرٍ من مسائله وأنواعه.

هـ. القرائن النحوية واطراح الإعرابَين: التقديري والمحلي

هي دراسة للدكتور تمام حسّان نشرها في مجلة اللسان العربي، ع ١١، ج١، سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤، اقترح فيها إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي، كما هو واضح من عنوان هذه الدراسة.

وقد يكون هناك دراسات سابقة ذات علاقة أوثق مما ذكرناه أعلاه بما نحن بصدد بحثه في هذه الدراسة، لم يتسنَّ لي الاطلاع عليها.

٥. تبويب الدراسة

راعيت في تبويب هذه الدراسة أن تأتي فصولها وعناوينها متناسقة، ممهدًا السابق منها للاحق، وقد عقدتها في أربعة فصول:

تناولت في **الفصل الأول** التعريفات والاصطلاحات التي سأرتكز عليها في البحث لاحقًا، فكانت الوقفة الأولى مع الكلمة، مجليًّا معناها اللغوي الذي رأيتُ أنه لا يختلف عن معناها النحوي، ومتبعًا ذلك ببيان الكلام والكَلِم، لكون الكلمة الوحدة المكونة لهما، لأتبعهما ببيان المقصود بالجملة، فهي الوحدة التي يتعامل النحوي معها كتركيب إسنادي للكلمة.

وبسبب إغفال النحاة لذكر صفات الكلمة العربية رأيت من المناسب التعرض لها في هذا الفصل.

وبعد هذه الوقفة مع المصطلحات والمفاهيم قمت بعرض لأهم تقسيمات الكلمة، وهي: تقسيمها إلى: اسم وفعل وحرف، وتقسيمها إلى: معربة ومبنية.

وبعد ذلك توقفتُ طويلاً عند تقسيمات الإعراب، حيث عرضتُ لما ذكره النحاة من تقسيمه إلى: لفظي وتقديري ومحلي، ممهدًا لذلك بوقفة مع تعريفه اللغوي، وأخرى مع

حقيقته نحويًّا، وثالثة مع دلائله النحوية، لأنتهي بالحديث عن تقسيماته، ومن خلال تتبعي وجدتُ أن له تقسيمين اثنين، ذكرت أولهما، وثانيهما تقسيمه إلى: نظري وتعليمي وتطبيقي.

ثم تحدثتُ عن الإعراب المحلي في عنوان مستقل، بدأتُ فيه بالحديث عن التعريفات التي يذكرها النحاة له موازنًا بينها، للخروج بالملائم منها مع طبيعة هذا النوع من الإعراب. ثم عرضتُ لأنواع الإعراب المحلي، فحصرتها في أربعةٍ: المفردات المبنية، والجمل، وأشباه الجمل، وبعض التركيبات النحوية.

وقبل الانتقال إلى الفصل الأول عقدت عنوانًا خاصًّا بالحديث عن المفردة النحوية، حدّدتُ فيه ما أعنيه بالمفردة النحوية، ثم قسمتها إلى أقسام ثلاثة، هي عناوين فصول الدراسة الثلاثة.

في الفصل الثاني، تناولت فيه الإعراب المحلي للأسماء المبنية بناءً لازمًا، ضمن عناوين عشرة تحدثتُ فيها عن: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام والشرط، و(ما) و(من) الاسميتين، والأعلام المبنية، وألفاظ الكناية المبنية، والظروف المبنية، وبعض أسماء الأفعال، والاسم المبني على وزن (فعالِ) وأمسِ.

مُتَّبِعًا فيها طريقةً متشابهة، حيث أبدأ في كل مفردة من هذه المفردات بتعريف هذه المفردة، ثم بيان أقسامها أو مفرداتها، لأنتقل بعد ذلك إلى عرض المواقع الإعرابية التي تحل فيها، وتلك التي لا تحل فيها.

وفي الفصل الثالث بحثتُ الإعراب المحلي للأسماء المبنية بناءً عارضًا، وقد تعرضت للعناوين التالية: المنادى المفرد، واسم (لا) النافية للجنس، والظروف المقطوعة عن الإضافة، وما بني من الأسماء المضافة، والمجرور بحرف الجر الزائد. معرفًا كل عنوان من هذه العناوين، ومبينًا لأقسامها، والمبني من هذه الأقسام، وذاكرًا لأهم الأحكام الخاصة بكل باب منها.

أما الفصل الرابع فقد بحثتُ فيه الإعراب المحلي للأفعال، مقسمًا إياه إلى قسمين، عنوان للفعل الماضي، وآخر للمضارع، موضحًا في هذين العنوانين الإعراب المحلي لكل من الماضي والمضارع.

منهيًا البحث بخلاصة وافية بما جاء فيه من عناوين، ومعدّدًا لأهم النتائج التي توصلت إليها أثناء عملية البحث.

وأخيرًا،

فإن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون محاولة لدراسة هذه المادة دراسة مستوفية، رجوت فيها أن أكون قد وفقت لما هدفتُ إليه من خلالها.

حسين منصور الشيخ

[*] الفصل الأول:

مفاهيم وتقسيمات أولية

- مدخل: وقفة مع المفاهيم
- أولاً: تقسيمات الكلمة العربية
- ثانيًا: تقسيمات الإعراب
- ثالثًا: الإعراب المحلّي
- أخيرًا: المفردة النحوية

[*] مدخل:

وقفة مع المفاهيم

قبل الحديث عن الإعراب المحلّي في النحو العربي كان لا بدَّ من الحديث عن بعض المفردات والمصطلحات التي تناولها النحاة مما له علاقة بموضوعنا، وذلك ضمن فصل تمهيدي يعطي صورة كافية عن هذه المفردات النحوية.

لذلك عقدتُ هذا الفصل بغية تعريف وتوضيح هذه المفردات، مع عقد عناوين خاصّة عن أهم التقسيمات التي أحتاجها خلال فصول الدراسة.

ولنكن مع المفاهيم ذات العلاقة مع الإشارة إلى أهم تعريفاتها:

١. الكلمة

يتناول النحو العربي القواعد «التي يعرف بها أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعهما»[١].

لذا تُعَدُّ الكلمة ركنًا مهمًّا من أركان النحو العربي، ولذا أولاها النحاة بحثًا وعناية فائقة، يتناسب والقيمة التي تحتلّها في تفاصيل وتقسيمات هذا العلم.

(١) القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، ٦.

وفيما يخص موضوع بحثنا تحتل جانبًا مهمًّا من الدراسة وفصولها، ذلك أن المراد بالكلمة: «الوحدة المكوّنة للجملة العربية»، التي ينالها جانب كبير من مسائل الإعراب والبناء، وهو ما يمثّل الظاهرة الأبرز في علم النحو.

تعريفها

لم يستعمل النحاةُ للكلمة معنًى اصطلاحيًّا خاصًّا مغايرًا للمعنى العرفي المُعجمي، ولذلك لا تجد في كتبهم تفريقًا أو تعريفًا لغويًا في مقابل التعريف الاصطلاحي، باستثناء ما ادعاه ابن هشام الأنصاري [(١)] (ت ٧٦١هـ) في تعريفه للكلمة، حيث أشار إلى أن «معانيها [الكلمة] أحدها اصطلاحي، وهو ما ذكرتُ [الكلمة: قول مفرد]، ...

والمعنى الثاني لغوي، وهو: الجمل المفيدة، قال تعالى: ﴿**كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا**﴾[(٢)]، إشارة إلى قول القائل [الوارد في الآية الكريمة السابقة]: ﴿**رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ**﴾[(٣)]»[(٤)].

وقد تابع ابن هشام في هذه الدعوى من المُحدَثين في التفريق في معنى الكلمة بين الاستعمال اللغوي العرفي وبين الاستعمال النحوي الدكتورُ شوقي ضيف[(٥)]، وذلك في

---

(١) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام (جمال الدين، أبو محمد). نحوي، مشارك في المعاني والبيان والعروض والفقه وغيرها. ولد في ذي القعدة من سنة ٧٠٨هـ، وقرأ العربية وأقام بمكة، ونشأ فيها ودرس على كثير من شيوخها، فلزم شهاب الدين عبد اللطيف بن المُرَحّل، وحضر دروس تاج الدين السبكي. وقد أتيح له أن يلقى النحوي أبا حيان الأندلسي ويسمع منه، وكان شديد المخالفة له، على الرغم من أنه تولى شرح بعض كتبه، مثل: (اللمحة البدرية) لأبي حيان، وشرَحَهُ. توفي بمصر في ٦ ذي القعدة سنة ٧٦١هـ. له: (شرح قطر الندى وبل الصدى)، (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، (شرح الجامع الصغير)، (شرح بانت سعاد)، (شرح الشافية لابن الحاجب)، (رسالة في توجيهات بعض ألفاظٍ استعملها المؤرخون)، (شرح اللب)، (المرضية المتعلقة بمن الشرطية)، (نبذة من قواعد الإعراب)، (شرح شذور الذهب)، وغيرها. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦١ ـ ٦٢؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦؛ والأعلام ٤/ ١٤٧.

(٢) المؤمنون: ١٠٠.

(٣) المؤمنون: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٤) شرح شذور الذهب، ابن هشام ١١ ـ ١٢. وانظر: أوضح المسالك، ابن هشام ١/ ١١ ـ ١٣.

(٥) أحمد شوقي عبد السلام ضيف (١٩١٠ ـ ٢٠٠٥ م): ولد الدكتور أحمد شوقي عبد السلام ضيف سنة ١٩١٠م في قرية من قرى دمياط، وتلقى تعليمه الأوّلي في كتّاب بدمياط حفظ فيه القرآن الكريم، وفي =

كتابه (تجديد النحو)، يقول: «تطلق الكلمة ـ لغةً ـ على الجُمل المفيدة، من ذلك قول الله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[(١)]. وهي في اصطلاح النحاة: لفظ مفرد»[(٢)].

وابن هشام ـ ومعه الدكتور شوقي ضيف ـ بهذا التفريق بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي يخالفان معظم النحاة في تعريفهم للكلمة، ويخالفان ـ كذلك ـ ما يذكره المعجميون عند تعريفهم للكلمة، حيث لا يقرّونهما على ما ذكرا، بل إن إفادة الكلمة لمعنى الجملة المفيدة معنى مجازي، ومن باب إطلاق لفظ الجزء على الكل، وذلك ما يشير إليه ابن مالك[(٣)] (ت ٦٧٢هـ) في ألفيته، يقول:

«كلامنا لفظٌ مفيد كَـ (استقم) واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحده كلمة، والقول عمّ وكِلمة بها كلام قد يُؤم»

ويقول ابنه بدر الدين(٤) (ت ٦٨٦هـ) شارح الألفية: «(وكلمة بها كلام قد يؤم) يعني: أنه يقصد بالكلمة ما يقصد بالكلام من اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه ... وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه»[(١)].

سنته العاشرة التحق بالمعهد الديني الابتدائي وتخرج فيه، والتحق بالمعهد الديني الثانوي بالزقازيق، وانتقل منه إلى تجهيزية دار العلوم وحصل منها على "البكالوريا"، ومنها التحق بكلية الآداب في جامعة القاهرة، وحصل فيها على ليسانس الآداب سنة ١٩٣٥م بترتيب الأول وعينته معيدًا بها. وفي سنة ١٩٣٩م حصل على الماجستير، وفي سنة ١٩٤٢م حصل على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الممتازة وعُيِّن مدرسًا بكلية الآداب، انتخبه مجمع اللغة العربية عضوًا فيه سنة ١٩٧٦م في المكان الذي خلا بوفاة المرحوم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي وأصبح منذ هذا التاريخ عضوًا فيه، وانتخب أمينًا عامًّا له سنة ١٩٨٨م، ثم نائبًا للرئيس سنة ١٩٩٢م، وأصبح رئيسًا للمجمع منذ سنة ١٩٩٦م، ورئيسًا لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية حتى وافته منيته عام ٢٠٠٥م. من ملفاته: البلاغة تطور وتاريخ؛ و في النقد الأدبي، العصر الجاهلي؛ و العصر الإسلامي؛ المدارس النحوية؛ وتجديد النحو؛ و تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، وغيرها. انظر: موقع مجمع اللغة العربية بالقاهرة الإلكتروني: .http://www.arabicacademy.org.eg

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) تجديد النحو، ص ٤٩.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس)، وانتقل إلى دمشق فتوفي بها سنة ٦٧٢هـ. أشهر كتبه (الألفية) في النحو، وله: (تسهيل الفوائد) وشرحه، و(الضرب في معرفة لسان العرب) و(الكافية الشافية) و(سبك المنظوم وفك المختوم) و(لامية الأفعال) وغيرها. انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/ ١١٩ ـ ١٢٥؛ والأعلام ٦/ ٢٣٣؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٤٥٠.

(٤) هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: نحوي، هو ابن ناظم (الألفية). من أهل دمشق مولدًا ووفاةً. سكن بعلبك مدّة. له: (شرح الألفية) يعرف بشرح ابن الناظم، =

وهذا أمر يدركه العربي في تعاملاته الاجتماعية، حيث تطلق الكلمة ويراد بها مجموعة من الجمل، ويدرك المستمع والمستعمل أن ذلك من باب الاستعمال المجازي لا غير.

على أنّا نتّفق مع ابن هشام ـ ومعه الدكتور شوقي ضيف ـ في أنّ دلالة الكلمة على الجمل المفيدة لا يطلق إلا في الاستعمالات العرفية خاصّة، وهو معنى لا يرد في الاستعمالات النحوية.

وهو معنى أشارت إليه المعجمات العربية أثناء تعريفها للكلمة، وهذا ما سنذكره أثناء استعراضنا لهذه التعريفات:

أ. في المعجمات اللغوية

الكلمة من الكَلْم، ومعناه في اللغة: الجَرْح، ومعناها [الكلمة]: من المعاني الواضحة التي لا تحتاج إلى مزيد بيان، وهو الأمر الذي أشارت إليه كثير من المعجمات في تعريفها للكلمة، يقول ابن دريد[٢] (ت ٣٢١هـ) ـ في جمهرة اللغة، مادة (كلم) ـ: «الكلمة: **معروفة**، الواحدة من الكَلِم والكلام».

ويذكر الأزهري[٣] (ت ٣٧٠هـ) ـ في تهذيب اللغة، وابن منظور[٤] (ت ٧١١هـ) ـ في لسان العرب، مادة (كلم) ـ أن «الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلّفة من جماعة حروفٍ ذات معنًى، وتقع على قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها».

و(المصباح) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان) في المعاني، و(شرح لامية الأفعال)، وكتاب في العروض، وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب) وغير ذلك. توفي عن نيف وأربعين عامًا سنة ٦٨٦هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ١٩٦؛ الأعلام ٧/ ٣١؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٦٥٥.

(١) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص ٤.

(٢) هو: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أزد عمان من قحطان، أبو بكر: من أئمة اللغة والأدب. ولد في البصرة سنة ٢٢٣هـ، وانتقل إلى عُمان فأقام اثني عشر عامًا، وعاد إلى البصرة. ثم رحل إلى نواحي فارس، ومدحهم بقصيدته المقصورة، ثم رجع إلى بغداد، واتصل بالمقتدر العباسي. ومن كتبه: (الاشتقاق) في الأنساب، و(الخيل الكبير) و(الخيل الصغير)، و(الجمهرة في اللغة) و(الملاحِن) و(أدب الكاتب) و(الأمالي) وغيرها. توفي سنة ٣٢١هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٩٢ ـ ٩٦؛ وبغية الوعاة ١/ ٧٦؛ والأعلام ٦/ ٨٠؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٢١٧ ـ ٢١٩.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، أحد الأئمة في اللغة والأدب. مولده ووفاته في هراة بخراسان ولد سنة ٢٨٢هـ وتوفي سنة ٣٧٠هـ. نسبته إلى جده (الأزهر). أخذ عن نفطويه وأبي بكر بن السراج. عني بالفقه فاشتهر به أولاً. ثم غلب عليه التبحّر في العربية، فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسّع في أخبارهم. من كتبه: (تهذيب اللغة)، و(غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء)، و(تفسير القرآن)، و(فوائد منقولة من تفسير للمزني). انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦؛ وبغية الوعاة ١/ ٣١؛ والأعلام ٥/ ٣١١؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٤٧.

(٤) هو: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب): الإمام اللغوي الحجّة. من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري. ولد بمصر =

ولم يعرّفاها بأكثر من هذا، وذلك لوضوح معناها للمستعمل العربي.

أما لغاتها فيذكر اللغويون أن فيها لغتين، إحداهما حجازية ـ وهي ما نزل بها القرآن ـ، وهي: «كَلِمَة» ـ بفتح الكاف وكسر اللام، واللغة الثانية تميمية، وهي: «كِلْمَة» ـ بكسر الكاف وسكون اللام[(١)].

«وحكى الفرّاء[(٢)] فيها ثلاث لغات: كَلِمَة وكِلْمَة كَلْمَة، مثل: كَبِد وكِبْد وكَبْد، ووَرِق ووِرْق ووَرْق»[(٣)].

ب. في المتون النحوية

لم يضع سيبويه[(٤)] في كتابه ـ كأول متن نحوي وصل إلينا ـ تعريفًا للكلمة، إلاَّ ما ذكره من تقسيمٍ لها، فقال: «الكَلِم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل»[(٥)].

ولعلَّ أشهر تعريف نحوي للكلمة ما يذكره ابن الحاجب[(١)] وقبله الزمخشري[(٢)] في المفصّل، حيث يعرّفانها بِـ: «الكلمة هي اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع»[(٣)].

(وقيل: في طرابلس الغرب) سنة ٦٣٠هـ. وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس. وعاد إلى مصر فتوفي فيها، وقد ترك بخطه نحو خمس مئة مجلّد، وعمي في آخر عمره. من كتبه غير اللسان: (مختصر الأغاني) و(مختصر مفردات ابن البيطار) و(نثار الأزهار في الليل والنهار) توفي سنة ٧١١هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ٢١٥؛ الأعلام ٧/ ١٠٨؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٧٣١.

(١) انظر: العين للخليل، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمحكم لابن سيده، وتهذيب اللغة للأزهري، ولسان العرب لابن منظور، مادّة (كلم). وكذلك تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ٢٤١.

(٢) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالفراء. قيل له الفراء لأنه كان يَفْرِي الكلام. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس بن حبيب. صنف: (معاني القرآن)؛ و(البهاء فيما تلحن فيه العامة)؛ و(اللغات)؛ و(المصادر في القرآن)؛ و(الجمع والتثنية في القرآن)؛ و(النوادر)؛ و(المقصور والممدود)؛ و(فعل وأفعل)؛ و(المذكر والمؤنث)؛ و(الحدود)، وغيرها. توفي سنة ٢٠٧هـ. انظر: إنباه الرواة ٤/ ٦ ـ ٢٣.

(٣) لسان العرب، ابن منظور؛ ومعجم الصحاح، الجوهري، مادّة (كلم).

(٤) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقّب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد. كما أخذ عن يونس بن حبيب، وعن عيسى بن عمر. وصنف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها سنة ١٨٠هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٢ ـ ٩٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ـ ٣٦٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢.؛ والأعلام ٥/ ٨١؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

(٥) الكتاب ١/ ١٢.

وربما كان هذا التعريف هو التعريف الأكثر انتشارًا، حيث اعتمده أبو البقاء الكفوي[٤] (ت ١٠٩٤هـ) في كلّياته[٥]، وابن عقيل[٦] (ت ٧٦٩هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك[٧]، والهاشمي[٨] في القواعد الأساسية للغة العربية[٩]، وغيرهم من النحاة.

---

(١) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر) سنة ٥٧٠هـ ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ. وكان أبوه حاجبًا فعرف به. من تصانيفه: (الكافية في النحو)، و(الشافية في الصرف)، و(مختصر الفقه) في فقه المالكية، و(الأمالي النحوية)، و(منتهى السؤول والأمل في علمي الأصول والجدل) في أصول الفقه، ومختصره. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١١٤؛ والأعلام ٤/ ٢١١؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٣٦٦.

(٢) هو: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) سنة ٤٦٧هـ وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا، فلقّب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي بها سنة ٥٣٨هـ. كان معتزلي المذهب، مجاهرًا، شديد الإنكار على المتصوفة، أَكْثَرَ من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. أشهر كتبه: (الكشاف) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة)، و(المفصل في علوم العربية)، و(الأنموذج). انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ ـ ٢٧٢. بغية الوعاة ٢/ ٢٢٣. الأعلام ٧/ ١٧٨. ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٢٢.

(٣) شرح المفصّل، ابن يعيش، ١/ ٧١ ـ ٧٢؛ وانظر: شرح الكافية ١/ ٢١.

(٤) هو: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء، صاحب الكليات. كان من قضاة الأحناف. عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس وببغداد. وعاد إلى استانبول فتوفي بها سنة ١٠٩٤هـ، ودفن في تربة خالد. وله كتب أخرى بالتركية. انظر: هدية العارفين ١/ ٢٢٩؛ والأعلام ٢/ ٣٨؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٤١٨.

(٥) الكليات، أبو البقاء الكفوي ٧٤٢.

(٦) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين بن عقيل، من أئمة النحاة. من نسل عقيل بن أبي طالب. مولده ـ سنة ٦٩٤هـ ـ ووفاته ـ سنة ٧٦٩هـ ـ في القاهرة. كان بعض أسلافه يقيمون في همذان، فعرّفه مترجموه بالهمذاني (أو الآمدي) البالسي ثم المصري. ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة. له: (شرح ألفية ابن مالك) في النحو، و(التعليق الوجيز على الكتاب العزيز) في التفسير، و(الجامع النفيس) في فقه الشافعية. وغير ذلك. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٤٤ ـ ٤٥؛ والأعلام ٤/ ٩٦؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٥١.

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ١٨ ـ ٢١.

(٨) هو: أحمد بن إبراهيم الهاشمي، أديب معلم مصري، من أهل القاهرة، ولد بها سنة ١٢٩٥هـ، وتوفي بها سنة ١٣٦٢هـ. كان مديرًا لثلاث مدارس أهلية، واحدة للذكور واثنتين للإناث، تلمذ للشيخ محمد عبده، وصنف كتبًا، منها: (أسلوب الحكيم)، و(جواهر الأدب)، و(جواهر البلاغة)، و(ميزان الذهب)، و(مختار الأحاديث النبوية)، و(القواعد الأساسية للغة العربية). انظر: الأعلام ١/ ٩٠؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٩١.

(٩) القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي ٨.

وقد اعترض الرضي الإستراباذي[١] (ت ٦٨٨هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب على هذا التعريف، يقول: «المقصود من قولهم: «وضع اللفظ» جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطأً عليه بين قوم، فلا يقال ـ استعملتَ اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول ـ: إنك واضعه، إذ ليس جعلاً أوَّلاً ...

ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، ...

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجًا إلى قوله: «المعنى»؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أن يفسر الوضع بصوغ اللفظ، مهملاً كان أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا، فيحتاج إلى قوله: «لمعنى»، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم»[٢].

ولذلك يعرفها (أي: الكلمة) الإستراباذي بقوله: «ولو قال [ابن الحاجب]: الكلمة: لفظ مفرد موضوع، سَلِمَ من هذا ولم يرد عليه ـ أيضًا ـ الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء [بيانه]»[٣].

ولربما ـ التفاتًا لهذه النقطة ـ يعرف ابن مالك الكلمة في شرحه على التسهيل بقوله: «الكلمة لفظ دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوي معه»[٤].

إذ لم يُلْحِقْ كلمة الوضع بكلمة (لمعنى).

وربما يكون التعريف المتداول أيضًا ما وضعه ابن هشام في كتبه: «شرح قطر الندى» و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» و«شرح شذور الذهب»، حيث عرفها بقوله: «**ص: الكلمة: قول مفرد.**

---

(١) هو: محمد بن الحسن الاستراباذي، السمنائي، نزيل النجف (رضي الدين)، نحوي صرفي، متكلم، منطقي، فقيه إمامي، من آثاره: (شرح شافية ابن الحاجب) في التصريف، و(شرح الكافية لابن الحاجب) في النحو، و(حاشية على شرح تجريد العقائد)، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام. توفي في النجف سنة ٦٨٦هـ. كشف الظنون ١٠٢١، و١٣٧٠؛ وهدية العارفين ٢/ ١٣٤؛ والأعلام ٦/ ٨٦.

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٢.

(٣) م. س، ١/ ٢١.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣ـ٥.

ش: تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾[(١)]، إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾[(٢)].

وفي الاصطلاح على: القول المفرد.

والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى، كرجل وفرس.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواءً دلَّ على معنى كزيد، أم لم يدل كديز ـ مقلوب زيد ـ، وقد تبيَّن أن كل قول لفظ، ولا ينعكس.

والمراد بالمفرد: ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه ...

واللفظ ينقسم إلى: موضوع ومهمل، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولما أخذتُ القول جنسًا للكلمة ـ وهو خاص بالموضوع ـ أغناني عن اشتراط الوضع»[(٣)].

وقد اختار الدكتور عبد الهادي الفضلي ـ من النحاة المُحدَثين ـ هذا التعريف في مقرّره الدراسي «مختصر النحو»، وشرحه شرحًا يقرب من شرح ابن هشام في كتابه «شرح قطر الندى»[(٤)].

بينما نجد الشيخ مصطفى الغلاييني[(٥)] في «جامع الدروس العربية» يختار تعريف الزمخشري، فيعرف الكلمة قريبًا من تعريفه، حيث يقول: «[الكلمة]: لفظ يدل على معنى مفرد»[(٦)].

---

(١) المؤمنون: ١٠٠.

(٢) المؤمنون: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري، ١٥. وقريب من هذا المعنى ورد في شرح شذور الذهب، ص ١١ ـ ١٢.

(٤) انظر: مختصر النحو ١١.

(٥) هو: مصطفى بن محمد بن سليم الغلاييني، شاعر، من أعضاء المجمع العلمي العربي. مولده ـ سنة ١٣٠٣هـ ـ ووفاته ـ سنة ١٣٦٤هـ ـ ببيروت. تعلم بها وبمصر. وتلمذ للشيخ محمد عبده. أصدر مجلة (النبراس) سنتين ببيروت. وُظِّفَ بعدها في بيروت أستاذًا للعربية في المدرسة السلطانية أربع سنوات، وعين خطيبًا للجيش الرابع العثماني في الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب أقام مدة في دمشق، وتطوع للعمل في جيشها العربي. عاد إلى بيروت فاعتقل. ليفرج عنه ويرحل إلى شرقي الأردن. ثم عاد إلى بيروت، نصب فيها رئيسًا للمجلس الإسلامي، ثم قاضيًا إلى أن توفي. من كتبه: (نظرات في اللغة والأدب)، و(عظة الناشئين)، و(نظرات في كتاب السفور والحجاب)، و(الثريا المضية في الدروس العروضية)، و(جامع الدروس العربية)، وغيرها. انظر: الأعلام ٧/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٨١.

(٦) جامع الدروس العربية ١/ ٩.

وفي المقابل وضع بعض النحاة المعاصرون تعريفات أخرى للكلمة تختلف قليلاً عن التعريفات الموروثة عن المتون النحوية القديمة، فعرّفها عبّاس حسن[١] في نحوه الوافي بأنها: «اللفظة الواحدة التي تتركّب من بعض الحروف الهجائية، وتدل على معنى جزئي؛ أي مفرد، فإن لم تدل على معنى عربي وضعت لأدائه فليست كلمة، وإنما هي مجرّد صوت»[٢].

أما الدكتور محمد خير الحلواني[٣] في كتابه «الواضح في النحو» فيعرفها بالتعريف التالي: «الكلمة هي: وحدة لغوية تترابط مع مثيلاتها في التركيب اللغوي، لأداء الغرض المقصود، ويمكن أن يفصل بعضها من التركيب ويستقلّ عنه، على حين لا يفصل بعضها الآخر ولا يستقل، وإلا فقد دلالته»[٤].

وربما كان هذا التعريف الأخير للدكتور الحلواني من أجود التعريفات التي ذكرت برأيي، ذلك أنه يشير إلى نقطة مهمّة جدًّا، وهي الإشارة إلى علاقة الكلمة بالجملة أو التركيب اللغوي، وهي النقطة التي أغفلتها التعريفات الأخرى.

وهذه الإشارة لها مكانتها في علم النحو، وذلك لأنه علمٌ لا يَدْرُس الكلمة مجرّدة مفردة، وإنما يدرسها في سياق تكوينها وجزئيتها للجملة أو التركيب اللغوي.

---

(١) عباس حسن: نحوي متمكن، من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولد ـ سنة ١٣١٨هـ ـ بمدينة منوف بمحافظة المنوفية، وتعلم بالأزهر وبدار العلوم، وعمل مدرّسًا في المدارس ثم بدار العلوم التي تحولت إلى كلية من كليات جامعة القاهرة، حيث عين فيها بعد فترة رئيسًا لقسم النحو والصرف والعروض إلى أن أحيل على التقاعد. له: (النحو الوافي) و(رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية) و(اللغة بين القديم والحديث) و(المتنبي وشوقي) و(المطالعة الوافية). توفي سنة ١٣٩٨هـ. انظر: ذيل الأعلام ١/ ١١٢.

(٢) النحو الوافي، ١/ ١٤.

(٣) محمد خير بن عمر الحلواني (١٣٥٢هـ ـ ١٤٠٧هـ): نحوي ولد بحلب، وتخرج في كلية آداب جامعة دمشق، وظفر بالدكتوراه من جامعة عين شمس. ودرّس في جامعة تشرين باللاذقية، وتولى عمادة كلية الآداب ورئاسة قسم اللغة العربية فيها، ودرّس في جامعات المغرب، وجامعة العين بالإمارات العربية. ألف: (أصول النحو العربي)، و(المختار من أبواب النحو)، و(الواضح في النحو)، و(المفصل في تاريخ النحو العربي)، و(الجديد في علم الصرف)، و(الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين). انظر: ذيل الأعلام ١/ ١٧٦؛ وتتمة الأعلام ٣/ ٨٩.

(٤) الواضح في النحو، ص ٩ ـ ١٠.

ولتوضيح معنى الكلمة بشكل أفضل يورد النحويون ـ عادةً ـ تعريفات أخر للكلمة ذات علاقة بها في المعنى، ونحن نلتزم هنا بذكر هذه المفردات، تجليةً لمعنى هذه المفردة، وكذلك لحاجتنا إليها لاحقًا، ومنها:

٢. الكلام

أ. تصريفه

الكلام من الناحية الصرفية ليس مصدرًا للفعل (كَلَّم)، لأنَّ مصدر هذا الفعل: (تكليم)، وكذلك ليس مصدرًا للفعل (تكلَّم)، لأن مصدره (تَكَلُّم). وإنما هو اسم مصدر، كما يشير إلى هذه النقطة أبو البقاء العكبري، الذي سنذكر رأيه بعد قليل.

وهذه النقطة من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، يشير إليها ابن النحّاس[(١)] (ت ٦٩٨هـ) في شرحه على مقرّب ابن عصفور الإشبيلي[(٢)] (ت ٦٦٣هـ)، يقول: «اختلف النحاة في الكلام، فذهب الكوفيون إلى أنه مصدر، واستدلوا على ذلك بإعماله في قولك: «كلامُك زيدًا حسنٌ»، فَـ (زيد) مفعول كلامك ...

ويقول الشاعر [من الطويل]:

ألا هل إلى ريَّا سبيلَ وَسَاعَةٍ ... تكلمني فيها من الدَّهر خاليا

فأَشْفِي نفسي ـ من تباريح ما بِها ... فَإِنَّ كَلاَمِيها شفاءٌ لما بيا[(٣)]

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، ابن النحاس الحلبي، شيخ العربية بالديار المصرية في عصره. ولد ـ سنة ٦٢٧هـ ـ في حلب، وسكن القاهرة وتوفي بها سنة ٦٩٨هـ. له: (إملاء على كتاب المقرّب لابن عصفور)، من أول الكتاب إلى باب الوقف. وله: (هدي أمهات المؤمنين)، و(التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس). انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٦؛ والأعلام ٥/ ٢٩٧؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٤٠.

(٢) هو: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه: (المقرّب) في النحو، و(الممتع) في التصريف، و(المفتاح) و(الهلال) و(المقنع) في القرويين بفاس، و(السالف والعذار) و(شرح جمل الزجاجي) و(شرح المتنبي) و(سرقات الشعراء) و(شرح الحماسة). ولد بإشبيلية ـ سنة ٥٩٧هـ ـ، وتوفي بتونس سنة ٦٦٣هـ وقيل: ٦٦٩هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٧٥؛ والأعلام ٥/ ٢٧؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٥٣٧.

(٣) البيتان لذي الرمّة. وقد ورد في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٤. وهمع الهوامع للسيوطي ٥/ ٧٨. **والشاهد فيهما في قوله**: (كلاميها)، حيث أعمل (كلام) في ضمير المؤنث، فدل ذلك على أنه مصدر، كما ذهب إليه الكوفيون.

وذهب البصريون إلى أنه اسم مصدر وليس بمصدر، كـ (العطاء)، فإنه اسم للإعطاء، و(سبحان) اسم للتسبيح.

قالوا: لأن اللفظ المستعمل من (ك ل م) من معنى الحديث ليس إلا ثلاثة أبنية:

(كَلَّمَ)، ومصدره: (التكليم).

و(تَكَلَّمَ) ومصدره: (التَّكَلُّم).

و(كَالَمَ)، ومصدره: (المكالمة) و(الكِلاَم) ـ بكسر الكاف، نحو: المقاتلة والقِتال، وهذه كلها ذواتٌ زوائد، وذوات الزوائد يجري مصدرها على طريقة واحدة، و(الكلام) ليس أحد هذه المصادر.

فثبت أنه ليس بمصدر»[(١)].

وأشار إلى هذه المسألة أبو البقاء العكبري[(٢)] (ت ٦١٦هـ) في اللباب، فقال: «إن الكلام اسم للمصدر، وليس بمصدر حقيقة، لأن المصادر تبنى على الأفعال المأخوذة منها. والأفعال المأخوذة من هذا الأصل: (كَلَّمتُ) ومصدره (التكليم)، و(تكلَّمتُ) ومصدره: (التكلُّم)، و(كالمتُ) ومصدره: (المكالمة) و(الكِلاَم).

و(الكَلام) ليس بواحد منها، إلا أنه يعمل عمل المصدر، كما عمل (العطاء) عمل (الإعطاء)»[(٣)].

(١) شرح المقرب المسمى بالتعليقة، بهاء الدين بن النحاس، ١/ ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٢) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين. عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. أصله من عكبرا (بليدة على دجلة)، ومولده ـ سنة ٥٣٨هـ ـ ووفاته ـ سنة ٦١٦هـ ـ ببغداد. من كتبه: (شرح ديوان المتنبي) و(اللباب في علل البناء والإعراب) و(المتبع في شرح اللمع لابن جني) و(التبيان في إعراب القرآن) ويسمى (إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه القراءات في جميع القرآن) و(الترصيف في التصريف) وغيرها. انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥١٥ ـ ١٥١٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٧ ـ ٣٨؛ والأعلام، ٤/ ٨٠؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٣٧.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري ١/ ٤٢.

وقريب من هذا المعنى ما يذكره أبو البقاء الكفوي في كلياته، حيث قال: «الكلام اسم للمصدر، وليس بمصدر حقيقة، لأن المصادر جارية على أفعالها فمصدر تكلمتُ: التكليم ...»[١].

ب. تعريفه اللغوي

(الكلام) من الكلمات الواضحة البيّنة التي يدرك معناها الإنسان في تعاملاته اليومية، ولذا قد لا يحتاج اللغوي إلى التركيز على تعريفه، ولذلك ورد في كثير من المعجمات العربية في تعريفه لفظة «معروف»، وذلك لأنه من أصعب الأمور توضيح الواضحات[٢].

ولكنه ورد في بعضها تعريفات قصيرة له، فقد شرحه ابن سيده[٣] في المحكم بقوله: «الكلام: القول.

وقيل: الكلام ما كان مكتفيًا بنفسه، وهو الجملة. والقول: ما لم يكن مكتفيًا بنفسه، وهو الجزء من الجملة ...

ومما يدل على أن الكلام هو الجمل المتركبة في الحقيقة قول كُثَيِّر [من الكامل]:

لو يسمعون كما سمعتُ كلامها   خروا لعزَّة ركَّعًا وسجودا[٤]»

(١) الكليات ٧٥٦.

(٢) انظر المعجمات التالية: المحيط في اللغة للصاحب بن عبّاد؛ وتهذيب اللغة للأزهري؛ زجمهرة اللغة لابن دريد؛ ولسان العرب لابن منظور.

(٣) هو: علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرقي الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفي بها سنة ٤٥٨هـ. كان ضريرًا (وكذلك أبوه)، اشتغل بنظم الشعر مدّة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري. ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف (المخصص) ـ وهو من أثمن كنوز العربية ـ و(المحكم والمحيط الأعظم) و(شرح ما أشكل من شعر المتنبي) و(الأنيق) في شرح حماسة أبي تمام. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٢٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢؛ والأعلام ٤/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٤٠٥.

(٤) هو: لكثير عزّة، ورد في: الخصائص ١/ ٢٧؛ ولسان العرب، مادة (كلم)؛ وبلا نسبة في: الجنى الداني ٢٨٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٣. **والشاهد فيه قوله**: (لو سمعتُ كلامها)، حيث دلّ على أن الكلام من معاني هو الجمل المتركبة.

وابن فارس[(١)] (ت ٣٩٥هـ) يعرفه بما يقرب من هذه العبارة، يقول: «كلم: الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نطقٍ مُفْهِمٍ، والآخر على جراح، فالأول: الكلام»[(٢)].

وقريب من هذا يعرف مجمع اللغة العربية القاهري في معجمه الوسيط ـ مادة كلم ـ الكلام بقوله: «الكلام في أصل اللغة: الأصوات المفيدة».

ج. تعريفه في المتون النحوية

أكثر المصادر النحوية تعرف الكلام بأنه «اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»[(٣)].

فجميع هذه المصادر تتفق على أن اللفظ ليطلق عليه أنه (كلام) لا بدَّ أن يتوفّر على شرطين، هما:

١. اللفظ المركّب، في مقابل اللفظ المفرد، الذي يفيد معنى الكلمة.
٢. حصول الفائدة التي يحسن السكوت عليها.

وربما يتضح معنى الكلام أكثر عندما نوازن بين معناه هذا وبقية المعاني للمفردات التي سنتناولها بالبحث لاحقًا، ولعل أهمها مفردة (الجملة)، التي نحتاج للتفرقة بين معناها ومعنى الكلام ـ إن كان هنالك من فرق.

---

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين. من أئمة اللغة والأدب. قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب بن عبّاد وغيرهما من أعيان البيان. ولد سنة ٣٢٩هـ. أصله من قزوين، وأقام مدّة في همذان، ثم انتقل إلى الري فتوفي بها سنة ٣٩٥هـ. وإليها نسبته. من تصانيفه: (مقاييس اللغة) و(المجمل في اللغة) و(الصاحبي) في علم اللغة، ألفه لخزانة الصاحب بن عباد. و(جامع التأويل) في تفسير القرآن وغيرها. انظر: إنباه الرواة ١/ ١٢٧ ـ ١٣٠؛ بغية الوعاة ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠؛ والأعلام ١/ ١٩٣؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة (كلم).

(٣) انظر: الخصائص، ابن جنّي، ١/ ١٧ ـ ١٨؛ وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١/ ٥٦ ـ ٥٧؛ ومغني اللبيب، ابن هشام ٢/ ٤٩٠؛ وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ١/ ٩ ـ ١٠؛ واللباب في علل الإعراب، أبو البقاء العكبري، ١/ ٤١ ـ ٤٢؛ والتبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري، ١١٣ ـ ١١٦.

٣. الكَلِم

أ. تصريفه

«الكلم: اسم جنس جمعي، واحده كلمة، ويطلق على ما كان من ثلاث كلمات فأكثر، سواء كان مفيدًا أم لم يكن»[(١)].

والنحاة يفرّقون بين اسم الجنس الجمعي والجمع، وقد شرحه عبّاس حسن في النحو الوافي ـ ١/ ٢٠ ـ ٢١ ـ، يقول في التفريق بينهما: «حين نسمع لفظ (كلم) نفهم أمرين:

أولهما: أن يدل على جماعة من الكلمات لا تقلّ عن ثلاث [لأن أقل الجمع ثلاثة] ...

ثانيهما: أن (الكلم) مفردًا نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء التأنيث في آخره، فيصير بزيادتها ـ وموافقة اللغة ـ دالاًّ على الواحد، بعد أن كان دالاًّ على الجمع، فتكون (كلمة) هي مفرد (الكلم)؛ مع أنهما متشابهان في الحروف، وفي ضبطها، ولا يختلفان في شيء إلا في زيادة التاء في آخر (الكلمة) ـ بموافقة اللغة ـ، وهو بهذا السبب يختلف عن الجموع، فليس بين الجموع ما ينقلب مفردًا وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التأنيث بآخره، ولذلك لا يسمونه جمعًا، وإنما يسمونه (اسم جنس جمعي)».

وما يذكره اللغويون في معاجمهم أن (الكَلِم) ـ بفتح الكاف وكسر اللام ـ اسم جنس جمعي مفرده (كَلِمَة) بفتح الكاف وكسر اللام ـ، وهي لغة حجازية، بينما التميميون ينطقون المفرد (كِلْمَة) ـ كسر فسكون ـ، ويجمعونها (كِلَم)، بكسر الكاف وفتح اللام[(٢)].

و(الكَلِم) «تُذَكَّر وتؤنَّث. يقال: هو الكَلِم، وهي الكَلِم»[(٣)].

---

(١) الجملة العربية .. تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ٩ ـ ١٠.

(٢) انظر مادة (كلم) في المعجمات التالية: المحكم لابن سيده؛ وتهذيب اللغة للأزهري؛ ولسان العرب لابن منظور.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (كلم).

ب. تعريفها في المصادر اللغوية والنحوية

الكَلِم اسم جنس جمعي لا يطلق إلا على ثلاث كلمات فأكثر، ولذلك يُعَرِّفُه الجوهري (ت ٣٩٣هـ) في معجم الصحاح بِـ «والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع جملة»[١].

ويقول أحمد الهاشمي في القواعد الأساسية: «الكلم هو: اللفظ المركّب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد ـ نحو: (العلم يرقي الإنسان) ـ أم لم يفد ـ نحو: (لو ارتقى الإنسان)، (إذا كنت راقيًا) ـ»[٢].

ولهذا عند الموازنة بين الكلام والكلم نجد أن بينهما ـ كما يعبِّر المناطقة ـ عمومًا وخصوصًا من وجه، فَـ «قد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: (قد قام زيد)، فإنه كلام؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات.

ومثال انفراد الكلم: (إنْ قام زيد).

ومثال انفراد الكلام: (زيد قائم)»[٣].

٤. الجملة

أ. تعريفها لغة

«تعني كلمة (جملة) في اللغة العربية: التجمّع في مقابلة التفرّق، ومن هنا أطلقوا كلمة (جملة) على (جماعة كل شيء)، وقالوا: (أخذ الشيء جملةً)، و(باعه جملةً)، أي: متجمّعًا لا متفرِّقًا»[٤].

---

(١) معجم الصحاح، الجوهري، مادة (كلم).
(٢) ص ١١.
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٢١.
(٤) دروس في أصول فقه الإمامية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، ٢/ ١٤٦.

ب. تعريفها نحويًّا

اختلف النحاة في تعريف الجملة، وذلك انطلاقًا من اختلافهم في وجود الفرق بينها وبين الكلام.

وربما يكون ابن هشام الأنصاري من أوائل من أثار هذه المسألة، وذلك في كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، في الباب الثاني الذي خصّصه للبحث عن الجمل.

وكان ذلك إثر اعتراضه على عبد القاهر الجرجاني(١) وجار الله الزمخشري في تعريفهما للكلام والجملة، يقول: «الكلام هو: القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) ...

وبهذا يظهر لك أنهما [الكلام والجملة] ليسا مترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل [الزمخشري]، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: «ويسمّى جملة»، والصواب أنها [الجملة] أعمّ منه [الكلام]، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: «جملة الشرط»، «جملة الجواب»، «جملة الصلة»، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام»(٢).

وهذه المسألة موضع خلاف، حيث «ذهب قسم من النحاة إلى أن الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، وذلك ما ذكره ابن جنّي في «الخصائص»، وتابعه عليه الزمخشري في «المفصّل».

جاء في الخصائص: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل)، نحو: (زيد أخوك) و(قام محمد)».

---

(١) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر. واضع أصول البلاغة العربية. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان). من كتبه: (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) و(الجمل في النحو) و(شرح الإيضاح) و(إعجاز القرآن) وغيرها. توفي سنة ٤٧١هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٨٨ ـ ١٩٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩١؛ والأعلام ٤/ ٤٨ ـ ٤٩؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢) مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٠.

وقال الزمخشري في المفصل: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: (زيد أخوك) و(بشر صاحبك)، أو في فعل واسم، نحو قولك: (ضرب زيد) و(انطلق بكر)، ويسمى جملة».

إلا أن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان، فإنَّ شرطَ الكلام الإفادةُ، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناده، سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة»[(١)].

وربما يكون الذي دعا النحاة للتفريق بين (الجملة) و(الكلام) هو عَدُّهم الجملة الشرطية جملتين: جملة الشرط وجملة الجواب، ومع عَدِّ كلٍّ منهما جملة على حِدَة ستفقد الجملة عنصر الإفادة، ذلك أن كل واحدة منهما لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها في حال استقلالها في التلفّظ.

وهو ما دعا الزمخشري إلى عدّ الجملة الشرطية قسمًا رابعًا من أقسام الجملة، إلى جانب الجملة الاسمية والفعلية والظرفية، وهو الأمر الذي رفضه ابن هشام في المغني، يقول ابن هشام: «وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية»[(٢)].

وما دام قد عدّ الزمخشري الشرطية قسمًا رابعًا للجملة، فتخطئته لعدّ الجملة والكلام بمعنى واحد لا وجه له، ولا يحق لابن هشام الاعتراض عليه، وذلك لأن الزمخشري يجعل طرفي الجملة الشرطية بمجموعهما جملة واحدة، وفي هذه الحالة لا تعد ما يسميه النحاة (جملة الشرط) أو (جملة جواب الشرط) جملة، بل جزءًا من جملة، هي الجملة الشرطية، بحسب الزمخشري.

وعند ذلك لا تكون الجملةُ جملةً ـ عند الزمخشري ـ إلا بعد أن تكون مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، وهو ما يساوي الكلام في التعريف.

وهذا الرأي يذهب إليه كثير من النحويين المُحدَثين، يقول الدكتور مهدي المخزومي[(٣)]: «كان ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة، لا جملتان، فليست جملة

---

(١) الجملة العربية، ص ١١ ـ ١٢.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٩٢.

(٣) هو: مهدي محمد صالح المخزومي. ولد في النجف. وتربى بين العلماء والأدباء، ونشأ في بيت أخيه العلاّمة الشيخ علي الخالدي أحد المؤسسين لجمعية التحرير الثقافي ومدرستها الدينية. درس دراسته =

الشرط ـ بجزأيها المتصوَّرين ـ إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة واحدة، وليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي.

أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معًا عن فكرة واحدة، لأنك إذا اقتصرتَ على واحدة منهما أخْلَلْتَ بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك، وقصَّرْتَ عن نقل ما يجول فيه على ذهن السامع.

... وإذًا ليس هناك في الاعتبار اللغوي جملة اسمها جملة الشرط، وأخرى اسمها جملة الجواب أو الجزاء، وإنما هناك جملة واحدة، هي جملة الشرط»[١].

أما الدكتور أحمد عبد الستار الجواري[٢] فيؤيّد الزمخشري فيما ذهب إليه، ويقول في ذلك: «للزمخشري في أقسام الجملة مذهب يَحْسُنُ الوقوف عنده. ذلك أنه يقسمها إلى أربعة أقسام: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة شرطية، وجملة ظرفية.

فهو يجعل الجملة الشرطية قسمًا مستقلاً قائمًا بذاته، ولكن شارح المفصّل ابنَ يعيش يردّ عليه قوله هذا، فيقول إن جملة الشرط جملة فعلية؛ لأنها من جملتين فعليتين.

القديمة، وأصبح أحد الأعلام في اللغة والفقه. كما كان أحد أعضاء جمعية الرابطة الأدبية، ثم انتقل إلى بغداد لإتمام دراسته، وبعد ذلك سافر إلى القاهرة ونال الدكتوراه من كلية الآداب. عين مديرًا في كلية الآداب ببغداد، ثم عمادتها. وعين عضوًا في المجمع العلمي العراقي. من مؤلفاته: (الخليل بن أحمد الفراهيدي .. أعماله ومنهجه) ـ رسالة ماجستير ـ؛ و(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) ـ رسالة دكتوراه ـ؛ و(في النحو العربي .. نقد وتوجيه)؛ و(في النحو العربي .. قواعد وتطبيق). ولد سنة ١٣٣٧هـ وتوفي سنة ١٤١٤هـ. انظر: تتمة الأعلام ٢/ ٢٦٩. وذيل الأعلام ١/ ٢١٢.

(١) في النحو العربي .. نقد وتوجيه ٥٧ ـ ٥٨.

(٢) هو: أحمد عبد الستار محمود الجواري، أديب سياسي. من أعضاء مجامع اللغة العربية بدمشق والقاهرة وعمّان والمجمع العلمي العراقي. ولد ببغداد ـ سنة ١٣٤٤هـ ـ، وتعلم فيها، وتخرج في دار المعلمين العالية ببغداد، فنال الدكتوراه من جامعة القاهرة. مارس التعليم بجامعة بغداد، وعين عميدًا لكلية الشريعة عام ١٩٥٧ م، عين وزيرًا للتربية ١٩٦٣ م ثم أعفي. من مؤلفاته: (الحب العذري نشأته وتطوره) ـ رسالة ماجستير ـ؛ و(الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري) ـ رسالة دكتوراه ـ؛ و(نحو القرآن)؛ و(نحو المعاني)؛ و(نحو التيسير)؛ و(نحو الفعل) وغيرها. توفي سنة ١٤٠٨هـ. انظر: ذيل الأعلام ١/ ٢٩؛ وتتمة الأعلام ١/ ٤٠.

وقول ابن يعيش[١] هذا تنقصه الدقّة ويجانبه الصواب؛ لأن جملتي الشرط ليستا فعليتين على الدوام، بل قد تكون جملة جواب الشرط جملة اسمية، نحو: (إن تَقُمْ فأنا قائم). قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٢]»[٣].

وفي موضع آخر يقول الدكتور الجواري: «والحقّ أن جملة الشرط تستحق أن تفرد بالذكر، وأن يتأمل في طبيعتها وفي دلالتها وفي حكمها الذي له أثره في إعراب طرفيها: فعل الشرط وجواب الشرط، ...

إذن فجملة الشرط تستحق أن تعدّ قسمًا بذاته بين الجمل؛ لأن في طبيعة صيغتها، وفي أداء معناها ما يميزها عن جملتي الخبر والإنشاء، وعن الجملتين الاسمية والفعلية كذلك»[٤].

ولا نريد أن نطيل الحديث حول أقسام الجملة هنا، إذ سنتعرّض له تحت عنوان: (تقسيمات الجملة) الآتي لاحقًا.

ولكن ما أودّ الإشارة إليه أن الخلاف بين النحويين حول اتحاد معنى الكلام والجملة ناشئ من تقسيمهم للجملة، فابن جنّي[٥] والزمخشري والجرجاني يعدُّون جزأي الشرط جملة واحدة، فلا يكون هناك خلاف بين معنى الكلام والجملة حينها. بينما يَعُدُّ ابن هشام

---

(١) هو: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع. من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل. مولده ـ سنة ٥٥٣هـ ووفاته ـ سنة ٦٤٣هـ ـ في حلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي. من كتبه: (شرح المفصل) للزمخشري و(شرح التصريف المملوكي) لابن جني. انظر: إنباه الرواة ٤/ ٤٥ ـ ٥٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛ والأعلام ٨/ ٢٠٦؛ ومعجم المؤلفين ٤/ ١٣٣.

(٢) الحجرات: ١١.

(٣) نحو المعاني ١٠٨.

(٤) م. س، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٥) هو: عثمان بن جنّي الموصلي، أبو الفتح. من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل سنة ٣٣٠هـ وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ، وقد ورد في إنباه الرواة بأن وفاته ٣٧٢، ولعلها تصحيف. بينما ورد في وفيات الأعيان ومعجم الأدباء أن وفاته في سنة ٣٩٢، كما هي معظم المصادر. وكان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من مؤلفاته: (الخصائص) في علم العربية و(اللمع) في النحو و(سر صناعة الإعراب) و(التصريف المملوكي) و(المنصف في الصرف) و(المحتسب) في شواذ القراءات. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥ ـ ٣٤٠؛ ومعجم الأدباء ٤/ ١٥٨٥؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١١ ـ ١١٢؛ والأعلام ٤/ ٢٠٤.

وابن يعيش وغيرهما من النحاة كل جزء من جزأي الشرط جملة مستقلة، ومن ثَمَّ لا تكون جملة الشرط أو جوابه جملة ذات فائدة، فلا يتحقّق معنى الكلام الذي يشترط فيه الإفادة التي يحسن السكوت عليها.

٥. الكلام و اللغة

قبل أن أنهي الحديث عن الكلمة والكلام والجملة أحببتُ الإشارة إلى نقطة مهمّة ذكرها الدكتور تمام حسّان فرّق فيها بين الكلام واللغة، ووجدتُ من المناسب نقل هذه الفكرة هنا، يقول: «الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك. والكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط. والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة. والكلام يُحَسّ بالسمع نطقًا وبالبصر كتابةً، واللغة تفهم بالتأمّل في الكلام. فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب واللغة هي الموصوفة في كتب قواعد اللغة والمعجم ونحوها.

والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فرديًّا، ولكنّ اللغة لا تكون إلا اجتماعية»[(١)].

٦. الكلمة العربية

التعريفات التي عادة ما تذكر للكلمة في كتب النحو العربي لا تشير إلا إشارات قليلة إلى مسألة العربية في الكلمة، فلا تجد فيها إلا التعرّض لمسألة الوضع العربي، وذلك حينما تعرّف الكلمة أو الكلام بأنه اللفظ المفيد بالوضع، فيذكر أن الوضع هنا المقصود به الوضع العربي[(٢)].

وربما يكون الدكتور مهدي المخزومي في كتابه «في النحو العربي .. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث» أول من تعرض لهذه النقطة من النحويين، بل وفصّل فيها، وإلا فهي عادة ما تذكر في كتب فقه اللغة، ولا يتعرّض لها النحوي.

وقد وجدتُ من المناسب أن أشير إلى سمات أو صفات الكلمة العربية، حيث إن الوضع العربي للكلمات يمتاز ببعض الصفات عادةً ما تذكر في كتب فقه اللغة، ورأيت من

---

(١) اللغة العربية .. معناها ومبناها، ٣٢.

(٢) انظر مثلاً: التحفة السنية بشرح المقدّمة الآجرومية، موضوع الكلام وتعريفه.

المناسب ـ لتسليط الضوء عليها ولتخصيص تعريفي للكلمة بالكلمة العربية دون سواها ـ أن أعرض لها.

[❖] صفات الكلمة العربية

[أ] عدد حروفها

من خلال استقراء علماء اللغة للكلمات العربية وجدوا أن عدد حروفها الأصول لا يتجاوز خمسة أحرف، ولا يقلّ عن ثلاثة في الأسماء والأفعال، أما الحروف فيمكن أن تكون على حرف أو حرفين.

وكان هذا ما قرّره الخليل بن أحمد الفراهيدي(١) (ت ١٧٥هـ) في كتابه العين، حيث «قال الليث: قال الخليل: كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي.

فالثنائي على حرفين، نحو: قَد، لم، هل، لَو، بل. ونحوه من الأدوات والزجر.

والثلاثي من الأفعال نحو قولك: ضرب، خرج، دخل، مبني على ثلاثة أحرف.

ومن الأسماء نحو: عُمَر وجَمَل وشَجَر مبني على ثلاثة أحرف.

والرباعي من الأفعال نحو: دَحْرَجَ، هَمْلَجَ، قَرْطَسَ مبني على أربعة أحرف.

ومن الأسماء نحو: عبقر وعقرب وجندب وشبهه.

والخماسي من الأفعال نحو: اسْحَنْكَكَ واقْشَعَرَّ واسْحَنْفَرَ واسْبَكَرَّ مبني على خمسة أحرف.

---

(١) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن. من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض. وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد سنة ١٠٠هـ بالبصرة ومات بها سنة ١٧٥هـ. وعاش فقيرًا صابرًا. له: (كتاب العين) و(معاني الحروف) و(كتاب العروض) و(النقط والشكل). انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٧٦ ـ ٣٨٢؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١؛ والأعلام ٢/ ٣١٤؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٦٧٨.

ومن الأسماء نحو: سَفَرْجَل وهَمَرْجَل وشَمَرْدَل وكَنَهْبَل وقَرَعْبَل وعَقَنْقَل وقَبَعْثَر وشبهه.

والألف التي في اسْحَنْكَك واقْشَعَرَّ واسْحَنْفَرَ واسْبَكَرَّ ليست من أصل البناء، وإنما دخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عمادًا وسُلَّمًا للسان إلى حرف البناء؛ لأن اللسان لا ينطق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل»[١].

وفي موضع آخر يقول الخليل: «وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وَجَدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة، مثل: قَرَعبلانة، إنما أصل بنائها قَرَعبل، ومثل عنكبوت، إنما أصل بنائها: عنكب.

وقال الخليل: الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف، مثل: سعد وعُمَر ونحوهما من الأسماء بدئ بالعين وحُشِيَتِ الكلمة بالميم ووُقِفَ على الراء»[٢].

ويقول الدكتور مهدي المخزومي: «والبناء الغالب في العربية هو: الثلاثي، وذلك في الأسماء والأفعال، أما الكنايات والأدوات [ما يسميها بقية النحويين بالحروف] أو الحروف فتقلّ أصولها عن ذلك أحيانًا، فقد تكون على حرف واحد، كالتاء في (أكرمتُ)، والهاء في (أكرمته) ...

وأما الأفعال والأسماء فأقلّ ما يأتلف منها ثلاثة أصوات، ويزيد البناء فيها على ثلاثة، فيكون على أربعة أو خمسة.

ولا يقل بناء الفعل عن ثلاثة إلا بفعل التصريف وبتأثير الاستعمال في حالات معينة، كبناء الفعل على حرفين حين يكون أمرًا، نحو: (قُمْ) و(خُذْ)، أو حين يكون على (يَفْعُلْ) [محذوف الفاء= يعل] معتلاً منجزمًا، نحو: (لم يعُدْ) و(لم يَقُمْ) و(لَمْ يَفِ) ...

(١) ترتيب كتاب العين للخليل ١/ ٤٢ ـ ٤٣.
(٢) م. س، ص ٤٤.

ولا يقل بناء الاسم عن ثلاثة إلا في أبنية قليلة متخلفة بقيت على حرفين، كيد ودم وأب وأخ وحم وفم.

وليس في الفعل بناء مجرّد تزيد حروفه على أربعة، وليس في الاسم بناء مجرّد تزيد حروفه على خمسة»[١].

وما ذكره الدكتور المخزومي بشأن وجود أسماء على حرفين، مثل: (يد) و(دم) و(أب) وغيرها لا يوافق ما يذهب إليه النحويون واللغويون، من أن هذه الأسماء في الأصل كانت على ثلاثة أحرف، يقول في ذلك المبرِّد[٢]: «فما كان من الأسماء على حرفين، فنحو: (يد) و(دم) و(ست) و(ابن) و(اسم) و(أخ) و(أب) وما لم نذكره، فحكمه حكم هذا. وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حذف إلاَّ حرفَ لين، أو حرفًا خفيًّا كحرف اللين، نحو الهاء والنون، ...

فما ذهب منه الياء والواو، نحو: (ابن) و(اسم) و(أخ) و(أب) و(هَنٍ) في بعض الأقاويل»[٣].

[ب] ما تبدأ به الكلمة العربية

«لمبدأ الكلمة العربية مظاهر خاصة، تميزت بها عن غيرها، وذلك وَفْقَ عوامل بيئية خاصّة:

(١)لم يجئ في كلام العرب واوان في أول الكلمة، فإذا وُجِدَتا في أولها في بعض حالاتها تخلصوا من ثقل اجتماعهما بقلب الواو الأولى همزة أو تاء، نحو: (أُوَيْصِل) مصغر: (واصل)، والقياس في تصغيرها ... (وُوَيصل)، ولكن العرب لم يألفوا مثله في كلامهم، فلجئوا إلى قلب الواو الأولى همزة، فقالوا((أويصل).

---

(١) في النحو العربي .. قواعد وتطبيق، ص ١١.

(٢) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرِّد. إمام العربية ببغداد في زمانه. أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفّار ونفطويه والصولي. له: (معاني القرآن)؛ و(الكامل)؛ و(المقتضب)؛ و(الروضة)؛ و(المقصور والممدود)؛ و(الاشتقاق)؛ و(إعراب القرآن)، وغيرها. توفي سنة ٢٨٥هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ـ ٢٥٣؛ وبغية الوعاة ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٣.

(٣) المقتضب ١/ ٢٥١.

و(تولج) أصلها: (وَوْلَج)، على فَوْعَل.

(٢) ولم يجئ في كلامهم كلمة أولها واو مضمومة، فإن أدى تصريف الكلمة إلى بدئها بواو مضمومة تخلصوا منها بقلبها تاء، نحو: تُجاه، من الوجه.

(٣) وليس في كلامهم كلمة مبدوءة بالساكن، فإذا صار أول الكلمة ساكنًا في حال، تخلصوا من الساكن ابتداءً بزيادة همزة قبل الساكن تسمى همزة الوصل، كما في نحو: انطلق واستخرج (ماضيين)، واكتبْ واقرأْ وانطلِقْ واستخرِجْ (أمرًا)، وانطلاق، واستخراج (مصدرين).

ومن ذلك زيادة الهمزة في ابن واسم وامرئ وامرأة واثنين واثنتين»[1].

[ج] ما تنتهي به الكلمة العربية

«ولمنتهاها [الكلمة العربية] مظاهر خاصّة:

(١) فليس في كلام العرب كلمة آخرها واو، أو ياء مفتوح ما قبلهما، فإذا أدى تصريف الكلمة أو اشتقاقها إلى أن يكون آخرها كذلك لجئوا إلى الإبدال، فأبدلوا الألف من الواو، أو الألف من الياء.

وعلى هذا الأساس بنيت جميع المقررات في العربية، على افتراض أن ألفاتها كانت واوًا أو ياء، وعليه بنيت الأفعال المنتهية بألف منقلبة عن واو أو ياء، كما قالوا في: رمى وغزا وسعى ونحوها.

(٢) إذا وقف على الكلمة سُكِّنَ آخرها اضطرارًا أو اختيارًا:

(أ) إذا وقف على كلمة منونة مضمومة أو مكسورة حذف تنوينها وأسقطت الضمّة أو الكسرة، ووقف عليها بالسكون. وإذا كانت منصوبة مُطِلَتْ الفتحة حتى تصير ألفًا ...

---

(١) في النحو العربي .. قواعد وتطبيق ١٥.

فإن كانت معتلّة الآخر كقاضي ـ مرفوعة أو مخفوضة ـ فالوقف عليها بهذه الحروف الساكنة، نحو: (هذا قاضي)، و(مررتُ بقاضي). فإن كانت الكلمة المعتلّة الآخر منصوبة وُقِفَ عليها بالألف، كما يقفون على الكلمة الصحيحة الآخر، فيقال: رأيتُ قاضيًا.

وإذا كانت الياء محذوفة لتنوينها، وقف عليها بحذف التنوين، وأعيدت الياء المحذوفة، لذهاب المقتضي لحذفها، وهو التنوين، فيقال: أيدي وقاضي.

ومثلها الكلمة المعتلّة الآخر بالألف، نحو: (هذا فتًى شجاع)، و(هذا مستشفًى واسع) فإذا وقف عليها حذف التنوين، وأعيدت الألف لزوال الداعي إلى حذفها، وهو التنوين، وقيل: (هذا فتى) و(وهذا مستشفى).

(ب) وإن كانت الكلمة مختومة بتاء تأنيث، نحو: فاطمة وحياة، قلبت التاء في الوقف هاءً ...

(ج) وإذا أريد الوقوف على مبنيات، وحُرِصَ على تبيين الحركة، استعانوا بهاء يسمونها: (هاء السكت)، يقفون عليها، فيقولون: (كَيْفَهْ) و(كَتَبَهْ)، و(لعلهْ) و(هلمّه) و(ثمّه)»[1].

[د] ما تحشى به الكلمة العربية

يعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أول مَنِ استقرأ المفردات العربية وحدّد صفاتها، وقد «استطاع الخليل أن يحصر الأصوات العربية وأن يميز بين ما هو عربي خالص وما هو مشترك بين العرب وغيرهم، وأن يقف على ما كان يألفه العرب وما لم يألفوه من تمازج بين الحروف ومن عادات صوتية تعوّدها العرب، فاستطاع ـ وهو يصرف النظر في اللغة ـ أن يستبعد منها الكلمات التي تتألف من أصوات لا تنطلق بها ألسنتهم ولا يألفها حسهم، كما إذا اجتمع فيها (خاء) و(غين)، أو (خاء) و(هاء)، أو (قاف) و(كاف)، أو (قاف) و(جيم)، إلى غير ذلك مما كان الخليل يرى أنه ليس من طبيعة لغتهم»[2].

---

(١) م. س، ص ١٦ ـ ١٧.
(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، الدكتور مهدي المخزومي، ص ١٦٠.

ويشير السيوطي[١] (ت ٩١١هـ) في كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها إلى تلك الحروف التي لا تجتمع مع بعضها في الكلمات العربية وإلى ما يتّبعه اللغوي لمعرفة الكلِم العربية من غير العربية، فيقول:

«قال أئمة العربية: تعرف عُجمة الاسم بوجوه:

١. **أحدها**: النقل، بأن يَنْقِل ذلك أحد أئمة العربية.
٢. **الثاني**: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: إبريسم، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.
٣. **الثالث**: أن يكون أوله نونًا ثم راء، نحو: نرجس، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.
٤. **الرابع**: أن يكون آخره زايًا بعد دال، نحو: مهندز، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.
٥. **الخامس**: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: الصولجان والجص.
٦. **السادس**: أن يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: المنجنيق.
٧. **السابع**: أن يكون خماسيًّا ورباعيًّا عاريًا عن حروف الذلاقة، وهي: (الباء والراء والفاء واللام والميم والنون)، فإنه متى كان عربيًّا فلا بدَّ أن يكون فيه شيء منها، نحو: سفرجل وقذعمل وقِرْطَعب وجَحْمَرِش، فهذا ما جمعه أبو حيَّان[٢] في شرح التسهيل ...»[١].

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين. إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنف، منها الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة. ولد في القاهرة سنة ٨٤٩هـ ونشأ فيها يتيمًا (مات والده وعمره خمس سنوات) ولما بلغ الأربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويًا عن أصحابه جميعًا، وألف في عزلته معظم كتبه. وظل منعزلاً إلى أن توفي سنة ٩١١هـ. من كتبه: (الإتقان في علوم القرآن) و(الأشباه والنظائر في النحو) و(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) و(المزهر في علوم العربية) و(تفسير الجلالين) وغيرها الكثير. انظر: الأعلام ٣/ ٣٠١؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفري، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة سنة ٦٥٤هـ، ورحل إلى مالقة. وتنقّل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها سنة ٧٤٥هـ، بعد أن كف بصره. من كتبه: (البحر المحيط) في تفسير القرآن، و(مجاني العصر) في تراجم الرجال، و(طبقات نحاة =

[هـ] تعامل العرب مع الكلم الدخيل

كبقية القوميات والشعوب، فإن العرب لا تبقى لغتهم نقية صافية من أي دخيل عليها من القوميات والشعوب المجاورة، وذلك بسبب الاحتكاك الاجتماعي والتداخل بين أفراد هذه الشعوب. فكما أخذت القوميات الأخرى من اللغة العربية كثيرًا من كلماتها، كما هو الحال مع اللغة الفارسية، فكذلك العرب اقترضوا من اللغات الأخرى.

وقد دخلت كثير من الكلمات إلى اللغة العربية واستعملها العرب، ولا أدلّ على ذلك من استعمال القرآن الكريم لهذه الكلمات، غير عربية الأصل.

ولكن العرب غالبًا لا يبقون الكلمات الوافدة كما هي، بل يجرون عليها بعض التعديلات، لتتوافق وأسلوب النطق العربي، وهو ما يسمّى بعملية التعريب، حيث يغيِّرون في نطقها بعض الأصوات التي تتلاءم والصوت العربي في أسلوب التلفّظ.

وقد أشار إلى هذه النقطة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه المزهر، قال: «قال الجواليقي في المعرّب: إن العرب كثيرًا ما يجترئون على الأسماء الأعجمية فيغيرونها بالإبدال، قال: إسماعيل، وأصله: (إشمائيل)، فأبدلوا لقرب المخرج.

قال: وقد يبدلون مع البعد من المخرج، وقد ينقلونها [العرب] إلى أبنيتهم ويزيدون وينقصون.

وقال بعضهم: الحروف التي يكون فيها البدل في المعرب عشرة: خمسة يطرد إبدالها، وهي: الكاف والجيم والقاف والباء والفاء، وخمسة لا يطرد إبدالها، وهي: السين والشين والعين واللام والزاي. فالبدل المطرد هو في كل حرف ليس من حروفهم، كقولهم: كُرْبَج، الكاف فيه بدل من حرف بين الكاف والجيم، فأبدلوا فيه الكاف. أو القاف، قربَج، أو

الأندلس) و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك و(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) و(عقد اللآلي في القراءات) وغيرها. انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤١. الأعلام ٧/ ١٥٢. ومعجم المؤلفين ٣/ ٧٨٤ ـ ٧٨٥.

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

الجيم، نحو: جَوْرَب. وكذلك فِرِنْد، هو بين الباء والفاء، فمرة تبدل منها الباء ومرة تبدل منها الفاء.

وأما ما لا يطّرد فيه الإبدال فكل حرف وافق الحروف العربية»[١].

(١) م. س، ١/ ٢٢٣.

[*] أولاً:

تقسيمات الكلمة العربية

باختلاف الاعتبارات وأسس التقسيم تتعدّد تقسيمات الكلمة، ولعل أشهر تقسيم لها هو تقسيمها إلى: اسم وفعل وحرف.

ونحن سنعرض لمعظم التقسيمات التي تعرّض لها النحاة للكلمة، وسنكون أولاً مع التقسيم الثلاثي للكلمة إلى: اسم وفعل وحرف.

١. انقسام الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف

مما أجمع عليه الدرس النحوي تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام، هي: الاسم والفعل والحرف الذي يجيء لمعنى.

وكان مفتتح كتاب سيبويه ـ ومعظم كتب النحو بعده ـ تقسيم الكلمة إلى هذه الأقسام، يقول سيبويه: «فالكَلِم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل.

فالاسم: رجل وفرس وحائط.

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.

فأما بناء ما مضى فَـ: ذهب وسمِع وحُمِدَ.

وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمِرًا: اذهبْ واقتُلْ واضرِبْ.

كذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبَرْتَ.

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيّن إن شاء الله.

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: (ثُمَّ) و(سوف) وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها»[١].

وأنت ترى سيبويه كيف قسّم الكلمة بمصطلحات من الواضح أنها استقرّت في الدرس النحوي ما قبل تأليف الكتاب.

وسيبويه لم يُعْنَ كثيرًا بتعريفها، لأمر قد يرجع إلى تركّزها في الدرس النحوي، بحيث أصبحت من بديهيات العلم فلا حاجة لتعريفها.

أو لعله اكتفى بتعريفها من خلال الأمثلة التي ضربها لكل قسم.

وقد استقر هذا التقسيم الثلاثي في علم النحو إلى عصرنا الحاضر، وأصبح هو المتداول في أغلب الدراسات والمقرّرات النحوية.

وما نجده من إضافات على هذا التقسيم هو تبريره وتعليله والتدليل عليه، وتحديد علامات كل قسم من هذه الأقسام.

[*] انحصار الكلمة في هذه الأقسام

جَهِدَ النحاة بعد سيبويه في التدليل على حصر الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة، وربما يكون الزجّاجي[٢] (ت ٣٣٧هـ) من أوائل من علَّل انحصار الكلمة في هذه الأقسام، وذلك

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) هو: عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم. شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية (من بلاد الشام) سنة ٣٣٧هـ على ما ذهب إليه ابن خلكان من أنه أصح الأقوال في وفاته، إذ قال: «وتوفي في رجب سنة سبع وثلاثين، وقيل تسع وثلاثين وثلاث مئة، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين. والأول أصح». وقد ذهب القفطي في إنباه الرواة إلى أن وفاته في سنة ٣٤٠هـ. نسبته إلى أبي إسحاق الزجاج. له: (كتاب الجمل الكبرى) و(الإيضاح في علل النحو) و(الزاهر) و(الأمالي) و(اللامات) و(المجالس). انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٨؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٧٨.

في شرحه لمقدّمة كتاب سيبويه ـ كما يذكر ذلك في كتابه الإيضاح ـ، ثم أعقب ذلك في (الإيضاح في علل النحو)، يقول الزجّاجي: «إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل، بها يستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي، كما أنّا نعلم بديهة بغير دليل أن وجود جسم في حال واحدة ساكنًا متحرّكًا، أو لا ساكنًا ولا متحرّكًا محال ...

ونحن نعلم أن الله ـ عزّ وجل ـ إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضًا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولاً ظاهرًا غير مدفوع فيبين أن المخاطَب والمخاطِب والمخبّر عنه والمخبر به أجسام وأغراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره ذلك مما يدخله تحت هذا القسم من أمر ونهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، **لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمّى، فالخبر إذًا هو غير المخبَر والمخبّر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بدَّ من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع**، وهذا معنى قول سيبويه: الكلم: اسم وفعل وحرف»[(١)].

ولن نطيل هنا لنتتبع تطور الأدلة التي ساقها النحاة في حصر الكلم في هذه الأقسام الثلاثة، ونكتفي بما ذكره الدكتور الفضلي في كتابه (مختصر النحو) حيث قسّم هذه الأدلة وصنّفها إلى ثلاثة أصناف، يقول هناك: «تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام، هي: الاسم والفعل والحرف.

واستدلّوا على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة بعدّة أدلة، أهمها ما يلي:

١. الاستقراء

يقول ابن هشام: «والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة: الاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا على شيء منه»[(٢)].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٤٢.

(٢) شرح قطر الندى، ابن هشام ١٦.

٢. الإسناد

يقول الأشموني[١]: «ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة: أن الكلمة إما أن تصلح ركنًا للإسناد أو لا، الثاني: الحرف. والأول: إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف. الأول: الاسم، والثاني: الفعل»[٢].

٣. الدلالة

يقول ابن عقيل: «وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف»[٣].

والفرق بين الإسناد والدلالة هو: أن الكلمة في الأول تلحظ ضمن الجملة، وفي الثانية تلحظ مستقلّة منفردة»[٤].

ولا أظننا بحاجة للوقوف طويلاً أمام هذه الأقسام الثلاثة، لأنها معروفة ومتداولة، وكذلك لأن الدخول في تفاصيلها لا يخدمنا كثيرًا فيما نحن بصدد البحث فيه.

٢. تقسيم الكلمة إلى: معرب ومبني

تنقسم الكلمة باعتبار الإعراب والبناء إلى كلمات معربة وكلمات مبنية.

وقد قسّم سيبويه أواخر الكلم وما يجري عليها من الكلمات إلى ثماني حالات، أربع منها تتغير بحسب العوامل الداخلة عليها، وهي حالات الإعراب، وأربع تلازم آخر الكلمة ولا تتأثر بما يدخل عليها من عوامل، يقول في ذلك: «هذا باب مجاري أواخر الكلم

(١) هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني. نحوي، من فقهاء الشافعية. أصله من أشمون (بمصر)، مولده ـ سنة ٨٣٨هـ بالقاهرة. ولي القضاء بدمياط. وصنف: (شرح ألفية ابن مالك) في النحو، و(نظم المنهاج) في الفقه، وشرحه، و(ونظم (جمع الجوامع ونظم (إيساغوجي) في المنطق. توفي في حدود ٩٠٠ أو ٩٢٩هـ. انظر: الأعلام ٥/ ١٠؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٤٠٧.
(٢) حاشية محمد علي الصبّان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٢٧.
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص ١٩ ـ ٢٠.
(٤) ص ١٢.

من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يُحْدِثُ فيه العامل ـ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ـ وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.

فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون ...

وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى»[١].

وواضح مما ذكره سيبويه هنا أن النحاة قسموا الكلمات حسب ملحوظاتهم إلى ما وجدوه منها تتغيّر حركة آخره، فسمّوه بالمعرب، وما لازم حالة واحدة ثابتة فسمّوه بالمبني.

بناء على أن الإعراب هو تغيُّر آخر الكلمة تبعًا لتغيُّر العامل، يقول التهانوي[٢] (ت بعد ١١٥٨هـ) في كشّافه عند تعريفه للمعرب: «المعرب ـ على صيغة اسم المفعول ـ: من الإعراب عند النحاة، هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا. والمراد بِـ (ما) اللفظ، وهو كالجنس شامل للمعرب والمبني.

(١) الكتاب ١/ ١٣ ـ ١٥.

(٢) هو: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي. باحث هندي. لغوي مشارك في بعض العلوم. له: (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم)، فرغ من تأليفه ١١٥٨هـ و(سبق الغايات في نسق الآيات). انظر: الأعلام ٦/ ٢٩٥؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٥٣٧.

وقولهم: (باختلاف العوامل) يخرج المبني، إذ المبني ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل، لا لفظًا ولا تقديرًا، فيكون حركة آخره وسكونه لا بسبب عامل»[١].

ويعرّف البناء فيقول: «المبني ـ بتشديد الياء كمرميّ ـ اسم مفعول مأخوذ من البناء المقصود منه القرار وعدم التغيُّر ...، وهو عند النحاة ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل، لا لفظًا ولا تقديرًا، ويقابله المعرب، وهو ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا ...

فالمبني هو: ما لا يؤثّر فيه العامل أصلاً، لا لفظًا ولا تقديرًا بسبب مانع من تأثيره ...»[٢].

[*] أنواع المبني والمعرب من الكلمة

المعرب والمبني قسمان يتوزّعان على التقسيم الثلاثي السابق للكلمة، فالأسماء منها ما هو معرب ومنها ما هو مبني، وكذلك الأفعال، منها ما هو معرب وما هو مبني، أما الحروف فجميعها مبنية.

والأصل في الأسماء الإعراب، حسب أكثر النحويين، والمبني منها: الضمائر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأنواع أخرى سنتعرض لها بعد قليل.

أما الأفعال، فالمضارع غير المتصل بنون النسوة أو نون التوكيد معرب، بينما الفعل الماضي والفعل الأمر والفعل المضارع المتصل بالنونين جميعها أفعال مبنية.

كما يقسّم النحاة المعرب إلى قسمين: قسم تظهر عليه جميع علامات الرفع والنصب والجر والتنوين، ويسمّى المتمكّن الأمكن أو المنصرف.

وقسم لا يقبل التنوين ولا الجر، وهو المتمكّن غير الأمكن أو الممنوع من الصرف، حيث يجرّ بالفتحة ولا يظهر عليه التنوين.

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ٢/ ١٥٨١.
(٢) م. س، ٢/ ١٤٣٢ ـ ١٤٣٣.

أما المبني فيقسمه النحاة إلى نوعين: بناء لازم وبناء عارض، يقول أحمد الهاشمي في القواعد الأساسية: «الأسماء المبنية نوعان:

النوع الأول: ما يبنى منها بناءً لازمًا لا ينفكّ عنه في حالٍ من الأحوال، وهي الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام وكنايات العدد، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وبعض الظروف والمركّب المزجي الذي ثانيه معنى حرف العطف، أو كان مختومًا بـ (ويه)، كسيبويه، وكان على وزن (فَعَالِ) عَلَمًا لأنثى كحذامِ، أو شتمًا لها كفجارِ، وكلها مبنية على ما سُمِعَتْ عليه.

النوع الثاني: ما يبنى بناءً عارضًا في بعض الأحوال، وهو المنادى إذا كان علمًا مفردًا أو نكرة مقصودة.

وهو يبنى على ما يرفع به.

واسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وهو يبنى على ما ينصب به.

وأسماء الجهات الست، وبعض الظروف.

ويلحق بها لفظتا (حَسْب وغير)»[١].

٣. التقسيمات الحديثة للكلمة

١. تقسيم د. أنيس

اعترض الدكتور إبراهيم أنيس[٢] على تقسيم الكلمة الثلاثي في كتابه (من أسرار اللغة) الذي قسم فيه الكلمة إلى أربعة أقسام، وقبل أن يبدأ في تقسيم الكلمة مهّد لذلك

---

(١) ص ٤٠.

(٢) هو: إبراهيم أنيس. لغوي مصري. ولد بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ وتعلم فيها، ودخل دار العلوم فنال شهادتها، وأحرز الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٤١ م، وآب مدرِّسًا بجامعة الإسكندرية، وما لبث أن عاد مدرسًا بدار العلوم، وتدرج في وظائفها إلى أن أصبح عميدًا لها. ثم انتدب للتدريس في الجامعات الأردنية. وبعد رجوعه عين أستاذًا غير متفرّغ بدار العلوم. انتخب عضوًا بمجمع اللغة =

بنقد للأساس القديم الذي قسمت الكلمة وفقًا له، يقول: «ومن رأينا أنه يجب أن نتخذ في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسسًا ثلاثة:

أ. المعنى. ب. الصيغة. ج. وظيفة اللفظ في الكلام.

تلك هي الأسس التي يجب ألاَّ تغيب عن أذهاننا حين نحاول التفرقة بين أجزاء الكلام، ومن واجبنا أن نذكرها دائمًا، وأن نقيس بها مجتمع أجزاء الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل، ...

ولا يصحّ الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف ... أسماءً وأفعالاً في وقت واحدٍ ..

ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرّق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل، مثل: أحمد ويثرب ويزيد وأخضر .. إلخ.

بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسمًا مستعملاً في كلامٍ مّا استعمال المسند، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف.

فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معًا أمكن إلى حدٍّ كبير التمييز بين أجزاء الكلام.

وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدقّ من تقسيم النحاة الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة التي أشرنا إليها آنفًا:

أ. الاسم

ويندرج تحت هذا ثلاثة أنواع تشترك إلى حدٍّ كبير في المعنى والصيغة والوظيفة، وهي:

العربية بالقاهرة عام ١٩٦١ م، وعهد إليه بالإشراف على مجلته. له: (الأصوات اللغوية) و(موسيقى الشعر) و(في اللهجات العربية) و(دلالة الألفاظ) و(مستقبل اللغة العربية المشتركة) و(من أسرار اللغة). توفي سنة ١٣٩٨هـ. انظر: ذيل الأعلام للعلاونة ١/ ١٧ .تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير يوسف ١/ ١١.

١. **الاسم العام**، وهو: ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد، مثل: شجرة، كتاب، إنسان، مدينة .. إلخ.

٢. **العَلَم**: ... ويحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي [في مقابلة الكلي] يدل على ذات مشخّصة لا يشترك معها غيرها ...، مثل: أحمد وحاتم ...

٣. **الصفة**: ... ما يسمّى بالصفة أو النعت، مثل: كبير وأحمر ونحو ذلك ...

ب. الضمير

... ويتضمّن هذا القسم ألفاظًا معينة في كل لغة ... تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة. ويمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

الضمائر، وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم، مثل: أنا، أنت، هو .. إلخ.

ألفاظ الإشارة، مثل: هذا، تلك، هؤلاء ...

الموصولات، مثل: الذي والتي واللذين .. إلخ ...

العدد، مثل: ثلاثة، أربعة .. إلخ، فهذه أيضًا ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن لها استقلالاً في الاستعمال اللغوي، فقولنا: «ثلاثة رجال»، يغني عن قولنا: «رجل ورجل ورجل».

ج. الفعل

... وهو ركن أساس في معظم لغات البشر. أما وظيفته في الجملة فهي الإسناد، ...

أما معناه فكما يقال عادة: هو إفادة الحدث في زمن معين ...

د. الأداة

هذا هو القسم الأخير لأجزاء الكلام، يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمّى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجر ـ كما يقولون ـ أو للنفي أو للاستفهام أو

للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية، مثل: فوق وتحت وقبل وبعد ونحو ذلك»[١].

٢. تقسيم د. المخزومي

لقد درج الدرس النحوي قديمًا وحديثًا على تقسيم الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف. و«غبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه حكم العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات. ولم يعرض لها سيبويه، أو يشر إليها في تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مبهمة، تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسمّاه، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر بعينه، و(امرأة) على إنسانة أنثى بعينها، و(شجرة) على نبتة ذات ساق، إلى غير ذلك، ولكنها تستعمل في هذا كله، وتدل على ذلك كله، ولم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات، أو كنايات؛ لأنها تشير إلى كل ذلك، ويكنى بها عن كل ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلمة أربعة أقسام، بدلاً من ثلاثة، مما جرى عليه عرف النحاة قديمًا وحديثًا، وهي:

(١) الفعل. (٢) الاسم. (٣) الأداة.
(٤) الكناية»[٢].

كان هذا نصًّا منقولاً للدكتور مهدي المخزومي، وقد عنى بالقسم الرابع الذي اقترحه (الكناية): الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وما يُستفهم به من كلمات، وكلمات الشرط.

وهو تقسيم اقترحه الدكتور المخزومي في كتابه هذا، وفي الكتاب الآخر: (في النحو العربي .. نقد وتوجيه)، ولكنه في كتابه الأول (قواعد وتطبيق) حاول أن يوجد من خلاله

(١) من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ٢٣٩ ـ ٢٥٠. ـ مختصرًا ـ
(٢) في النحو العربي .. قواعد وتطبيق ٤٦.

منهجًا بديلاً عن النحو القديم، مدعِّمًا نظرياته واقتراحاته بالجانب التطبيقي الذي قام به فيه.

ولعلها من التجارب اليتيمة في النحو الحديث التي يقوم بعض النحاة المحدثون باقتراح منهج جديد من الناحية النظرية، ليقوم بعد ذلك بتدعيم نظرياته بتطبيق منهجه المقترح.

٣. تقسيم د. حسّان ود. الساقي

كان الأساس أو الأسس التي انطلق منها الدكتور تمّام حسان في تقسيم الكلمة تختلف عن الأساس القديم، وكذلك عن الأسس التي اعتمدها الدكتور أنيس، يقول الدكتور تمام حسّان ـ موضِّحًا هذه الأسس ـ: «إذا أردنا أن نحدّد المعاني والمباني التي يتمّ تقسيم الكلام بها وجدناها كما يلي:

المعاني	المباني
المسمّى	البنية
الحدث	الصورة الإعرابية
الزمن	التضام
التعليق	الرتبة
معنى الجملة	الإلصاق
	الجدول
	الرسم الإملائي

وفي رأيي أن التقسيم الذي ورثناه عن النحاة العرب بحاجة إلى إعادة نظر، بل إلى محاولة جديدة لتقسيم جديد مبني على الأسس المذكورة، ولقد أعدتُ النظر في هذا التقسيم فعلاً، فوصلتُ إلى أن الكلم العربي ينقسم إلى سبعة أقسام، هي:

الاسم. الصفة. الفعل. الخالفة. الضمير. الظرف. الأداة»[(١)].

(١) القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين: التقديري والمحلّي ٢٧.

ويقصد بالخالفة ما عناه النحاة من أسماء الأفعال والأصوات، وصيغ التعجب والمدح والذمّ، يقول في شرح معناه: «ولقد استعرت اسم الخالفة لأدل به على هذه العبارات مما رواه الأشموني عن الفراء [في باب أسماء الأفعال] من أنه كان يسمي اسم الفعل (خالفة)، وإن كان بعض المحدثين قد تعوّدوا نسبة ذلك إلى ابن جابر الأندلسي»[(١)].

وقد ناقشه تلميذه الدكتور فاضل مصطفى الساقي، كما ناقش كلاً من الدكتور أنيس والدكتور المخزومي في تقسيمهما، وذلك في الأساس الذي قسم به الدكتور تمام حسان الكلمة، مع اتفاقه معه في هذه الأقسام التي اقترحها، يقول الدكتور الساقي حول هذه النقطة: «إن إقرار هذه الرسالة للتقسيم الذي جاء به المشرف [وهو الدكتور حسان] من حيث إطاره العام، لم يكن بدافع التقليد، وإنما جاء وليد نقد استنفذ جملة هذه الرسالة، وقد جاء اختيارها لهذا التقسيم نتيجة لذلك النقد»[(٢)].

وفي موضع آخر يقول: «ولقد كان من نتائج البحث في هذه الرسالة أن توصلت إلى أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة، هي: الاسم، والصفة، والفعل، والخالفة، والضمير، والظرف، والأداة، كما قرّرها الأستاذ المشرف في كتابه [اللغة العربية .. معناها ومبناها] مع اختلاف واضح في طريقة التوصل إلى هذه النتيجة، واختلاف ملموس في المسائل الفرعية، على نحو ما قرره هذا البحث»[(٣)].

وقد شرح الدكتور فاضل الساقي «الأسس التي يقوم عليها البحث، وهي:

أولاً: نقد التقسيم الثلاثي الذي ورد عن النحاة الأقدمين، وعدم القبول به أو ارتضائه للأسباب التي ذكرناها في الفصل الأول من الباب الأول، وكانت حصيلة النقد أن استخلصنا تقسيماً سباعيًّا مفاده أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة، هي: الاسم والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة. وقد اعتمدنا في التوصل إلى هذه النتيجة على أقوال النحاة الأقدمين، وفي هذا الصدد أرى أن أعيد إلى الأذهان كيفية ذلك على النحو الآتي:

أ. وردت الأسماء والأفعال في التقسيم الثلاثي عند النحاة، وهو أمر معلوم.

---

(١) اللغة العربية .. معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان، ص ٨٩.
(٢) أقسام الكلام العربي ٢٧.
(٣) م. س، ص ٢٦.

ب. سمّى الكوفيون الحروف أدوات للمغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني، كَـ (هل)، و(بل)، وهنّ أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب مثلاً، فهم إذًا أدق من البصريين في هذا المصطلح، فالأداة مبنًى تقسيمي يدل على معنى وظيفي عام، هو التعليق.

ج. ورد ذكر الصفات منفردًا عن الأسماء في كتب الصرف، كما ينفرد كل منهما عن الآخر في المعنى الصرفي، وقد جاء ذلك في كتب النحو أيضًا، فلكل من الأسماء والصفات صيغ خاصّة، ولا يتفق للمعنى الصرفي لكل منهما، وإن اشتركا أحيانًا في بعض الصيغ.

د. وردت الخالفة قسمًا رابعًا عند بعض النحاة الأقدمين، ويمكن التوسّع فيها لتشمل كل ما يعبر عن لغة إفصاحية تتميز بسمة التأثر الذاتي في إعطاء الدلالة، ...

ه. اعتبر الزجاجي الظروف غير الأسماء والحروف والأفعال، ولها مميزاتها الشكلية والوظيفية التي تنفرد بها عن بقية أقسام الكلمة.

و. أيدتِ النصوص التي ذكرناها أن الضمير عنوان عامّ يشمل الضمائر والإشارات والموصولات»[1].

ودراسة الدكتور الساقي عبارة عن رسالة دكتوراه بحث فيها هذا الموضوع خاصّة، فمن أراد الاستزادة فليراجعها.

٤ . تقسيم د. الفضلي

والتقسيم الرابع هو ما ذكره الدكتور عبد الهادي الفضلي في (دراسات في الإعراب) حيث رأى هناك أن التقسيم الصحيح للكلمة هو التقسيم الرباعي الذي تداولته بعض كتب النحو ونسبته إلى «جعفر بن صابر الأندلسي»[2]، ونسب كذلك إلى الزمخشري كما في

---

(١) م. س، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني للألفية، ١/ ٢٦ ـ ٢٧.

المفصل[١]، فاعتمد هذا التقسيم في دراساته للإعراب، ولم يرَ صحّة نسبة (اسم الفعل) إلى الأسماء[٢].

(١) انظر: المفصل ٥. شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٧.
(٢) انظر: دراسات في الأعراب ١٥٧.

[*] ثانيًا:

تقسيمات الإعراب

١. معنى الإعراب لغة

تجمع المعجمات اللغوية والمصادر النحوية على أن معنى الإعراب في اللغة: «الإبانة والإفصاح، يقال: أعرب الرجل عمّا في نفسه بمعنى أنه أبان في ذلك وأفصح وأظهره للعلن».

وقد ذكرت بعض المصادر النحوية ـ وكذلك اللغوية منها ـ معانٍ أخرى، أشارت كثيرٌ من كتب النحو إلى صلتها بمعنى الإعراب في اصطلاح النحويين، وقد جمعها جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه الأشباه والنظائر، يقول السيوطي: «قال ابن فلاح في المغني فيه [الإعراب] خمسة أوجه:

- **أحدها**: أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان. ومنه قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «والثيب يعرب عنها لسانُها»، أي: يبيِّن. والمعنى على هذا: أن الإعراب يبيِّن معنى الكلمة كما يبيِّن الإنسان عمَّا في نفسه.
- **الثاني**: أنه مشتقّ من قولهم: (عَرُبَتْ معدة الفصيل)، إذا فسدت، وأعربْتَها، أي: أصلحتها، والهمزة للسلب، كما تقول: أشكيتُ الرجل إذا أزلتَ شكايته. والمعنى على هذا: أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه.

- **الثالث**: أنه مشتقّ من ذلك، والهمزة للتعدية لا للسلب. والمعنى على هذا: أن الكلام كان فاسدًا لالتباس المعاني، فلما أُعْرِبَ فسد بالتغيير الذي لحقه، وظاهر التغيير فساد، وإن كان صلاحًا في المعنى.
- **الرابع**: أنه منقول من التحبُّب، ومنه: (امرأة عَرُوب)، إذا كانت متحبِّبة إلى زوجها، والمعنى على هذا: أن المتكلم بالإعراب يتحبَّب إلى السامع.
- **الخامس**: أنه منقول من إعراب الرجل إذا تكلم بالعربية؛ لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية»(١).

وقد اعترض الدكتور جميل علوش على هذه التوجيهات للأصل اللغوي لكلمة (الإعراب) وربطها بالمعنى الاصطلاحي النحوي، يقول في ذلك: «ولعلَّ من نافل القول أن نذكر أن للإعراب في اللغة عدّة معانٍ، أهمها وألصقها بموضوعنا: الإفصاح والإبانة. أما ما أورده النحاة من معانٍ أخرى فلا يمتُّ إلى موضوعنا بصلة، وإن صحَّ في اللغة. فليس الإعراب النحوي مأخوذًا من (العَرَب) بمعنى الفساد، ولا من (المرأة العرُوب) أي المتحبّبة إلى زوجها كما يزعم ابن الأنباري(٢).

ومن البديهي أنه لا يتم إفصاح ولا تحصل إبانة في اللغة إلا بإجادة النطق وحسن الأداء. ولا يمكن التوصل إلى هذين إلا بمراعاة مخارج الحروف والتزام قواعد الفصاحة والحرص على تحلية أواخر الكلم بالحركات المناسبة»(٣).

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري: من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. كان زاهدًا عفيفًا خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحدٍ شيئًا. سكن بغداد وتوفي فيها سنة ٥٧٧هـ وكان مولده سنة ٥١٣هـ. له من المؤلفات: (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) و(الإغراب في جدل الإعراب) و(أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) و(البيان في غريب إعراب القرآن) وغيرها. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٩ ـ ١٧١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٥؛ والأعلام ٣/ ٣٢٧؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ١١٥ ـ ١١٦. وقد ذكر ابن الأنباري رأيه الذي أشار إليه الدكتور علوش في كتابه أسرار العربية، مصدر سابق، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) الإعراب والبناء .. دراسة في نظرية النحو العربي، الدكتور جميل علوش، ٧٩.

٢. حقيقة الإعراب

عنونتُ هذه الفقرة بِـ (حقيقة الإعراب) ولم أعبر بِـ (تعريف الإعراب) لأن النحويين مختلفون في فهمهم لحقيقة الإعراب، فمنهم من يذهب إلى عَدِّه ظاهرة حِسية في تراكيب الجمل، وبعضهم يذهب إلى أنه أمر معنوي تظهر آثاره الحسية تبعًا للتغير المعنوي الذي يحصل تبعًا لتغير تَنَقُّل الكلمة داخل الجملة.

وبخاصّة أن المصدر الأول والدستور الذي يرجع إليه النحويون في تحليل كثير من الظواهر النحوية ـ وهو كتاب سيبويه ـ كان غامضًا بشأن تعريفه للإعراب، بحيث يستطيع كل فريق منهم أن يدّعي انتماءه لمذهب سيبويه في تعريفه وفهمه لحقيقة الإعراب.

فسيبويه قال في تعريفه للإعراب: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل ـ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ـ وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون»[1].

وهذا النص لسيبويه مجمل في تحديد معنى الإعراب، حيث يمكن فهم الإعراب بأنه التغير الذي يطرأ على آخر الحرف، لأنه عنون الباب بِـ (مجاري أواخر الكلم)، وعلى هذا يكون الإعراب أمرًا حسيًّا لفظيًّا.

(١) الكتاب ١/ ١٣.

ولكنه قد يفهم منه أن الإعراب هو: الرفع والنصب والجر والجزم، وذلك عندما قال: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب»، وهذه مواقع إعرابية، والموقع الإعرابي أمر معنوي له أثر حسي يظهر في علامات الإعراب، من قبيل الرفع الذي يظهر من خلال الضمة مثلاً.

وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) يقول: «هذا كتاب فيه جملةُ الإعراب، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم.

وقد ألفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه جُمَل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم»[(١)].

وهذا ما يعضّد ما ذهب إليه بعض النحويين من أن الإعراب معنوي لا لفظي.

وابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) في اللمع يعرف الإعراب بأنه «ضدّ البناء في المعنى، ومثله في اللفظ. والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم الحادث عن غير عامل وثباته»[(٢)].

وبسبب الخلاف في تحديد حقيقة الإعراب اختلف تعريفهم له، وقد ألمح إلى هذا الخلاف في التعريف أبو البقاء الكفوي في كلياته، فقال: «واصطلاحًا ـ على القول بأنه لفظي ـ هو: أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلته.

وعلى القول بأنه معنوي هو: تغيّر أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا»[(٣)].

حيث يَعُدُّ الفريق الأول أن الحركات والسكون التي تظهر على آخر الكلمة هي الإعراب للكلمة، فلذلك يعبرون بـ (أثر ظاهر أو مقدّر)، بينما يعد الفريق الثاني الإعراب هو: (التغيُّر) نفسه الحاصل للكلمة، والتغير أمر معنوي وليس حسيًّا.

---

(١) الجمل في النحو ٣٣.
(٢) اللمع في العربية، ابن جني، ص ٢.
(٣) الكليات ١٤٣.

وممن ذهب إلى رأي الفريق الأول: ابن هشام الأنصاري(١) وابن مالك(٢) وأبو البقاء العكبري(٣).

بينما عدّ النحاةُ سيبويهِ والأعلمَ(٤) وعمومَ المغاربة من أنصار الاتجاه الثاني.

كما أنني وجدتُ أن التعريف السائد في كتب النحو والدراسات النحوية هو التعريف الذي يتبنّاه الفريق الثاني(٥).

ولقد استفاد الدكتور عبد الهادي الفضلي من هذا التعريف في كتابه (دراسات في الإعراب)، وذهب إلى أن جميع الأسماء معربة، ذلك لأن الإعراب أمر معنوي، وليس حسيًّا، ويتعلق بالموقع الإعرابي، وهو: الرفع والنصب والجر، وبما أن ما يسميه النحاة أسماءً مبنية تقع في هذه المواقع الإعرابية ـ ولكن دون أن تظهر عليها علامات الإعراب فهي معربة، يقول في ذلك: «ونخلص من جميع ما تقدّم إلى التالي:

١. الإعراب هو: الرفع والنصب والجرّ والجزم.
٢. الإعراب هو: تغير أو اختلاف أواخر الكلم المعربة.
٣. الإعراب هو: الأثر الظاهر أو المقدّر في آخر الكلمة المعربة.

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٩.
(٢) شرح التسهيل، ١/ ٣٣.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٥٢.
(٤) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بـ (الأعلم): عالم بالأدب واللغة. ولد سنة ٤١٠هـ في شنتمرية الغرب، ورحل إلى قرطبة فتلقى عن الإقليلي وغيره، وشهرته قوة الحافظة، فبعدت سمعته. وكف بصره في آخر عمره، ومات سنة ٤٧٦هـ في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه: (شرح الشعراء الستة) و(شرح ديوان طرفة بن العبد) و(النكت على كتاب سيبويه) و(شرح الجمل للزجاجي). انظر: إنباه الرواة ٤/ ٦٥ ـ ٦٧؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٩٩؛ والأعلام ٨/ ٢٣٣؛ ومعجم المؤلفين ٤/ ١٦٢؛ ونشأة النحو، محمد الطنطاوي ٢٢٨.
(٥) انظر على سبيل المثال: شرح مقرب ابن عصفور لابن النحاس ١/ ١٣١ ـ ١٣٢. وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص ٤٦. التكملة، أبو علي الفارسي، ص ٣. وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ١/ ١٩ ـ ٢٠. والتحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤١ ـ ٤٢. والأنموذج في النحو، الزمخشري، ١٦. والتعريفات للجرجاني، ص ٣٢. تقريب المقرّب، أبو حيان الأندلسي، ٤٣.

وقد نخلص أيضًا إلى أن التعريفين الأخيرين يعطيان معنى التعريف الأول، فيصبح تعريف الإعراب هو: الرفع والنصب والجرّ والجزم. وفي رأي القليل منهم فُسِّرَ بالعلامات الإعرابية، ولأن (الأثر) في رأي مشهور القائلين منهم فسر بالعلامات الإعرابية، وفي رأي بعضهم فسر بالرفع والنصب والجر والجزم ...

أما على أساس ما انتهيتُ إليه في دراساتي عن الفعل[١] من أن الأمر ليس بفعل، وأن الفعلين الماضي والمضارع بجميع أقسامهما مبنيان ولا حظَّ لهما في الإعراب، وأن الإعراب مقتصر على الأسماء فقط بجميع أقسامها، يأتي تعريفه بأنه: (الرفع والنصب والجرّ)»[٢].

ويوافقه على هذا الرأي الدكتور المخزومي في كتابه (في النحو العربي .. نقد وتوجيه)، إذ يقول: «وهذه المعاني الإعرابية [الإسناد والإضافة والفضلة] أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها. أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف، ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة، فلا يكون الفعل مسندًا، ولا مضافًا إليه، أعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية، هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات.

وفي ضوء هذا نستطيع أن نقسم الكلمات قسمين رئيسين: المعرب والمبني، والمعرب: هو الاسم. أما المبني فهو الفعل والإشارة والأداة»[٣].

وهذا بخلاف ما يذهب إليه الدكتور محمد خير الحلواني، حيث يرى أن للإعراب في النحو العربي معنيين، يقول في ذلك: «الإعراب يطلق على شيئين:

أولهما: معنوي، ويقصد به تغير أواخر الكلمات المعربة، ليكون هذا التغير دليلاً على الوظائف النحوية التي تقوم بها الكلمة، والتغير ـ كما هو معروف ـ معنًى ذهني، لأنه مصدر للفعل: تَغَيَّرَ، ولكنه يتجسّد في الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، وفي الجزم، إذا كانت الكلمة معربة فعلاً مضارعًا.

---

(١) دراسات في الفعل، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم ـ بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ م.
(٢) ص ٢٥ ـ ٢٦.
(٣) ص ٦٨ ـ ٦٩.

وثانيهما: حسي، ويقصد به هنا الحركات نفسها، فالضمة ـ مثلاً ـ إعراب، لأنها تدل على أن الكلمة واقعة موقع المسند إليه في الجملتين: الاسمية والفعلية. أو موقع المسند أحيانًا في الجملة الاسمية خاصّة»(١).

وما قام به الدكتور الحلواني كان واضحًا فيه أنه يحاول الجمع بين الرأيين المتباينين في تعريف الإعراب، ولا أظنه وُفِّقَ كثيرًا في هذه النقطة، ذلك أن الإعراب مصطلح نحوي خالص، وهو من أهم المصطلحات وأكثرها دورانًا في هذا العلم، ولا أظن أن النحاة قديمًا وحديثًا يتفقون على أنهم يريدون معنيين للإعراب يستعملونهما في ثنايا الدرس النحوي.

نعم، قد نوافق الدكتور الحلواني أن للإعراب معنيين يستعملهما النحاة، ولكن ذلك ناتج عن خلط في المعنى، التفت إليه الدكتور الفضلي والدكتور المخزومي ويشاطرهما الدكتور الجواري في كتابه (نحو التيسير) الذي سننقل رأيه بعد قليل، ونبهوا على هذه المفارقة في استعمال الإعراب بمعنيين مختلفين.

يعرف الدكتور الجواري الإعراب بقول: «التصرف في المعاني والدلالات النحوية»(٢).

وما يريده الجواري من تعريفه للإعراب هذا أن الإعراب هو الموقع الإعرابي الذي يحمل معنى ودلالة نحوية معينة، تتبدل هذه المعاني والدلالات بتبدّل موقع الكلمة من التركيب النحوي.

وهذا المعنى يستفاد من كلمات الدكتور المخزومي، يقول: «المعرب من الكلم ما كان يتحمل معنى من المعاني الإعرابية، أو ما كان له وظيفة نحوية يؤديها في أثناء الجملة، والمعاني الإعرابية هي المعاني التي تنجم عن التأليف، عن تأليف كلمة مع أخرى»(٣).

وفي موضع آخر يقول الدكتور المخزومي: «الإعراب هو علم النحو، قبل أن يصطنع الدارسون مصطلح (النحو)، أي هو علم التأليف ونظم الكلام، والإعرابُ في دلالته الأخيرة: «بيان ما للكلمة في الجملة من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية، ككونها مسندًا إليه،

---

(١) النحو الميسر ١/ ٢١.
(٢) نحو التيسير ١٠٧.
(٣) قضايا نحوية ٧٩ ـ ٨٠.

أو مضافًا إليه، أو كونها مفعولاً أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة»[١].

[*] الموازنة بين الرأيين في حقيقة الإعراب

للقيام بموازنة موضوعية بين الرأيين ينبغي لنا استقراء استعمالات النحويين لكلمة الإعراب وتتبع هذه المفردة في تطورها التاريخي من انتقالها من معناها اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي حتى يمكن الركون إلى رأي من الرأيين المطروحين أو إلى رأي ثالث.

وقد قام الدكتور جميل علوش بدراسة تاريخية لمصطلح الإعراب في دراسته (الإعراب والبناء .. دراسة في نظرية النحو العربي) نعرض لموجز ما توصل إليه الدكتور علوش هنا لتتضح لنا الصورة بشكل أجلى:

«إن الدلالة التي تؤديها كلمة (الإعراب) ليست ثابتة ولا محدّدة، فهي تضيق وتتسع حسب الظروف والأحوال التي مرت بها هذه الكلمة. وكنا قد أثبتنا في الفصل الماضي أن كلمة (الإعراب) في الجاهلية ومقدّمات العصر الإسلامي كانت تؤدي ما تؤديه كلمة (الفصاحة) في أيامنا هذه من المحافظة على جودة النطق وظهور مخارج الكلام، والخلوّ من عيوب النطق وعثرات اللسان. وقد ضاقت هذه الدلالة فيما بعد حتى أصبحت محصورة في الحركات الثلاث المعروفة، ألا وهي الضمة والفتحة والكسرة ...

لقد انحصر مصطلح الإعراب في الحركات الثلاث ـ أو الأربع إذا ألحقنا السكون بها ـ، فبعد أن كان العرب يقصدون بالإعراب فصاحة المنطق وجهارة الصوت وفخامة العبارة، أصبحوا يقصدون به الالتزام بالحركات التي تفرضها العوامل اللفظية على أواخر الألفاظ. وبعد أن كان الإعراب ذا مدلول لغوي عام، أصبح ذا مدلول نحوي خاص لا يتجاوز الحركات التي تلحق بأواخر الألفاظ كما أسلفنا، وبهذا المدلول الضيق تصدى أبو الأسود الدؤلي[٢] (ت ٦٩هـ) لمهمّة وضع علامات خاصّة على أواخر الألفاظ القرآنية،

---

(١) م. س، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) هو: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني. واضع علم النحو. كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب، من التابعين. رسم له الإمام علي بن أبي طالب شيئًا من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود. وأخذه عنه جماعة. سكن البصرة في خلافة عمر. وولي إمارتها في أيام الإمام علي. استخلفه عليها عبد الله بن عباس لما شخص إلى الحجاز. ولم يزل في =

رغبة منه في المحافظة على معانيه الحقيقية، وخشية من الفهم الخاطئ الذي يمكن أن يتأتى عن الإخلال ببعض حركاته.

ونحن لا ننكر أن دلالة الإعراب عادت فاتسعت في مقبل الأيام، إذ أصبحت تدل على ما تدل عليه كلمة النحو، وصار الإعراب هو النحو والنحو هو الإعراب»(١).

ولكن الدكتور علوش بعد هذا العرض التاريخي ـ وهو مازال لم ينتقل إلى عنوان آخر ـ يقول: «بيد أننا نتمسك في هذا الفصل بالمعنى الضيّق الذي أشرنا إليه، والذي قامت كل محاولات بناء صرح النحو عليه، وهذا المعنى لا يتعدى آخر الكلمة، وما يعتورها من حركات تدل على معانٍ نحوية»(٢).

وهو بهذا يعلن اختياره للتعريف الذي يجعل حقيقة الإعراب حقيقة حسّية، وليس أمرًا معنويًّا.

وكان المفترض بالدكتور علوش ألا يقصر بحثه وتتبعه لتطور مفردة (الإعراب) إلى الوقت الذي كانت تعني فيه ما عنت في وقت لاحق مفردة النحو، حيث إن كلمة (النحو) بعد أن حلت محل كلمة الإعراب، ضاق معنى هذه الأخيرة ليعني المواقع النحوية للكلمة داخل الجملة، وهذا ما أشار إليه الدكتور المخزومي في كتابه (قضايا نحوية) في النص الأخير الذي نقلناه عنه قبل قليل، ونحن نعيده هنا للأهمية، يقول: «الإعراب هو علم النحو، قبل أن يصطنع الدارسون مصطلح (النحو)، أي هو علم التأليف ونظم الكلام».

وهذا ما أشار إليه الدكتور علّوش ووقف عنده، ولكننا نستكمل الفكرة من الدكتور المخزومي، حيث يقول: «والإعرابُ في دلالته الأخيرة: «بيان ما للكلمة في الجملة من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية، ككونها مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو كونها مفعولاً أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة»(٣).

الإمارة إلى أن قتل الإمام علي. وهو أول من نقط المصحف. له شعر في ديوان صغير. توفي سنة ٦٩هـ. انظر: إنباه الرواة ١/ ٤٨ ـ ٥٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣؛ والأعلام / ٢٣٦ ـ ٢٣٧. ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٠.

(١) الإعراب والبناء .. دراسة في نظرية النحو العربي، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) م. س، ص ٣٠.

(٣) ص ٧٨ ـ ٧٩.

وما يؤيّد ما ذكره كل من الدكتور علوش والدكتور المخزومي نقطة أشار إليها الدكتور إبراهيم السامرائي[(١)] في معرض حديثه عن تطور بعض المصطلحات النحوية، فذكر منها (الإعراب)، فيقول: «أما (الإعراب) فقد ورد قليلاً في كتاب سيبويه، ولكنه كان يصل إليه بالشرح، فقد قال مرّة: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والكسر والضمّ والوقف».

غير أن سيبويه استعمل هذا المصطلح للدلالة على حرف (الإعراب)، فقال: «فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة. وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون»[(٢)].

وحروف الإعراب هي التي يقع عليها الإعراب، أي: أواخر الكلم المعربة.

وقال المبرِّد: «فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمة حرف الإعراب، والنصب بفتحته، والجزم بحذف الحركة».

ثمّ فشا هذا المصطلح لدى النحاة مع شيء من التحديد، فقد قال ابن السرّاج[(٣)]: «واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقّه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن

---

(١) هو: إبراهيم أحمد راشد السامرّائي. علاّمة باللغة، أديب وشاعر. ولد في مدينة العمارة جنوبي العراق سنة ١٣٤١هـ، وفيها أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية، وأنهى دراسته الثانوية ببغداد، والتحق بدار المعلمين العالية (كلية التربية في الوقت الحاضر) ١٩٤٢ ـ ١٩٤٦، واشتغل مدرّسًا للعربية في كلية الملك فيصل ٤٦ ـ ٤٨، وأحرز الدكتوراه في النحو المقارن واللغات السامية من جامعة السوربون عام ١٩٥٦ م، وعين مدرسًا بكلية آداب جامعة بغداد ٥٦ ـ ٨١، ولي التدريس بالجامعة الأردنية ٨٢ ـ ٨٧، فجامعة صنعاء ٨٧ ـ ٩٦، وألقى عصا الترحال في عمّان، وتوفي بها سنة ١٤٢٢هـ. اختير عضوًا بمجامع اللغة العربية بدمشق والقاهرة وعمّان والمجمع العلمي الهندي. وكان يتقن الفرنسية والإنكليزية، وكان عارفًا بالتركية والفارسية. ألف: (الأب أنستاس الكرملي وآراؤه اللغوية) و(التطور اللغوي التاريخي) و(التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية) و(حديث السنين) و(الفعل زمانه وأبنيته) و(النحو العربي نقد وبناء) و(دراسات في اللغتين السريانية والعربية) وغيرها. انظر: ذيل الأعلام ٣/ ١٠ ـ ١١.

(٢) الكتاب ١/ ١٣.

(٣) هو: محمد بن السري الغدادي النحوي، أبو بكر بن السرّاج. كان أحدث أصحاب المبرِّد سنًّا، مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقربه، فقرأ عليه كتاب سيبويه، خالف أصول البصريين في مسائل كثيرة. ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله. أخذ عنه أبو القاسم الزجّاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني. توفي شابًّا سنة ٣١٦. له من الكتب: الأصول الكبير؛ وجمل الأصول؛ الموجز؛ شرح سيبويه؛ الجمل، وغيرها. انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٤٥ ـ ١٥٠؛ وبغية الوعاة ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلّة، وأن الإعراب الذي دخل الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة»[١].

وقد وجدنا مصطلحات الرفع والنصب والجزم والجرّ.

أما (البناء) فهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناءً لما لزم خبرًا واحدًا، فلم يتغير الإعراب من حيث كان البناء لازمًا موقعه لا يزول من مكان إلى غيره»[٢].

ولنخرج مما سبق بنتيجة واضحة، نرتّب هنا المراحل التي مرت بها كلمة (الإعراب) في معانيها الاصطلاحية، فنقول: إن الإعراب مرَّ بالمراحل التالية:

١. **الإعراب بمعناه اللغوي**، وهو: جودة النطق وظهور مخارج الكلام، والخلوّ من عيوب المنطق وعثرات اللسان. وكان ذلك في العصر الجاهلي وأوائل العصر الإسلامي.
٢. **الإعراب بمعناه الاصطلاحي البدائي**، إذ أصبح ذا مدلول نحوي خاص لا يتجاوز الحركات التي تلحق بأواخر الألفاظ. فأصبح الإعراب بمعنى ضبط آخر الكلمة على الوجه العربي الصحيح. وقد ظهر هذا المعنى بعدما تصدى أبو الأسود الدؤلي لنقط القرآن، حيث تداول المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت أن «أبا الأسود الدؤلي **أعرب** القرآن»، بمعنى أنه ضبط آخر كلماته وفق النطق العربي الصحيح، ووفق ما كان يتناقله رواة وحفظة القرآن الكريم.
٣. **الإعراب بمعناه الاصطلاحي العلمي**، إذ أصبحت تدل كلمة الإعراب على ما تدل عليه كلمة النحو، وصار الإعراب هو النحو. حيث أخذ هذا العلم بالنمو والتطور على يد تلامذة أبي الأسود الدؤلي، وبما أن المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت كان يطلق على من يتصدّى للمحافظة على العربية بأنه «يُعْرِبُها»، بمعنى أنه يحافظ على ضبط كلماتها ضبطًا يتفق والنطق العربي الصحيح، أصبح الإعراب يعني ما عنته كلمة (النحو) لاحقًا، من تقسيمات الكلمة، وأحكام كل قسم،

(١) الأصول في النحو ١/ ٥٢ ـ ٥٣.
(٢) المدارس النحوية .. أسطورة وواقع ١٠١ ـ ١٠٢.

ومسائل الإعراب من النصب والرفع والجر والجزم، وأقسام الجمل، وعلاقاتها مع بعضها، كل ذلك أصبح يطلق عليه بأنه إعراب. وأصبح يطلق على النحويين بأنهم (معرِبون)، يقول أبو حيّان الأندلسي: «وأجاز الأخفش[(١)] والزجاج[(٢)] أن تقع [إذ] مفعولاً بها، وتبعهما جماعة من **المعربين**»[(٣)]، ويعبر ابن هشام بهذا التعبير أيضًا، يقول في كتابه مغني اللبيب: «وبعض **المعربين** يقول في ذلك: إنه [أي: إذ] ظرف لِـ (اذكر) محذوفًا»[(٤)]، وفي موضع آخر يقول ابن هشام: «وهذا أنفع وأرشق وأوجز من قول **المعربين**: ظرف لما يستقبل من الزمان»[(٥)].

٤. **الإعراب بمعناه الاصطلاحي داخل علم النحو**، وهي المرحلة الأخيرة لمعاني هذه الكلمة، وهنا أصبح الإعراب في دلالته الأخيرة التي يشير إليها د. المخزومي بمعنى: «بيان ما للكلمة في الجملة من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية، ككونها مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو كونها مفعولاً أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة».

وما جعل الخلاف يستمر بين النحاة أنهم كانوا يخلطون بين المعنيين الاصطلاحيين الثاني والرابع.

فَعَدَّ بعضُهم الإعرابَ أنه: الأثر الظاهر على آخر الكلمة (من حركات الضم والفتح والكسر أو السكون، أو من تغير الحروف في العلامات الفرعية)، وهو المعنى الذي يقترب

(١) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، الأخفش الأوسط. كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ. سكن البصرة، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل. صنف: الأوساط في النحو؛ ومعاني القرآن؛ والمقاييس في النحو؛ والاشتقاق؛ المسائل الكبير والصغير؛ وغير ذلك. توفي سنة ٢١٠، وقيل: ٢١٥، وقيل: ٢٢١هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٦ ـ ٤٣؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

(٢) هو: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج. كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرِّد. صنّف: (معاني القرآن)؛ و(شرح أبيات سيبويه)؛ و(القوافي)؛ و(العروض)؛ و(النوادر)؛ و(ما ينصرف وما لا ينصرف)؛ و(الأصول في النحو). انظر: إنباه الرواة ١/ ١٩٤ ـ ٢٠١؛ بغية الوعاة ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٢.

(٤) مغني اللبيب ١/ ١١١.

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٧.

من المرحلة الثانية التي تحول إليها الإعراب، حيث يعني تغير الحركات على أواخر الكلمات.

بينما عرَّف البعض الآخر الإعراب بالمعنى الأخير الذي وصل إليه الإعراب، وهو التغير في المواقع الإعرابية للكلمة داخل الجملة العربية.

وبالطبع لن يتوقّع أن يظل النحاة على تعريفهم للإعراب في معناه الثالث، فبعد استقرار مصطلح ومسمى النحو على هذا العلم، غطّى على مسمى الإعراب، فلم يبقَ هذا المعنى طويلاً داخل الجوّ النحوي.

لذا بقي التردّد بين المعنيين الثاني والرابع.

كما أنه لعدم وجود دراسات واستقراء وتتبّع تاريخي لكثير من المفردات والمصطلحات النحوية بقي مثل هذا الخلط داخل جو الدرس النحوي.

فالتتبع العلمي المستوفي لاستعمال النحاة لكلمة (الإعراب) يفضي إلى القول بالمعنى الأخير للإعراب.

ذلك أن النحاة يذهبون إلى أن للجمل إعرابًا، فهناك جمل لها مواقع إعرابية ـ كما سنفصله تحت عنوان: (الإعراب المحلي) ـ، والجمل لا تظهر عليها الحركات، فكيف نقول بالأثر الظاهر أو المقدّر، والجملة لا يمكن ظهور الحركة الإعرابية عليها حتى من الجهة التقديرية، ذلك لأنها غير قابلة لظهور الحركة الإعرابية.

٣. دلائل الإعراب

من المسائل المهمة التي تعرض لبحثها النحاة قديمًا وحديثًا مسألة (دلائل الإعراب)، حيث أكدوا على وجود رابط بين هذه العلامات ـ التي هي علامات للإعراب ـ على معانٍ عامّة تجمعها، فقالوا بأن الضمة عَلَمٌ للإسناد، والكسرة عَلَم للإضافة، والفتحة عَلَم على كون المنصوب فضلة في الجملة.

وربما يكون الزجاجي أول من بحث هذه المسألة، يقول في الإيضاح: «وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء. ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبًا من معربه كثرة»[1].

وفي موضع آخر يقول: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم تكن صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبِئ عن هذه المعاني، ... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقدّمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»[2].

وفي هذا المعنى يقول ابن فارس: «الإعراب هو الفارق بين المعاني. ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذمّ إلاَّ بالإعراب؟ وكذلك إذا قال: (ضرب أخوك أخانا) و(وَجْهُكَ وَجهُ حُرٍّ) و(وجْهُكَ وَجْهٌ حُرٌّ) وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه»[3].

ويحدّد رضي الدين الإستراباذي في شرحه على الكافية معنى كل علامة، فيقول في شرحه كلام ابن الحاجب: «قوله: (الرفع عَلَم الفاعلية)، أي: علامتها، والأَوْلَى ـ كما بينَّا ـ أن يقال: الرفع عَلَم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العُمَد.

والنصب عَلَم الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العُمَد، تشبيهًا بالفضلات ـ كما مضى ـ، وعلى قول المصنف: الرفع في الأصل علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، ثم يكونان فيما يشابههما.

وأما الجرّ فعلم الإضافة، أي: كون الاسم مضافًا إليه معنًى أو لفظًا، كما في (غلام زيدٍ) و(حسنُ الوجهِ)»[4].

---

(١) الإيضاح، ص ٦٧.
(٢) م. س، ص ٦٩ ـ ٧٠.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٦٥ ـ ٦٦.
(٤) شرح الكافية ١/ ٦٢ ـ ٦٣.

وهو المعنى الذي يذكره ابنُ مالك في شرح التسهيل، يقول: «مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما، فالرفع للعمدة. وهي مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظًا، ...

والنصب للفضلة، وهي: مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به.

والجرّ لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه»(١).

وهذه المسألة من المسائل التي أجمع عليها النحاة «إلا قطربًا(٢)، فإنه عاب عليهم [النحويين] هذا الاعتلال، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك (إن زيدًا أخوك) و(لعل زيدًا أخوك) و(كأن زيدًا أخوك). اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: (ما زيدٌ قائمًا) و(ما زيد قائم). اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: (ما رأيته منذ يومين) و(منذ يومان)، وَ(لا مالَ عندك) و(لا مالٌ عندك)»(٣).

وقد ردّ كثير من النحويين على قطرب رأيه هذا، ولم يأخذ مداه من الانتشار في كتب النحو في قبال ما كان رائجًا من ارتباط العلامة الإعرابية بالمعنى النحوي الذي تبنّاه معظم النحويين.

وقد تبنى رأي قطرب في دلائل الإعراب في هذا العصر الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة)، بل ذهب بعيدًا حينما أنكر وجود الإعراب في اللغة العربية القديمة، وأن ما يتناقله النحاة ما هو إلا من ابتكارهم(٤).

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) هو: محمد بن المستنير، أبو علي النحوي، المعروف بقطرب. لازمَ سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل!، فلقب به. أخذ عن عيسى بن عمر. له من التصانيف: المثلث؛ والنوادر؛ والصفات؛ والأصوات؛ والعلل في النحو؛ والأضداد، وغيرها. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢١٩ ـ ٢٢٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٢١٠ ـ ٢١١.

(٣) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي ٧٠.

(٤) انظر: من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، ١٦٧ ـ ٢٣٢.

وكما ردّ النحاة قديمًا وحديثًا على رأي قطرب، تعرض الدكتور أنيس للهجمة نفسها من قبل النحاة المحدثين، وقد ردّ عليه كثيرون، منهم:

- الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (فقه اللغة المقارن)، ص ١٢١ ـ ١٢٤.
- الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) ـ رسالة دكتوراه ـ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٦.
- الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (فصول في فقه العربية)، ص ٣٧٣ ـ ٣٩٥.
- الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، ص ١٢٦ وما بعدها.
- الدكتور محمد أسعد النادري في كتابه (فقه اللغة مناهله ومسائله)، ٣٤٠ ـ ٣٤٦.

وممن اهتمّ بهذه المسألة (أن للإعراب دلالات محدّدة) الأستاذ إبراهيم مصطفى[(١)] في كتابه القيِّم (إحياء النحو)، حيث بنى نظريته على هذا الأساس، وذلك رغبة منه في وضع قواعد النحو بشكل ميسّر ودون تفصيلات كثيرة.

ولكنه عدَّ العلامتين اللتين لهما معنى نحوي هما: الضمة (علم الإسناد) والكسرة (علم الإضافة)، بينما عدّ الفتحة علامة إعرابية لا تحمل معنًى نحويًّا.

وتابعه على ذلك تلميذه الدكتور المخزومي في كتابيه: (في النحو العربي .. نقد وتوجيه) و(قضايا نحوية).

وقد ناقش هذه الآراء جميعًا الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه (دراسات في الإعراب) ـ ص ٥٥ ـ ٩٨ ـ، فمن أراد الاستزادة فليراجعه.

---

(١) إبراهيم مصطفى (١٣٠٥ ـ ١٣٨٢هـ): عالم بالنحو، من أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة، ابتدأ دراسته في الأزهر، وتخرج بدار العلوم، وعمل مدرّسًا فأستاذًا للأدب العربي في جامعة الإسكندرية، فعميدًا لكلية دار العلوم. صنف: (إحياء النحو) وفيه آراء قامت حولها ضجّة كبيرة. وشارك في تأليف عدّة كتب، وفي تحقيق (سر صناعة الإعراب) لا بن جني و(إعراب القرآن) للزجاج. انظر: الأعلام ١/ ٧٤؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٧٢.

ولا أظن أننا في حاجة للتعرُّض كثيرًا لهذه النقطة سوى الإشارة إلى أن الدكتور المخزومي ـ وتلاه الدكتور الفضلي ـ استفادا من هذه المسألة في تعريفهما للإعراب، وتحديد أيٍّ من أقسام الكلمة معرب وأيٍّ منها مبني. حيث ذهبا إلى أن القسم الوحيد للكلمة الذي يتحمّل معاني الإسناد أو الإضافة أو الفضلة هو الاسم، بينما الفعل أو الحرف لا يتحملان بأقسامهما وتنوعاتهما أيًّا من هذه المعاني، مستدلّين بذلك على بنائهما وإعراب الاسم بجميع أنواعه، لتحمّله ـ بأقسامه ـ هذه المعاني.

وقد كان المخزومي صريحًا في استفادته هذا المعنى من هذه النقطة، يقول: «وهذه المعاني الإعرابية [الإسناد والإضافة] أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها. أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف، ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة، فلا يكون الفعل مسندًا إليه، ولا مضافًا إليه، أعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية، هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات.

وفي ضوء هذا نستطيع أن نقسم الكلمات قسمين رئيسين: المعرب والمبني، والمعرب: هو الاسم. أما المبني فهو الفعل والإشارة والأداة»[١].

أما الدكتور الفضلي فيقول في كتابه (دراسات في الإعراب): «ويلاحظ على هذا التوزيع للمواد النحوية على مفهومي أو بابي المعرب والمبني أنه لا يلتقي والمقياس الذي اتخذوه أساسًا في التقسيم وهو اعتبارهم الكلمة المعربة هي ما تعاقبت عليها المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية ووصفية وما إليها، وتقابلها الكلمة المبنية، وهي التي لا تتعاقب عليها المعاني النحوية.

وذلك لأنا نرى أن الأفعال التي قالوا بإعرابها ـ مضارعة على رأي الجميع، أو مضارعة وأوامر على رأي الكوفيين ـ لا تتعاقب عليها المعاني النحوية، وبعكسها الأسماء، فإننا نراها جميعها حتى ما عدّ منها مبنيًّا في رأي النحاة تتعاقب عليها المعاني النحوية، ...

وفي ضوء المقياس النحوي المشار إليه نقول:

تنقسم الكلمة إلى قسمين: معربة ومبنية.

---

(١) في النحو العربي .. نقد وتوجيه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

١. والكلمة المعربة هي: التي تختلف عليها المعاني النحوية.
٢. والكلمة المبنية هي: التي لا تختلف عليها المعاني النحوية.

ويتم توزيع المواد النحوية على أساسٍ من هذين التعريفين كالتالي:

- الأسماء كلها معربة، لاختلاف المعاني النحوية عليها.
- الأفعال كلها مبنية لعدم اختلاف المعاني النحوية عليها.
- الحروف كلها مبنية لعدم اختلاف المعاني النحوية عليها، ولاتفاق الجميع على بنائها»(١).

٤. تقسيمات الإعراب

من خلال تتبعي ـ فيما بين يديَّ من مصادر ـ وجدتُ أن للإعراب تقسيمين:

- لفظي (أو ظاهر) وتقديري (أو مقدر) ومحلي.
- نظري وتعليمي وتطبيقي.

ولأن التقسيم الأول هو التقسيم المشهور والمتعارف للإعراب، ستكون وقفتنا الأولى معه:

. تقسيم الإعراب إلى: لفظي وتقديري ومحلّي

علامات الإعراب تظهر عادةً على آخر الكلمة، والنحاة يقسمون الكلمة إلى كلمات صحيحة الآخر ومعتلة الآخر، فما كان منها صحيحًا ظهرت عليه علامات الإعراب، وما كان منها معتلاً قدرت بعض حركات الإعراب عليها.

فكلمة (محمد) آخر حرفٍ فيها هو: (الدال)، وهو حرف صحيح، فهذه الكلمة تظهر عليها علامات الإعراب الثلاث، فيقال: (محمدٌ) في الرفع، و(محمدًا) في النصب، و(محمدٍ) في الجرّ.

---

(١) ص ١٢٠ ـ ١٢١.

بينما كلمة (مصطفى) آخر حرف فيها (الألف)، وهو من حروف العلة، ولا تظهر عليه جميع حركات الإعراب، بل تقدّر، ولذلك يكون الإعراب في (محمد) ظاهر أو (لفظي)، بينما في (مصطفى) مقدّر (أو تقديري).

وفي بعض الأحيان يكون الاسم مبنيًّا كأسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة (ما عدا المثنى من هذين النوعين) أو الضمائر، فهذه لا يظهر عليها تغيير في آخرها، ولكنها تقع في الجمل مواقع إعرابية، ويعبر النحاة ـ في إعرابهم لها ـ بقولهم (في محل رفع أو نصب أو جرّ) تعريفًا لموقعها الإعرابي.

فجملة (هذا أخوك) يعرب اسم الإشارة (هذا): الهاء للتنبيه، و(ذا): اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

وجملة: (رفعتُ هذا القلم)، يعرب (هذا): الهاء للتنبيه، و(ذا): اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعولاً به.

وجملة: (وقعتُ على هذه السجّادة)، تعرب (هذه): الهاء للتنبيه، و(ذه): اسم إشارة مبني على الكسر في محل جرّ بحرف الجر.

والإعرابان الأولان (اللفظي والتقديري) خاصَّان بالمفردات، بينما الإعراب المحلّي يشمل بالإضافة إلى المفردات بعض التركيبات النحوية، مثل: الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر والأسماء المركبة تركيبًا مزجيًّا، وكذلك أشباه الجمل بنوعيها الظرف والجار والمجرور، والجمل.

والنحاة بحثوا الإعراب المقدّر كثيرًا، وبخاصّة عند بحثهم لإعراب الاسم المنقوص والمقصور (المعتل) في قبال إعراب الاسم الصحيح.

ولكنهم لم يفردوا بابًا خاصًّا بمسمى أنواع الإعراب، أو بمسمى الإعراب التقديري أو اللفظي، يتعرضون لهما (اللفظي والتقديري) عرضًا.

أما الإعراب المحلي فإنه لم يكن يذكر في المتون النحوية في عرض استعراضهم لأنواع الإعراب أبدًا، ولعل أبا حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) أول من ذكره في عرض الإعراب

اللفظي والتقديري، وذلك في شرحه لتسهيل ابن مالك (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، يقول: «وقال بعض أصحابنا: الإعراب:

١. **ملفوظ**.
٢. **ومقدَّر**، نحو: المَلْهَى؛ لأن الألف منقلبة عن ياء متحرّكة.
٣. **ومنْوي**، نحو: حُبْلَى وأَرْطَى[(١)]؛ لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء، فالإعراب فيهما منوي. وكذلك (غلامي)؛ لأن تقدير الحركة يؤول إلى اجتماع حركتين، ولا يصح، فالإعراب منوي لا مقدّر.
٤. **ومعتبَر [محلِّي]**، وهو في موضع الاسم المبني، نحو: (هذا).

فإذًا الإعراب: ملفوظ ومقدّر ومنوي ومعتبر»[(٢)].

وأبو حيّان ـ كما يشير أعلاه ـ يفرّق بين الكلمة التي كان من المفترض أن تظهر عليها العلامة الإعرابية، ولكنها ـ بفعل التغييرات الصرفية ـ لم تظهر عليها وبين الكلمة التي هي من الأساس لا تظهر عليها الحركة الإعرابية، فالأُولى تعرب إعرابًا مقدَّرًا، بينما الثانية تعرب إعرابًا منويًّا.

وسمى الإعراب المحلّي إعرابًا معتبرًا.

ولكن التفريق الذي راعاه أبو حيّان تجاوزه معظم النحاة، ولم يستقر في الدرس النحوي إلا قليلاً، فنجد جلال الدين السيوطي يشير إليه لمامًا في كتابه (همع الهوامع)، فيقول: «وقسمه [الإعراب] بعضهم إلى:

١. ظاهر.
٢. ومقدر.
٣. ومنوي.

---

(١) أرطى: الأرطى شجرة منبتها الرمال، لها عروق، يدبغ بها أساقي اللبن، فيطيب طعمه فيها. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ومعجم الصحاح للجوهري، مادة (أرطى).
(٢) التذييل والتكميل ١/ ١٩٩.

وخصّ المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدّرة، نحو: (مَلْهَى).

والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء، نحو: (حُبْلَى) و(أَرْطَى).

وبغير الألف كـ (غلامي).

وكذلك تقسيم التغيير إلى: لفظي، وتقديري هو المشهور.

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: لفظي وتقديري ومحلّي. وفُسِّر المحلي بموضع الاسم المبني»[(١)].

وهذا التقسيم الأخير الذي ذكره السيوطي هو المتعارف والمشهور في كتب النحاة، المتأخرة منها خاصّة.

والتهانوي في كشافه يختلف تقسيمه للإعراب قليلاً عن هذا التقسيم الثلاثي، حيث قسم الإعراب إلى محلي وغير محلي، يقول: «فالمحلّي يتصف به اللفظ إذا لم يكن معربًا، لكن وقع في موضع المعرب، فَـ (هؤلاء) ـ مثلاً ـ في قولك: (جاء هؤلاءِ) مرفوع محلاًّ، ومعناه: أنه في محلٍّ لو كان ثمةَ معرب لكان مرفوعًا، لا أنه مرفوع حقيقة ...

وغير المحلي: إما لفظي ـ وهو الذي يتلفظ به، كرفع زيد ـ، وإما تقديري، وهو بخلافه، ويكون في المعرب الذي تعذَّر فيه الإعراب، بأن يمتنع ظهوره في لفظه، وذلك بألاَّ يكون الحرف الأخير قابلاً للحركة الإعرابية»[(٢)].

[أ] الإعراب اللفظي (الظاهر)

وهو الذي تظهر علامات الإعراب على آخر الكلمات فيه، وحركات الإعراب تظهر على الكلمة صحيحة الآخر، أو كان آخرها ياء أو واو قبلهما ساكن، يقول في هذا أبو علي الفارسي[(٣)]: «فإذا سكن ما قبل الواو والياء جَرَيَا مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليهما

(١) ١/ ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) كشاف اصطلاح الفنون والعلوم ١/ ٢٣٣.

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي. أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) سنة ٢٨٨هـ، ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ، وتجول في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة =

اعتقابها على الصحيح، وذلك قولك: (ظَبْيٌ) و(نِحْيٌ) و(غَزْوٍ) و(حَقْوٍ). والمدغم فيهما كذلك، نحو: (كرسيّ) و(وليّ) و(مرضيّ) و(مرميّ)، و(عتوّ) و(عدوّ) و(مَغْزُوّ)؛ لأن المدغم يكون ساكنًا، فسكون الياء الأولى في (كرسي) و(مرمي)، والواو في (عتوّ) و(مغزوّ) كسكون الياء في (ظبي) والزاي في (غزْو)»[١].

وقد سمّى أحمد الهاشمي في قواعده هذه الكلمات بأشباه الصحيح، يقول: «ويقع [الإعراب الظاهر] في الصحيح الآخر، نحو: (يكتُبُ خليلٌ).

وفي شبه الصحيح ـ وهو: ما كان مختومًا بواوٍ أو ياءٍ ساكن ما قبلهما، كَـ (دَلْو) و(ظبْي) ـ فإن الإعراب في كل ذلك ظاهر»[٢].

وقد عرفه (الإعراب اللفظي) معجم الخليل لمصطلحات النحو العربي بأنه: «أحد أقسام الإعراب، حيث تكون علامة الإعراب أو البناء ظاهرة في الحرف الأخير من الكلمة المعربة أو المبنية غير المعتلّة الآخر، نحو: (صنعَ النحّاتُ تمثالاً)»[٣].

[ب] الإعراب التقديري (المقدَّر)

عرَّفه معجم الخليل بأنه: «أحد أقسام الإعراب، حيث لا تكون علامة الإعراب أو البناء ظاهرة في الحرف الأخير من الكلمة المعربة أو المبنية، وإنما مقدّرة؛ لأنها غير ملحوظة، نحو: (لن ينسى القاضي قصتي)»[٤].

٣٤١هـ، فأقام مدة عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب (الإيضاح) في قواعد العربية. عاد إلى بغداد وأقام بها إلى أن توفي ٣٧٧هـ. له: (التذكرة في علوم العربية) و(المسائل الحلبيات) و(المسائل العسكريات) و(المسائل الشيرازيات) و(المسائل البغداديات) و(العوامل في النحو) وغيرها. انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٠٨ ـ ٣١٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠؛ والأعلام ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٥٣٥.

(١) الإيضاح العضدي ١/ ١٧.

(٢) القواعد الأساسية ٦٧ ـ ٦٨.

(٣) الخليل .. معجم مصطلحات النحو العربي، الدكتور جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، ٩٠ ـ ٩١، مادّة (إعراب).

(٤) م. س، ص ٨٩.

بينما عرّفه الدكتور الفضلي في مختصره النحوي بأنه: «ما لم تذكر فيه العلامة على آخر المعرب لسبب مانع، وتُنوَى وتقدَّر كأنها مذكورة»[١].

وفي دراساته في الإعراب عرفه بتفصيل أكثر، فقال هناك: «هو: ما لا تظهر فيه العلامة الإعرابية على الكلمة المعربة، إما لسبب:

- تعذُّر ظهورها،
- أو لثقل بها،
- أو لاشتغال آخر الكلمة بالحركة المناسبة فتعذر لذلك،

وتعد كأنها ظاهرة»[٢].

ـ حالات الإعراب التقديري[*]

تقدر حركات الإعراب في عدّة حالات يذكرها النحاة، وهي كالتالي:

أ) إذا كانت الكلمة معتلّة الآخر، بمعنى أنها ختمت بألف أو ياء ساكنة مكسور ما قبلها أو واو ساكنة مضموم ما قبلها.

والحركات تقدر جميعها فيما ختم بألف، فلا تظهر على كلمات مثل: (مصطفى) و(يحيى) و(مرتضى) و(زكريا) و(ليلى) من الأسماء، و(يخشى) و(يرضى) و(يسعى) من الأفعال.

وكذلك لا تظهر كل من الضمة والكسرة على ما ختم بواو أو ياء، مثل: (يدعو) و(يرجو) و(ينمو) و(يغزو) و(يرمي) و(يقضي) و(يفضي) من الأفعال، وكذلك لا تظهر على آخر (القاضي) و(الداعي) و(الساعي) و(الرامي) و(الراجي)، وغيرها من الأسماء.

---

(١) مختصر النحو ٣٠.

(٢) دراسات في الإعراب ١١٥.

(*) لم أفضل استعمال كلمة (أسباب الإعراب التقديري) كما هو الحال في معظم المصادر النحوية، ذلك لأن اللغة لا تقوم على أسباب ونتائج، بل حالات وظواهر لغوية تواضع عليها مستعملو اللغة.

بينما تظهر الفتحة على آخر هذه الكلمات لخفتها ـ كما يعلِّل النحويون.

ويمنع من ظهور حركات الإعراب فيما ختم بألف: (التعذُّر)، حيث يتعذّر على المتحدّث نطق الحركة على حرف الألف.

بينما يمنع من ظهور الضمة والكسرة على الياء والواو: (الثقل)، حيث يستثقل المتحدِّث نطقهما ولا يتعذّر عليه ذلك.

ب) الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، مثل: (كتابي)، حيث تقدّر جميع الحركات، لمناسبة كسر الحرف ما قبل الياء.

ج) الجملة المحكية، سواء كان علمًا (لمكان أو شخص أو كتاب)، أو جملة محكية في درج الكلام، حيث يظل المحكي «على حاله ملتزمًا حركته الأولى قبل العَلَمِية في جميع تلك الحالات، مهما تغيرت الجمل ... تقول: (فتح الله نشيط) ... فالعَلَم (فتح الله) ...: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره للحكَاية»[(١)].

«وهناك أسباب أخرى [للإعراب التقديري]: كالوقف والإدغام والتخفيف والإتباع والتخلُّص من التقاء الساكنين والضرورة الشعرية .. لكن من باب التيسير: لا تعرب بحركات مقدّرة، وإنما تعرب بحركاتها الأصلية، ويذكر سبب عدم ظهورها، نحو: (جاء محمدْ)، فيقال في إعراب (محمدْ): فاعل مرفوع بالضمة، وقد سُكِّنَ للوقف»[(٢)].

[*] الإعراب المحكي

بعض المصادر اللغوية والنحوية عَدَّت الإعراب المحكي قسمًا منفردًا في قبالة الإعراب اللفظي والتقديري والمحلّي، ومن هؤلاء محمد علي التهانوي، يقول في كشافه: «الإعراب إما محلي أو غير محلي ...

وغير المحلّي إما لفظي ...، وإما تقديري ...

(١) النحو الوافي، عباس حسن ١/ ٢٧٨.
(٢) الخليل .. معجم مصطلحات النحو العربي ٨٩.

ومن الإعراب ما هو محكي، سواء كان جملة منقولة، نحو: (تأبط شرًّا) أو مفردًا، كقولنا: (زيدٍ) بالجرّ من (مررتُ بزيدٍ) عَلَمًا لشخص»[١].

وقد كان الدكتور جميل علّوش أكثر وضوحًا في هذه المسالة، حيث عَدَّ الإعراب بأنه «لا يجري على نسق واحد، ولا ينحصر في أصل واحد، فهو يجري على حالات وشروط تختلف من موقع إلى آخر ومن كلمة إلى أخرى. وتوضيح ذلك: أن الإعراب قد يقع على الكلمة الصحيحة كما يقع على الكلمة المعتلّة، وقد يقع كذلك على الكلمة المعربة كما يقع على الكلمة المبنية. هذا علاوة على أنه قد يتناول لفظ الكلمة لا معناها. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعدّد من أقسام الإعراب: الأربعة التالية:

- الإعراب اللفظي.
- الإعراب التقديري.
- الإعراب المحلّي.
- الإعراب المحكي»[٢].

[*] إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم

من حالات تقدير الإعراب في الكلمة إضافتها إلى ياء المتكلّم، وهذا ما هو متعارف عليه، ولكن الرضي الإستراباذي في شرحه على كافية ابن الحاجب ينقل أن مذهب النحاة في نحو (غلامي) ـ المضاف إلى ياء المتكلّم ـ أنه «مبني لإضافته إلى المبنيّ»، وأن المصنّف ـ أي ابن الحاجب ـ خالف هذا المذهب المشهور ـ حسب الإستراباذي ـ وأيّده في ذلك[٣].

وقد اشتهر هذا الرأي عن ابن الشجري[٤] (ت ٥٤٢هـ)، الذي ذكره في أماليه، يقول فيها: «إنما وجب بناء ما قبل ياء المتكلّم على الكسرة؛ لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضم والفتح ...

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٢٣٣.

(٢) الإعراب والبناء ١٦٠.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي، ١/ ٨٦.

(٤) هو: هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب. مولده ـ سنة ٤٥٠هـ ـ ووفاته ـ سنة ٥٤٢هـ ـ ببغداد. كان نقيب =

حكم أبو الفتح عثمان بن جنّي في كتابه الذي سمّاه (كتاب الخصائص) على الكسرة في (غلامي) ونحوه بأنها لا حركة إعراب ولا حركة بناء، وإنما حكم بذلك لأن الاسم الذي اتصلت به الياء لم يشبه الحرف، ولا تضمّن معناه.

وأقول: إن هذه الحركة حركة بناء كحركة بناء الساكنين في نحو: (لم يخرجِ القومُ)، و ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء﴾[1]، وإن كانت كل كلمة معربة.

وأقول: إن كل حركة لم تحدث عن عامل: حركة بناء»[2].

ولكن هذا الرأي لم يستقرّ كثيرًا، بل عَدَّ أكثر النحويين هذه الحركة حركة لمناسبة الياء، وقدروا الحركة الإعرابية على آخر الكلمة المضافة إلى الياء.

[ج] الإعراب المحلّي

عرفه معجم الخليل بأنه: «أحد أقسام الإعراب، حيث يكون التغير الذي يحدثه العامل ـ في الكلمة المعربة أو المبنية ـ اعتباريًّا، لا ظاهرًا ولا مقدّرًا، نحو: (هذا أبي)، (هذا): مبني في محل رفع مبتدأ. (إن هذا العاملَ نشيطٌ)، (هذا): مبني في محل نصب اسم إن»[3].

وقد سمّاه أبو حيّان الأندلسي في شرح التسهيل بِـ (الإعراب المعتبر) ـ كما سبق أن أشرنا[4].

ويعرّف عبد القادر مايو الإعراب المحلي بتعريف قريب لتعريف معجم الخليل، يقول: «هو: إعراب اعتباري للمبنيات، فيقال عن الكلمة المبنية أنها مبنية على ما هو عليه آخرها، في محلّ رفع أو نصب أو جرّ أو جزم»[5].

الطالبيين بالكرخ. من كتبه: (الأمالي) أملاه في ٨٤ مجلسًا، و(الحماسة) و(ما اتفق لفظه واختلف معناه)، و(شرح اللمع) لابن جني، وغيرها. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧١؛ والأعلام، ٨/ ٧٤؛ ومعجم المؤلفين ٤/ ٥٨.

(١) آل عمران: ٢٨.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ٣ ـ ٤.

(٣) معجم الخليل، ٩١.

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان، ١/ ١٩٩.

(٥) القانون في النحو العربي، ٢٤٥.

ويعرّفه الهاشمي بقوله: «هو: الذي يقع في المبنيات التي تقدّم ذكرها ...»[١].

أما الدكتور محمد الدالي فقد عرفه بأنه: «ما لا تكون العلاقة التي يقتضيها العامل ظاهرة ولا مقدّرة، ويكون الإعراب منصبًّا على مجموع الكلمة أو الجملة لا على حرف الإعراب»[٢].

ولأننا سنبحث (الإعراب المحلي) ضمن عنوان مستقل، سنؤجل التعرّض لمواضعه وأقسامه هناك، ونكتفي هنا بالإشارة إلى هذه التعريفات التي ذكرناها أعلاه فقط.

[*] مآخذ على التقسيم الأول للإعراب

تقسيم النحاة الإعراب إلى هذه الأقسام الثلاثة كان في غالبه مبثوثًا بين الكتب النحوية، ولم يفرد له باب مستقل إلا في وقت متأخر، وليس مطّردًا، فحسب تتبعي لما بين يدي من مصادر كان أبو حيّان الأندلسي أول من جعل الإعراب المحلي من أفراده في تقسيم الإعراب مع قسيميه (اللفظي والتقديري)، وبعده الجلال السيوطي.

ثم حديثًا أخذ هذا العنوان طريقه لكثير من المقرّرات الدراسية، مثل كتاب (القواعد الأساسية) للهاشمي، و(جامع الدروس العربية) للغلاييني، وغيرهما.

ولو كان للإعراب بهذا التقسيم عنوان خاص كان سيؤثر في مسألة بحث معنى الإعراب كمصطلح نحوي، وذلك لأنه بهذا التقسيم يختلف معناه عن المعنى الذي يذكره له النحويون، فهم حينما يقسمون الكلمة إلى: معربة ومبنية يقصدون ـ حسبما أشرنا إليه سابقًا ـ بالمعربة: ما لازمت ـ من الكلمات ـ حالة واحدة في جميع المواقع الإعرابية.

وحينما يكون من أقسام الإعراب: التقديري والمحلي، لا ينسجم هذا التقسيم وتعريف الإعراب والمعرب في أول أبواب النحو.

(١) القواعد الأساسية ٧٢.

(٢) الموسوعة العربية، ٢/ ٧٦٦، مادّة (الإعراب).

وهذا ما حدا ببعض النحويين المحدثين إلى القول بمعنيين للإعراب كمصطلح نحوي، وهو الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (النحو الميسر)، حيث يقول: «الإعراب [في النحو] يطلق على شيئين:

أولهما: **معنوي**، ويقصد به تغير أواخر الكلمات المعربة، ليكون هذا التغير دليلاً على الوظائف النحوية التي تقوم بها الكلمة، والتغير ـ كما هو معروف ـ معنى ذهني، لأنه مصدر للفعل: تَغَيَّرَ، ولكنه يتجسّد في الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، وفي الجزم، إذا كانت الكلمة معربة فعلاً مضارعًا.

وثانيهما: **حسي**، ويقصد به هنا الحركات نفسها، فالضمة ـ مثلاً ـ إعراب، لأنها تدل على أن الكلمة واقعة موقع المسند إليه في الجملتين: الاسمية والفعلية. أو موقع المسند أحيانًا في الجملة الاسمية خاصّة»[(١)].

وما يجعل الأمر أكثر ارتباكًا ما يتردّد في كتب فقه اللغة فيما يرتبط بسمات وصفات اللغة العربية والتفريق بينها وبين اللغات الأخرى ـ الحية منها والميتة ـ، حيث يشير اللغويون هناك إلى أن الإعراب في اللغة العربية من أهم سمات هذه اللغة.

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «ومعنى هذا أن الإعراب كان ثقيلاً على الألسنة، فقد فشا اللحن، وفسدت الطبيعة اللغوية، وصار الناس يسمعون فيستنكرون هذا الاعوجاج في الألسنة، وقد جاء في الأخبار أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلاً يقرأ في كتاب الله: ﴿**أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ**﴾ ـ بالخفض، فاستعظم ذلك منه، وكان هذا سبب وضعه للنحو، ...

وما دام هذا الإعراب ثقيلاً على الألسنة فقد تخفف منه كثير من الناس، بحيث صار للناس لغة في التخاطب لم يلتزم فيها هذا القيد الثقيل في حين إنهم يلتزمون بالإعراب إذا كتبوا»[(٢)].

وبالطبع فإن الإعراب الذي تخفّف المجتمع العربي منه هو الإعراب بمعنى ضبط أواخر الكلمات على الوجه العربي الصحيح.

---

(١) النحو الميسر ١/ ٢١.

(٢) فقه اللغة المقارن ١١٧.

وأظن أن تداخل العلوم لربما يكون سببًا في اقتراض معاني بعض المصطلحات في أحدها ونقلها للآخر أو وقوع خلط في المعاني بينها.

ذلك أن الإعراب في فقه اللغة ـ في معناه ومراده ـ يختلف عن معناه في علم النحو.

والأقسام الثلاثة للإعراب (اللفظي والتقديري والمحلّي) هي أقسام لعنوان، يفترض به أنْ يُظِلَّها بمعنى مشترك واحد بينها جميعًا، لتنفرد هي بمعانٍ تفصيلية تميز بينها كأقسام، ولذلك قد لا نوافق على ما اقترحه الدكتور الحلواني من حل والقول بوجود معنيين للإعراب داخل الدرس النحوي (لفظي ومعنوي).

ونؤيّد ما ذهب إليه الدكتور الفضلي من ملحوظات على هذا التقسيم، يقول: «في ضوء ما تقدّم في موضوع (حقيقة الإعراب) من عرض لتعريفات الإعراب يلاحظ على هذه الأقسام [الثلاثة]:

١. أن التعريف القائل بأن الإعراب هو اختلاف أو تغير آخر الكلمة المعربة بسبب تغير العوامل، يختص ـ وفق ما يظهر منه ـ بالإعراب الظاهر فقط، ولا يشمل الإعراب التقديري ولا المحلّي، لأنها لا اختلاف فيهما ولا تغيير. وعليه فهو تعريف غير جامع، كما يقول المناطقة.
٢. إن التعريف الآخر القائل بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر، يصدق ـ حسب ما يبدو منه ـ على الإعرابين الظاهر والمقدّر فقط، ولا يشمل الإعراب المحلي، ... فهو أيضًا غير جامع.
٣. أما تعريف سيبويه القائل بأن الإعراب هو: الرفع والنصب والجرّ، فيشمل الأنواع الثلاثة للإعراب ـ على فرض التسليم بها، وكذلك التعريفان الآخران وَفْق توجيهي لمؤدّاها المتقدّم ذكره في موضوع (حقيقة الإعراب).
٤. إن عدَّ الإعراب هو الرفع والنصب والجرّ واعتبار العلامات الإعرابية إحدى دلائل الإعراب يقتضيان ألاّ نكون بحاجة إلى القول بالإعراب التقديري؛ لأن في القرائن الأخرى ما يغني بدلالته عن الإعراب عن تقدير العلامة، وهذا يساعدنا على القول بإلغاء الإعراب التقديري.

وكذلك الإعراب المحلي لا نكون بحاجة إليه أيضًا، للأسباب التالية:

١. لأن الإعراب لا يكون إلا في الكلمة المعربة ـ كما هو صريح تعريفاتهم للإعراب، ولأن مفهوم المبني هو ما كان ضدّ المعرب، والمعرب إنما سمي بهذا الاسم لاختلاف الإعراب عليه، فمفاد هذا أن المبني هو الذي لا يختلف الإعراب عليه، فوقوعه في محل المعرب ينافي عدّه مبنيًّا.
٢. إن الإعراب والبناء صفتان متقابلتان، وهذا يعني أن الكلمة التي تتصف بالإعراب لا تتصف بالبناء ... مضافًا إلى أنه يؤدي إلى أن الإعراب والبناء أمران اعتباريان، وهما في حقيقتهما ليسا كذلك، وإنما هما وصفان ذاتيّان للكلمة، وعليه إما أن تكون الكلمة معربة مطلقًا أي لفظًا ومحلاًّ أو مبنية مطلقًا ـ إن صحّ الإطلاق هنا ـ»(١).

وفي موضع آخر يقول: «أقترح ـ مؤيدًا من سبقوني إلى ذلك من ذوي التجارب في هذا المجال أو من ذوي الآراء المقترحة ـ ما يلي:

١. إلغاء الإعراب التقديري.
٢. إلغاء الإعراب المحلّي.
٣. إلغاء التقديرات الصناعية على اختلاف أنماطها سواءً كانت للعامل أو للإسناد أو للإعراب.
٤. إبقاء التقدير اللغوي»(٢).

وهذه النتيجة التي يذهب إليها الدكتور الفضلي أقرتها قبل ذلك «اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨ م، أي بعد ظهور كتاب (إحياء النحو) [لإبراهيم مصطفى الذي يدعو للفكرة نفسها] بسنة واحدة، ثم ظهرت كتب تيسير هنا وهناك في أقطار عربية ... وآخرها ما قام به مؤتمر المجامع الثلاثة: مجمع دمشق ومجمع القاهرة ومجمع

(١) دراسات في الإعراب ١١٥ ـ ١١٦.
(٢) م. س، ص ١٥٥.

بغداد، فقد عقد في الجزائر سنة ١٩٧٦ ندوة لتيسير النحو، وتعليم النحو العربي، ولم ينفرط عقد الندوة عن أمر جديد ذي بال، ...

أما مجمع اللغة العربية المصري فقد نقل إلى الندوة سنة ١٩٧٦ ما كانت وزارة المعارف المصرية أقرته من مقترحات لجنتها التي ألفت سنة ١٩٣٨، من دون زيادة ولا نقصان، حتى كأن العلم بقي يراوح في مكانه أربعين سنة لم يتقدّم خطوة واحدة، ومهما يكن من أمر فقد جاء بهذه المقترحات:

- الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي.
- جعل كل من العلامات الأصلية والفرعية أصلاً في بابه.
- ألا يكون هناك فرق بين ألقاب الإعراب والبناء ...»[(١)].

إن مسألة الإعراب في النحو من المسائل الشائكة والمعقّدة، والوصول فيها إلى قرار حاسم ربما يكون في جزء كبير منه يعود إلى الجهود التي من المفترض أن تقوم بها المجامع اللغوية العلمية، ذلك أنه يرتبط في جزء كبير منه بتحديد معنى موحّد للإعراب كمصطلح نحوي، وكذلك إلى دراسات مستفيضة حوله، وهذا أمر لا يمكن لجهد فردي القيام به.

. تقسيم الإعراب إلى: نظري وتعليمي وتطبيقي

تنبّه الدكتور جميل علوش في دراسته (الإعراب والبناء) إلى وجود معنيين للإعراب يُتداولان في علم النحو، أطلق على أحدهما الإعراب النظري، دون أن يصرّح بإطلاق مسمّى الإعراب التطبيقي على النوع الآخر، حيث أبدى استغرابه من عدم تطرّق النحاة ـ المحدثين منهم خاصة ـ إلى هذا النوع من الإعراب، مع أن النحاة أولوه عناية جيّدة في مصنّفاتهم، ولعل الأبرز في هذا المجال هو كتب إعراب القرآن، يقول الدكتور علوش في ذلك: «على أن النحاة غضوا البصر ـ لسبب لا نعلمه ـ عن محاولة تعريف نوع آخر من الإعراب، لقي من النحاة اهتمامًا من الناحية العلمية، وإن لم يلقَ مثل هذا الاهتمام من الناحية النظرية، لأسباب لا يبدو أن لها مسوِّغًا مقبولاً إلا انصراف النحاة ـ بفعل العادة والتقليد ـ إلى دراسة النحو النظري من جميع وجوهه، والتوقف الطويل عند المعرب والمبني وألقاب كل منهما وعلامات الإعراب أو حركاته، والجمل التي أشبعها النحاة شرحًا

(١) قضايا نحوية، الدكتور مهدي المخزومي، ٣١.

وتفصيلاً، دون أن يبذلوا جهدًا قليلاً للتعريف بهذا النوع من الإعراب، وإيضاح أسسه وقواعده، وبخاصّة أن عددًا منهم ألف في إعراب القرآن كتبًا»[١].

وبعد أن يعرض الدكتور علوش لبعض الأسباب التي أدت إلى الخلط لدى كثير من النحاة بين معنى الإعراب النظري والإعراب التطبيقي في كتب إعراب القرآن، يقول: «ومع أننا لا نملك التفسير الحاسم لمثل هذا الخلط، فإننا نستطيع ردّه إلى أحد الأسباب التالية:

١. غياب المنهج الدقيق المحكم والتصور العميق النافذ.
٢. الرغبة في خدمة القرآن الكريم بكل الوسائل، فلم يكن في هذا الإجراء الذي اتبعوه، من وجهة نظرهم ما يفيد، ما دامت النية خالصة لوجهه تعالى.
٣. لعلهم لم يروا بأسًا في أن يَجرُوا على منهج الجاحظ في أسلوبه الاستطرادي الذي قصد به إلى تشويق القارئ وتهوين الرحلة عليه.
٤. وقد يكون السبب في ذلك عدم قدرتهم على تبنّي الحدود الفاصلة بين هذه الموضوعات التي لا يشكّ أحد في أنها متشابكة متداخلة»[٢].

والدكتور علّوش محقٌّ فيما ذهب إليه من انصراف النحاة إلى الاهتمام بالجانب النظري دون إيلاء الجانب التطبيقي العناية المطلوبة، وذلك لوضع الأسس والقواعد والأطر العامّة لممارسة النحو في مجاله التطبيقي بشِكل سليم ومتقن.

ومما يثير الانتباه أن الدراسات النحوية الحديثة لم تتطرق إلى هذه النقطة، يقول الدكتور علوش في موضع ثالث من دراسته: «إنما نحاول أن نلفت انتباه الدارسين إلى المعنى الآخر الذي يحمله هذا المصطلح النحوي، ألا وهو الجانب التطبيقي لموضوع النحو، الذي قلّما يشير إليه النحاة في مؤلفاتهم النحوية وكتبهم الإعرابية، مع أنه يكاد يطغى على غيره من المعاني التي يفيدها مصطلح الإعراب في أيامنا هذه، على الرغم من قلّة من يشير إلى هذه الظاهرة في كتب النحو.

---

(١) الأعراب والبناء ٨٢ ـ ٨٣.
(٢) م. س، ص ٨٤.

ولقد حاولت أن أرجع إلى كتاب (الوافي) لعبّاس حسن بهذا الشأن، فوجدته يشير إلى هذا المعنى بمنتهى الإيجاز فيقول في إحدى الحواشي تعقيبًا على تعريفه للإعراب: «وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بعلوم العربية، هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منها في جملته وبنائه وإعرابه وغير ذلك» [هامش ١، ١/ ٧٤].

ويقول المعلم رشيد الشرتوني بهذا الصدد: «إعراب المركبات هو ذكر موقع كل جزء من أجزاء الجملة في التركيب». وهو تعريف لا يختلف عن تعريف عبّاس حسن على الرغم من أنه أكثر إيجازًا.

وكلا التعريفين يفيد أن البناء جزء من الإعراب حسب هذا المفهوم الذي بينّاه، لا قسيم له كما يتوارد في كتب النحو، فالإعراب بهذا المفهوم أوسع وأشمل»[١].

والدكتور علوش في نهاية هذا المقطع يشير إلى نقطة مهمّة، وهي أن البناء جزء من الإعراب بمعناه التطبيقي، ومن ثَمَّ لا قسيم له ـ كما يذكر.

وهذه النقطة أشار إليها الدكتور محمد الدالي في تعريفه وتقسيمه للإعراب في الموسوعة العربية، يقول: «وله [الإعراب] في الاصطلاح النحوي معنيان: الأول هو: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ...

وثاني معنيَي الإعراب في الاصطلاح هو: تطبيق الكلام على قواعد النحو.

وذلك ببيان ما فيه من أنواع الأسماء وعلامات إعرابها وبنائها ومواقعها في الجمل، وأنواع الأفعال وعلامات بنائها وإعرابها، والحروف العاملة وغير العاملة ومعانيها وعملها، وبيان ما في الكلام أيضًا من الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها غير ذلك، ومثاله: الكتب المؤلفة في إعراب آيات القرآن الكريم والحديث الشريف وشروح المعلقات والحماسة وشروح شواهد العربية وغيرها»[٢].

---

(١) م. س، ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٢) الموسوعة العربية ٢/ ٧٦٥ ـ ٧٦٦، مادة (إعراب).

وما فعله كل من الدكتور جميل علوش والدكتور محمد الدالي هو الإشارة العابرة إلى هذه المسألة، بخلاف ما قام به الدكتور عبد الهادي الفضلي الذي عنى بهذه المسألة وقام بتقسيم الإعراب إلى ثلاثة أقسام، يقول في ذلك: «والتنويع الذي ينبغي أن ينوّع إليه الإعراب هو أن ينوع على المجالات التالية:

١. الإعراب نظريًّا.
٢. الإعراب التعليمي.
٣. الإعراب التطبيقي.

وهو تنويع يقوم على أساسٍ من تعاملنا مع الإعراب كظاهرة لغوية ومادّة علمية وطريقة تربوية في تعليم قواعد النحو، وإلاَّ فحقيقة الإعراب لا تقسيم فيها.

١. الإعراب نظريًّا

وأعني به كل ما يرتبط بالإعراب نظريًّا من فكر نحوي.
وتقوم الدراسة فيه على الخطوات التالية:

١. تتبع آراء العلماء ونظرياتهم في الإعراب.
٢. الموازنة بينها وإسقاط ما لا دليل عليه.
٣. مناقشة الأدلة لتلكم الآراء والنظريات ومحاكمتها في ضوء الأصول النحوية واللغوية المرعية والمتبنّاة.
٤. الترجيح بينها باختيار الرأي ذي الدليل الأقوى، وهو يلتقي وطبيعة الإعراب كظاهرة لغوية اجتماعية.
٥. إضافة الجديد رأيًا أو نظرية أو غيرهما، إذا كان البحث يسلم إلى ذلك، شريطة أن يكون الجديد مقترنًا بدليله المعتبر.

وهذا بطبيعته يقتضي إبقاء مجال البحث العلمي والدراسة المتخصّصة قائمًا، واستمرار باب الاجتهاد في النحو مفتوحًا، ...

٢. الإعراب التعليمي

وهو ما تستخدم فيه الوسائل والأساليب التربوية لتعليم الإعراب وقواعد النحو للمبتدئين، فلا يرجع إليه إلا في مجال تعليم النحو فقط.

وتقوم طريقته على الآتي:

١. ذكر دلائل الإعراب التي اقترنت بالكلمة المعربة في النص أو المثال.
٢. ذكر الحالة الإعرابية.
٣. ذكر الموقع الإعرابي (الوظيفة النحوية).
٤. ذكر الوسائل النظرية والمادّية التي تساعد على فهم وتركيز المفهوم النحوي في ذهن المتعلّم.

وهذا النوع هو الشائع عند القدامى، وبخاصّة في كتب الإعراب، كإعراب ألفية ابن مالك، وفي كتب الشواهد، وشروح المتون النحوية، وحواشي الشروح، وحواشي الحواشي.

وقد عقد ابن هشام الأنصاري الباب السابع من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) في كيفية الإعراب، كما عنونه، وقال بعد العنوان: «المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون»، ...

٣. الإعراب التطبيقي

وأعني به الإعراب الذي ينبغي أن يستعمل بعد اجتياز المرحلة التعليمية، سواء كان ذلك في دراسة النصوص ونقدها أو في إعراب الأمثلة وما إلى هذا.

وهو الذي يكتفى فيه بمعرفة الموقع الإعرابي أو الوظيفة النحوية من فاعلية أو مفعولية .. إلخ»[١].

(١) دراسات في الإعراب، ص ١١٦ ـ ١١٨.

[*] ثالثًا:

الإعراب المحلي

في العنوان السابق تعرضنا لتعريف الإعراب، وتقسيماته، وذكرنا من أقسامه: (الإعراب المحلي)، فأشرنا إلى بعض التعريفات له التي ذكرتها المصادر النحوية.

وهنا نتعرض لهذه التعريفات، لنختار منها ما هو الأقرب إلى واقع هذا القسم من الإعراب في المتون النحوية، وكذلك نشير إلى مواضعه في الجملة العربية.

١. تعريف الإعراب المحلّي

أعرض هنا لما وقع بين يديّ من تعريفات للإعراب المحلي، موازنًا بينها، لاختيار الأفضل منها، وهي كالتالي:

١. تعريف أبي حيّان الأندلسي[١] (ت ٧٤٥هـ) وجلال الدين السيوطي[٢] (ت ٩١١هـ): «ومعتبر [أي: وإعراب معتبر]، وهو: في موضع الاسم المبني».
٢. تعريف التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ): «ما يتصف به اللفظ إذا لم يكن معربًا، لكن وقع في موضع المعرب»[٣].

(١) التذييل والتكميل ١/ ١٩٩.
(٢) همع الهوامع ١/ ٤٣.
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٢٣٣.

٣. تعريف الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ): «الإعراب المحلي هو: الذي يقع على المبنيات التي تقدّم ذكرها»[١].

٤. تعريف معجم الخليل: «أحد أقسام الإعراب، حيث يكون التغير الذي يحدثه العامل ـ في الكلمة المعربة أو المبنية ـ اعتباريًّا، لا ظاهرًا ولا مقدّرًا»[٢].

٥. تعريف عبد القادر مايو: «الإعراب المحلي: إعراب اعتباري للمبنيات، فيقال عن الكلمة المبنية أنها مبنية على ما هو عليه آخرها في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم»[٣].

٦. تعريف الدكتور محمد الدالي: «الإعراب المحلي: ما لا تكون العلامة التي يقتضيها العامل ظاهرة ولا مقدّرة، ويكون الإعراب منصبًّا على مجموع الكلمة أو الجملة لا على حرف الإعراب»[٤].

في هذه التعريفات الستة للإعراب المحلّي لم نجد إشارة إلى دخول الجملة في الإعراب المحلي، بل تركّز التعريف على كون الإعراب المحلي موجَّهًا إلى المبنيات من الكلمة، ما عدا تعريف الدكتور الدالي، حيث أشار إلى نقطتين مهمّتين، هما: كون الإعراب المحلي موجّهًا إلى الجملة كما هو موجّه للكلمة، وكذلك أشار إلى أن الإعراب المحلي ـ بخلاف قسيميه: اللفظي والتقديري ـ منصب على كامل الكلمة أو الجملة، وليس على حرف الإعراب.

ولكنه أغفل الإشارة إلى أنه إعراب اعتباري كما ذكر ذلك كل من: معجم الخليل والأستاذ مايو.

لذلك يمكننا أن نعرّف الإعراب المحلي بأنه: «إعراب اعتباري لا تكون العلامة التي يقتضيها العامل ظاهرة ولا مقدّرة، ويكون منصبًّا على مجموع الكلمة أو الجملة أو غيرها من التركيبات النحوية لا على حرف الإعراب».

---

(١) القواعد الأساسية ٧٢.

(٢) الخليل .. معجم مصطلحات النحو العربي ٩١.

(٣) القانون في النحو العربي ٢٤٥.

(٤) الموسوعة العربية ٢/ ٧٦٦.

٢. مواضع الإعراب المحلي

الإعراب المحلي يختلف عن الإعرابين: اللفظي والتقديري بأنه لا يختصّ بالمفردات فقط، إنما يشمل المفردات والجمل وأشباه الجمل، وكذلك بعض التركيبات النحوية، لذلك رأيت أن أقسم مواضع الإعراب المحلي إلى أربعة أقسام، هي كالتالي:

[أ] الإعراب المحلي للمفردات النحوية

الكلمة تنقسم إلى معربة ومبنية. والإعراب المحلي هو للأخيرة منهما، ولكنه يقع على الأسماء والأفعال دون الحروف، وذلك في المواضع التالية:

ـ في الأسماء:

١. **الضمائر، بقسميها: المنفصلة والمتصلة.** فهذه الضمائر بما أنها أسماء تتنقل في مواقع إعرابية كثيرة في الجملة، وفي كل موقع تَحُلُّه تأخذ موقعًا ومحلاًّ إعرابيًّا تكون لها محل من الرفع أو النصب أو الجرّ. وذلك مثل: عبدْتُ اللهَ. حيث الضمير المتصل (تاء الفاعل) في محل رفع فاعل.
٢. **الأسماء الموصولة،** ما عدا ما كان منها للدلالة على اثنين، حيث يعربان إعراب المثنى. أما بقية الأسماء الموصولة فتكون في مواقع إعرابية وتأخذ محلاًّ إعرابيًّا داخل الجملة.
٣. **أسماء الإشارة،** ما عدا ما دل منها على اثنين، حيث يعرب (هذان) و(هاتان) إعراب المثنى، بينما تأخذ بقية أسماء الإشارة إعرابيًّا محليًّا حسب موقعها في الجملة.
٤. **الأعلام المبنية،** مثل المختومة بِـ (ويه)، كَـ (سيبويهِ) المبنية على الكسر دائمًا، تأخذ في مواقعها المتعددة في الجملة محلاًّ إعرابيًّا.
٥. **أسماء الشرط والاستفهام،** حيث تكون هذه الأسماء أسماء مبنية، وتقع في عدّة مواقع في الجملة، وفي كل موقع يكون لها محل من الإعراب، باستثناء (أي)، حيث لا تبنى إلا في حالة واحدة، وتكون في غيرها معربة تظهر عليها علامات الإعراب.

٦. **أسماء الأفعال**، وهي مبنية جميعها، وفي معظمها لا يكون لها محل من الإعراب، باستثناء أسماء محدّدة، ذكر لها النحاة مواقع إعرابية معينة، نذكرها في مظانها.
٧. **المنادى المفرد واسم لا النافية للجنس**، حيث يبنى الأول على الضم، والثاني على الفتح، بشروط وحالات تذكر في المصادر النحوية، نتناولها حيث البحث فيها.
٨. **الظرف المقطوع عن الإضافة**، وهي ألفاظ معروفة ومحدّدة، تحمل معنى الظرف، تعرب في أحيان، وتبنى حين تقطع عن الإضافة، وسنبيّن أحكامها في بحثنا للمقطوع عن الإضافة.
٩. **المجرور بحرف الجر الزائد**، وهو الاسم الذي تدخل عليه حروف الجرّ الزائدة فتجرّه لفظًا، بينما يبقى له موقعه الإعرابي حسب موقعه في الجملة، فيكون في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب مفعول به، على ما سنبينه في حينه.

وأسماء أخرى تكون ذات محل إعرابي، سنبحث جميع أفرادها في فصول هذه الدراسة.

ـ في الأفعال:

١. **الفعل الماضي** حينما يكون جوابًا لأداة شرطٍ جازمة، مثل: (مَنْ جدَّ وَجَدَ)، حيث الفعل الماضي هنا في محل جزم جواب الشرط.
٢. **الفعل المضارع المبني**، وذلك في حال اتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد، مثل: (لن يسْلمنَّ من العقاب من يُجرِم)، حيث الفعل (يسلمنَّ) في محل نصب بِـ (لن).

[ب] الإعراب المحلي لشبه الجملة

١. **الإعراب المحلي لشبه الجملة الظرفية**، مثل: (الكتاب فوقَ الطاولة). حيث شبه الجملة (فوق الطاولة) في محل رفع خبر المبتدأ (الكتاب).

٢. **الإعراب المحلي لشبه الجملة المكونة من الجار والمجرور**، مثل: (محمد في الدار)، حيث شبه الجملة (في الدار) في محل رفع خبر المبتدأ (محمد).

[ج] الإعراب المحلي للجملة

عدّد أحمد الهاشمي في القواعد الأساسية الجمل ذات المحل الإعرابي، وهي كالتالي:

١. **الواقعة خبرًا عن مبتدأ**، أو عن (إنَّ) وأخواتها، نحو: (الشجرة أوراقها مخضرّة) و(إنَّ الكتاب ألفاظه عذبة). وعن (كان) وأخواتها، نحو: ﴿**لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾[1]، و(كاد الفقر يكون كفرًا).

٢. **الواقعة مبتدأ**، نحو: (من الواجب عليك أن تبرَّ والديك).

٣. **الواقعة حالاً**، نحو: (جِئتُ والشمس مشرقة).

٤. **الواقعة مفعولاً**، مثل: (علمتُ أن الله قادر) و(أنْبَأْتُ إبراهيم المسألة يمكن فهمها).

٥. الواقعة مضافًا إليها، نحو: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[2].

٦. **الواقعة جوابًا لشرط جازم إذا أقرنت بالفاء أو إذا الفجائية**، نحو: ﴿**وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾[3]، ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[4].

٧. **التابعة لجملة قبلها لها محل من الإعراب**، نحو: (شوقي يَنْظُمُ وينْثُرُ).

[د] الإعراب المحلي لبعض التركيبات النحوية

وذلك مثل الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، أو إحدى عشرة إلى تسع عشرة، باستثناء (اثني عشر واثنتي عشرة)، ومعها في الحكم نفسه العبارة (بضع عشرة).

حيث تكون مبنية على فتح الجزأين، وتأخذ موقعًا إعرابيًا من رفع ونصب وجر.

---

(١) المائدة: ٦٢.

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) طه: ٧.

(٤) الروم: ٣٦.

[*] أخيرًا:

المفردة النحوية

قبل الشروع في فصول الدراسة التي خصصتها لبحث الإعراب المحلي للمفردة النحوية، رأيت من المناسب ـ منهجيًّا ـ بيان معنى المفردة النحوية وما أريده منها في هذه الدراسة، ذلك أن هذه الكلمة لها عدّة معانٍ داخل البيئة النحوية.

مُثنّيًّا ذلك ببيانٍ موجزٍ لما يُعرَب ويبنَى منها، ومتبِعَه بذكر أنواع المبنيات، ليكون ذلك مدخلاً طبيعيًّا لأول عناوين الفصل الذي سأتحدّث فيه عن الإعراب المحلّي للأسماء.

١. معنى المفردة النحوية

أ. المفردة لغة

المُفرَد ـ صرفيًّا ـ: «اسم مفعول من أَفْرَد الشيء، جعله فردًا، أو عزله»[(١)].

و«الفَرْد: ما كان وَحْدَه، يقال: فَرَدَ وانْفَرَد انفرادًا، وأفردته: جعلته واحدًا»[(٢)].

ومعناه من المعاني العرفية الواضحة التي لا تحتاج إلى مزيد بيان.

و(المفردة) تأنيث لكلمة (المفرد)، فيقال: (أعطيتك ورقة مفردة)، بمعنى ورقة وحدها، و(تحدثتُ بكلمة مفردة)، بمعنى: كلمة واحدة دون أن تنضمّ إليها كلمة أخرى.

---

(١) الخليل .. معجم مصطلحات النحو العربي، ص ٦٧٩، مادّة (مفرد).
(٢) ترتيب كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (فرد).

ب. المفردة نحويًّا

لفظ (المفرد) يتردّد كثيرًا في غير باب من أبواب النحو، وربما يكون له في كل باب معنى يخالف معناه في الباب النحوي الآخر، وقد التفت إلى هذه النقطة ابن النحّاس (ت ٦٩٨هـ) في شرحه على مقرّب ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، يقول: «المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معانٍ خمسة:

- **أحدها**: المفرد الذي هو في مقابل الجملة، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.
- **والثاني**: المفرد الذي هو في قبالة المركب، نحو: (بعلبك).
- **والثالث**: المفرد الذي هو في مقابل للمضاف.
- **والرابع**: المفرد الذي هو في مقابل للمثنى والمجموع.
- **والخامس**: المفرد الذي هو في باب النداء، وباب (لا) [النافية للجنس]، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف»[(١)].

وقد حدّد معجم الخليل معانٍ خمسة للمفرد النحوي تختلف قليلاً عمّا أشار إليه ابن النحّاس، حيث اختلف معه في المعنى الثالث الذي أشار إليه، وهو المقابل للمضاف، فهو في مذكور في باب المنادى واسم (لا) النافية للجنس، فذكر معنًى خامسًا، وهو المفرد في باب العدد، وهو المقابل للعدد المركّب والمعطوف[(٢)].

بينما عدّد السفير أنطوان الدحداح في معجم لغة النحو العربي أحد عشر معنًى للمفرد، رتبها على الشكل التالي: «

١. اسم عدد من الواحد إلى العشرة، ويتبعها مئة وألف.
٢. اسم عَلَم مؤلف من كلمة واحدة معربة: سمير.
٣. ضمير غائب أو مخاطب أو متكلّم: هو، أنت، أنا.
٤. اسم إشارة للقريب والمتوسط والبعيد: هذا، ذاك، تلك.

---

(١) شرح مقرب ابن عصفور ١/ ٥٨٣.

(٢) انظر: الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مادة مفرد. والمعجم المفصل في النحو العربي، الدكتورة عزيزة فوال بابتي ٢/ ١٠٣٣، مادّة (مفرد).

٥. اسم موصول خاص: الذي، التي.
٦. اسم عَلَم ممنوع من الصرف ضمن شروط: عثمان، معاوية.
٧. خبر يكون كلمة واحدة، فيدخل ضمن المثنى والجمع: الرجال قادمون.
٨. منادى يتضمّن المذكر والمؤنث والمثنى والجمع: يا رَجُلَان.
٩. حال، فالأصل في الحال الإفراد، لكنها تأتي شبه جملة وجملة، لأن كلاً منهما يخلف المفرد في هذا المقام: عَادَ القائد مبتسِمًا.
١٠. أسلوب في الحكاية: «قال الراوي: رأيتُ زيدًا» ـ مَنْ «زَيْدًا»؟
١١. وزن لتصريف الفعل الذي يدل على واحد، ماضيًا، أو مضارعًا أو أمرًا: فعل، يفعلُ، افعلْ»[١].

وجميع هذه المعاني التي ذكرها النحاة لمعنى المفرد، لا يمكننا أن نعتمد أحدها كمعنى دقيق لما نقصده من المفردة النحوية في هذه الدراسة، إذ يعدّ معنى المفرد في باب العَلَم ـ في البدء ـ مقبولاً، ولكنّا نصطدم بأن لفظ (بعلبك) و(عمرويه) فيه ـ مثلاً ـ ليسا مفردَيْن، بل هما مركّبان تركيبًا مزجيًّا.

كما أن المعنى المقصود في بابَي النداء واسم (لا) النافية للجنس قد يكون هو المقصود في عناوين هذا الفصل، ولكنّا نصطدم بدخول لفظ (أحد عشر) وأخواته، وكذلك العدد المعطوف (ثلاثة وثلاثين) ـ مُسمًّى به ـ تحت عنوان المفرد في هذين البابين.

كما أن جميع المعاني التي سيقت للفظ المفرد أعلاه هي معانٍ خاصة بالأسماء، ونحن في هذا الفصل نبحث في الأفعال، كما نبحث في أختها الأسماء.

وما يمكن أن يحدّد المعنى الذي أريده من لفظ (المفردة) في هذا الفصل هو ما يفهم من لفظ (الكلمة)، بمعناها العامّ، التي أطلق عليها ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) أنها «قول مفرَد»[٢].

---

(١) ص ٣٠٨، مادّة (مفرد).
(٢) انظر: شرح قطر الندى ١٥.

وقد اخترت التعبير بـ (المفردة) بدلاً من (الكلمة) للإلفات إلى مسألة «الإفراد» مقابل كل من: التركيب، والإضافة وشبهها، والجملة وشبهها.

٢. ما يعرب وما يبنى من المفردات

تنقسم الكلمة ـ كما هي عليه أمّات المتون والمصادر النحوية ـ إلى: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. كما أنها تنقسم إلى: معربة ومبنية.

بملاحظة أنا قد ذكرنا بعض الآراء النحوية الحديثة التي قد تتبنّى بعض ما يخالف هذين التقسيمين، إنْ مِنْ حيث الحصر أو من حيث المفهوم.

والأسماء منها ما هو مبني، ومنها ما هو معرب، وكذلك الأفعال، بينما يتفق الجميع على بناء جميع الحروف، وعدم تمكنها.

وجميع الأسماء المبنية ـ بما أنها تلزم حالاً واحدة في جميع مواقعها في الجملة ـ لا يكون لها إعراب لفظي، ولكنها تحتلّ مواقع إعرابية في التركيبات والجمل، فتقع في محل رفع، ونصب، وجرّ.

فيقال في إعراب جملة «ضَرَبْتُكَ أمسِ»:

- ضرب: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك.
- التاء: ضمير متصل مبني على الضمّ في محل رفع فاعل.
- الكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعولاً به.
- أمسِ: ظرف زمان مبني على الكسر في محل نصب مفعول فيه.

وبالإضافة إلى الأسماء يكون للفعل المضارع المبني ـ لاتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد ـ محل من الإعراب، يشار إليه أثناء عملية الإعراب التطبيقي.

بخلاف فعلي الأمر والماضي اللّذَيْن لا يقعان في المواقع الإعرابية، عدا بعض الحالات التي قد يقع فيها الفعل الماضي، وذلك في حال كونه أحد فعلي جملة الشرط.

وللتوضيح نضرب المثالين التاليين:

(١) قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا﴾[١]، يعرب هذا المقطع من الآية الكريمة كالتالي:

- الواو: استئنافية.
- لا: ناهية.
- تحسبَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وهو في محل جزم بـ(لا) الناهية. وفاعله: ضمير مستتر فيه، تقديره: (أنت).
- الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول للفعل (تحسب).
- قتل: فعل ماضي مبني للمجهول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة.
- الواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. والجملة (قتلوا) صلة الموصول (الذين) لا محل لها من الإعراب.
- أمواتًا: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره[٢].

إننا في هذا المثال رأينا أن الفعل المضارع المبني لاتصال بنون التوكيد وقع في محل جزم.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[٣]، يعرب هذا المقطع من الآية كالتالي:

- الواو: حرف عطف.
- إن: حرف شرط جازم مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.
- عدتم: عاد: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، في محل جزم فعل الشرط.
- (تم): التاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والميم علامة الجمع.

---

(١) آل عمران: ١٦٩.
(٢) انظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، ٢/ ١٠٧ ـ ١٠٨.
(٣) الإسراء: ٨.

- عدنا: عاد: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، في محل جزم جواب الشرط.
- (نا): ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل[١].

أما الحروف ـ بالإضافة إلى كونها جميعها مبنية ـ فإنها لا تقع على المعاني الإعرابية من الرفع والنصب والجرّ والجزم.

٣. أنواع المفردات النحوية المبنية ذات المحلّ الإعرابي

يمكننا أن نقسّم المفردات النحوية المبنية ذات المحلّ الإعرابي حسب ديمومة البناء للمفردة وعدم ديمومته إلى قسمين رئيسين، هما:

- البناء اللازم (أو الثابت).
- والبناء العارض.

وهذان القسمان يشملان الأسماء والأفعال، فالأسماء منها ما هو مبني بناءً ثابتًا ملازمًا للمفردة في جميع المواقع الإعرابية، ومنها ما هو مبني بناءً عارضًا يحدث للمفردة في بعض المواقع الإعرابية فقط.

وكذلك الأفعال، حيث إن الفعل المضارع لا يُبنى إلا في حال اتصاله بإحدى نوني التوكيد أو النسوة، فبناؤه بناءٌ عارضٌ، بينما الفعل الماضي بناؤه بناءٌ ثابت ملازم له.

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: «تؤلِّف الأسماء المبنية في اللغة العربية زمرتين كبيرتين: **الأولى**: زمرة الأسماء المبنية بناءً أصيلاً ثابتًا غير عارض، فهي مبنية حيثما وقعت من التركيب. **والثانية**: زمرة الأسماء التي تبنى بناءً عارضًا يستدعي التركيب اللغوي، فإذا وقعت في غيره أعربت.

أما الزمرة الأولى فتشتمل على الأسماء التالية:

---

(١) انظر: إعراب القرآن وبيانه ٥/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

١. الضمائر.
٢. الأسماء الموصولة.
٣. أسماء الإشارة.
٤. أسماء الشرط والاستفهامأ ما عدا (أي).
٥. أسماء الأفعال.
٦. بعض الظروف، مثل: حيث، وإذ، وإذا، وعوض، وقط، ومذ، ومنذ، والآن»[1].

ويعرض الدكتور جميل علوش للزمرة الثانية، حيث يقول: «فمما ساقوه [أي: النحاة] من الأسماء [التي تبنى بناءً عارضًا] ما يلي:

١. المنادى المفرد، أي العَلَم أو النكرة المقصودة، نحو: (يا زيدُ)، و(يا رجلُ).
٢. اسم (لا) النافية للجنس إذا لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، نحو: (لا رجلَ في الدار).
٣. الظرف المقطوع عن الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾[2].
٤. ما ركب من الأسماء في الحالات التالية:
   أ. إذا كان المركب اسمًا صرفًا، نحو: (وقعوا في حيصَ بيصَ)[3].
   ب. إذا كان المركب عددًا، نحو: (أحدَ عشرَ) و(تسعةَ عشرةَ).
   ج. إذا كان المركب ظرفًا، نحو: (صباحَ مساءَ)، و(ليلَ نهار).
   د. إذا كان المركب حالاً، نحو: (هو جاري بيتَ بيتَ)، و(تفرقوا شذرَ مذرَ)[4].

---

(١) النحو الميسر ١/ ٦٧.
(٢) الروم: ٤.
(٣) يقال: «وقع فلان في حَيْصَ بَيْصَ» و«حِيصَ بِيصَ»، بمعنى وقع في أمرٍ شديد، أو اختلط عليه الأمر. انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ٤٦.
(٤) يقول ابن السكيت في هذا التعبير: «قال الفراء: «ذهبت غنمُك شِذَرَ مِذَر»، و«شَذَرَ مَذَر» و«بِذَرَ بِذَر»، إذا تفرقت». انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٥٢.

٥. الظروف المضافة إلى الجمل، نحو قوله تعالى: ﴿**هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾(١).

هذا ما أورده النحاة من النماذج التي يؤتى بها مثالاً على البناء العارض في الأسماء، أما في الأفعال فإن كتب النحو لا تنصّ نصًّا صريحًا على شيء من هذا القبيل.

ولكن من ينعم النظر في أُمّات كتب النحو يجد الأمثلة التالية:

١. الفعل الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، ويبنى على السكون، نحو: (جلسْتُ) و(كتبْتُ) و(التقَيْنا).
٢. الفعل الماضي المتصل بنون النسوة التي هي أيضًا ضمير رفع متحرك، على الرغم من أن النحاة يحرصون على أن يفردوها بمثال خاص، ويبنى على السكون، نحو: (الطالبات درسْنَ).
٣. الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة، ويبنى على الضم، نحو: (حضرُوا) و(كتبُوا).
٤. الفعل المضارع المتصل بنون النسوة، ويبنى على السكون، نحو: (البنات يدرسْنَ).
٥. الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ويبنى على الفتح، نحو: (والله لأدافعَنَّ عن الوطن) أو (لأدافعَنْ).
٦. فعل الأمر المبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، نحو: (اجلسوا) و(اجلسا) و(اجلسي).
٧. فعل الأمر المبني على حذف حرف العلّة، نحو: (ادعُ) و(اسعَ) و(ارمِ).
٨. فعل الأمر المتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، نحو: (اجلسَنَّ) و(اجلسَنْ)»(٢).

---

(١) المائدة: ١١٩. القراءة بنصب (يوم) هي قراءة نافع، وباقي القراء السبعة يقرؤون برفع (يوم). انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٥٠؛ والتيسير في القراءات السبع للداني ١٠١؛ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ١٩٢؛.
(٢) الإعراب والبناء ١٨٩ ـ ١٩١.

إن ما ذكره الدكتور علوش ـ في هذا النص ـ بشأن حالات الفعل المبني بناءً عارضًا قصد به معنى مغايرًا عن حالات البناء العارض للأسماء، ذلك أن هذه الأخيرة لا تكون في حالاتها العادية مبنية، ثم تكون في موقعية نحوية معينة تبنى فيها، كما عددها الدكتور علوش قبل قليل.

بينما الحالات التي ذكرها للفعل ليست كذلك، بل هي حالات بني فيها الفعل على غير ما كان من المفترض أن يبنى عليه في حالاته العادية أو الافتراضية، إذ من المفترض أن يبنى الفعل الماضي على الفتح، والفعل الأمر على السكون، وما ذكره الدكتور جميل علوش قبل قليل عبارة عن حالات بنيت فيها على غير هاتين الحركتين لكل من الماضي والأمر.

نعم، إن ما ذكره بشأن الفعل المضارع يتفق مع حالات الأسماء السابقة عليه، إذ يكون في حالاته العادية أو الافتراضية معربًا (وكما يعبر النحاة: الأصل فيه الإعراب)، فذكر الدكتور هنا تلكما الحالتين اللتين يكون فيهما مبنيًّا بناءً طارئًا.

ونقطة مهمّة نودّ التنبيه إليها، وهو أنّ الأسماء التي أشار إلى بنائها بسبب تركيبها، وهي خمس حالات، لا تدخل فيما نحن بصدد البحث فيه، وذلك أنها تظل مركّبات نحوية، وما نبحث فيه هو المفردات، فَـ (حيص بيص)، و(بيتَ بيتَ) و(صباحَ مساءَ) و(أحد عشر) كلها مركبات، ذات موقع إعرابي واحد.

وهو أمر يختلف عن النوع الخامس، وهو ما مثل فيه بالآية الكريمة: ﴿**هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[١]، حيث لِـ (يوم) هنا موقع إعرابي يختلف عمّا أضيف إليه.

بينما تعرب التركيبات السابقة عليه إعرابًا واحدًا، ولا تستقل كل كلمة فيها بإعراب مستقل.

ونحن في هذه الدراسة نبحث في المفردات التي لها محل إعراب محلي بشكل مستقل، لذلك تخرج هذه التركيبات من نطاق البحث، وكذلك شبه الجمل التي لها محل من الإعراب، وكذلك الجمل ذات الموقع الإعرابي.

---

(١) أشرتُ في الصفحة السابقة إلى أن هذه الآية وردت في النص المصحفي بقراءة حفص عن عاصم برفع (يوم)، وقراءة النصب هي قراءة نافع.

[*] الفصل الثاني:

الإعراب المحلي للأسماء المبنية بناءً لازمًا

١. الضمائر
٢. أسماء الإشارة
٣. الأسماء الموصولة
٤. أسماء الاستفهام والشرط
٥. (ما) و(من) الاسميتان
٦. أسماء الأعلام المبنية
٧. ألفاظ الكناية المبنية
٨. الظروف المبنية
٩. بعض أسماء الأفعال
١٠. أسماء مبنية أخرى

[*] أولاً:

الضمائر

عُرِفَت الضمائر في المتون النحوية القديمة بِـ (المُضْمَر) عنوانًا لبابها، فيقال من أنواع المعارف: المضمر. ولكنهم بعد ذلك عندما يدخلون في تفاصيل الباب يعبرون عنها كثيرًا بلفظ (الضمير)، و(الضمائر)، فيقولون: (ضمير الفصل) و(ضمير الشأن والقصّة) و(الضمائر البارزة) و(الضمائر المستترة) .. وهكذا.

١. تعريفها

ـ لغة

المضمَر ـ لغةً ـ: «اسم مفعول من أضمرتَه، إذا أخفيته وسترتَه و[لذلك فإن] إطلاقه على [الضمير] البارز [من باب الـ] توسع.

والضمير بمعنى المضمر، على حدّ قولهم: (عقدت العسل، فهو عقيد)، بمعنى: معقود.

وهو اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه (كناية) و(مكنيًّا)؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح»[١].

(١) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ١/ ٩٧.

ـ نحويًّا

يعرف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) الضمير والمضمر بأنهما: «اسمان لما وضع لمتكلّم كَـ (أنا)، أو لمخاطَب كَـ (أنت)، أو لغائب كَـ (هو)، أو لمخاطب تارةً ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كَـ (قوما) و(قاما)، و(قوموا) و(قاموا) و(قُمْنَ)»(١).

وقريب منه ما عرّفه به ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، حيث قال: «المضمر والضمير: اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم أو مخاطب أو غائب، متميزًا بنفسه كَـ (إنك) و(إنه)»(٢).

وابن مالك هنا يختلف قليلاً في تعريفه للمضمر عمّا ذكره في التسهيل، حيث عرّفه هناك بأنه: «الموضوع لتعيين مسمّاه مُشْعِرًا بتكلّمه أو خطابه أو غيبته»(٣).

وهناك تعريفات كثيرة للضمير لا تبتعد كثيرًا في مضمونها عن هذه التعريفات الثلاثة التي أوردناها أعلاه، ويمكن الرجوع إليها في المتون والمصادر النحوية، وهي في أكثرها تتفق على أمرين:

- عَوْدِ هذه الألفاظ على مذكورٍ سابق عليها لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا.
- تنوّعِها إلى: الخطاب والغيبة والتكلم.

وقد زاد عليها كل من عبّاس حسن ـ في النحو الوافي(٤) ـ والدكتورة عزيزة فوّال بابتي ـ في المعجم المفصل في النحو العربي(٥) ـ إضافة مهمّة، وهي أن الضمائر أسماء جامدة لا تتصرّف.

ولكنَّ أبا حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) يعلّق على هذه التعريفات بقوله: «ولا يحتاج إلى حدّ ورسم، لأنه [أي: الضمير] محصور»(٦).

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٨٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٩١.
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٢٠.
(٤) ١/ ١٩٦ ـ ١٩٧.
(٥) ١/ ٥٨٤.
(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٩١١.

ويوافقه على ذلك جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في الهمع، يقول: «ولكونه [أي: الضمير] ألفاظًا محصورة بالعدّ استغنينا عن حده، كما هو اللائق بكل معدود، كحروف الجرّ»[١].

٢. تقسيماتها

يختلف النحاة في تقسيم الضمائر، فبعضهم يقسمها باعتبارين: باعتبار الموقع الإعرابي الذي تحله، وكذلك بحسب اتصالها وانفصالها عن الكلمة.

فبحسب الاعتبار الأول تنقسم إلى: ضمائر رفع ونصب وجرّ، وبحسب الاعتبار الآخر إلى: ضمائر متصلة ومنفصلة.

يقول ابن أبي الربيع الأندلسي[٢] (ت ٦٨٨هـ): «وهي [أي: الضمائر] مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة، فالمرفوعة منفصلة ومتصلة، ... والمنصوبة منفصلة ومتصلة ... وأما المخفوضة فلا تكون إلا متصلة»[٣].

وعندما يعبر النحاة بأن الضمائر تكون «مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة» إنما يقصدون أنها تقع في محل رفع أو نصب أو جر (خفض)، وإلا فهي غير معربة حتى يقال عنها مرفوعة أو منصوبة.

بينما البعض الآخر من النحاة يقوم بتقسيم الضمير إلى: بارز ومستتر، ثم يقسم البارز إلى: متصل ومنفصل، ليقسم المتصل إلى: ضمائر رفع، وضمائر نصب وجر، والمنفصل إلى: ضمائر رفع، وضمائر نصب.

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٩٤.

(٢) هو: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي. ولد في رمضان سنة ٥٩٩هـ، وقرأ النحو على الدباج والشَّلَوبين، وأذن له أن يتصدّر لإشغاله، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار. وجاء إلى سبتة لما استولى الفرنج على إشبيلية، وأقرأ بها النحو دهره. ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه. صنف: (شرح الإيضاح)؛ و(الملخص)؛ و(القوانين)، وغيرها. توفي سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) الملخص في ضبط قواعد العربية ٥٨١ ـ ٥٨٤.

يقول ابن هشام: «وينقسم [أي: الضمير] إلى بارز ـ وهو ما له صورة في اللفظ، كتاء (قمتُ) ـ وإلى مستتر ـ وهو بخلافه [أي: بخلاف البارز في المعنى]، كالمقدَّر في [فعل الأمر]: (قُمْ).

وينقسم البارز إلى متصل ـ وهو ما لا يُفْتَتَح به النطق، ولا يقع بعد (إلاَّ)، كياء (ابني)، وكاف (أكرمك)، وهاء (سلنيه) ويائه، ...

وإلى منفصل، وهو: ما يبتدأ به ويقع بعد (إلاَّ)، نحو: (أنا)، تقول: (أنا مؤمن)، و(ما قام إلا أنا)»[١].

وما ذكره ابن هشام في هذا النص هو ما عليه جمهور النحاة، بخلاف ما يذكره أبو حيّان في (ارتشاف الضرب) حينما أشار إلى أن بعض النحاة «يجعلون المستكِنّ [أي: المستتر] من المتصل»[٢].

أ. الضمائر المتصلة

ـ تعريفها

في النص الذي نقلناه عن ابن هشام قبل قليل عرف فيه الضمير المتصل بأنه «ما لا يُفْتَتَح به النطق، ولا يقع بعد (إلاَّ)»، وهذا التعريف لا يختلف عمّا ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية، إذ قال هناك: «فالمتصل هو: الذي لا يبتدأ به، كالكاف من (أكرمك) ونحوه، ولا يقع بعد (إلاَّ) في الاختيار [أي: النثر]، فلا يقال: (ما أكرمْتُ إلا كَ)»[٣].

ولا يختلف النحاة فيما يعرفون به الضمير المتصل عما ذكره ابن هشام وابن عقيل كثيرًا.

بينما قد نجد اختلافًا في تعريفات المصادر الحديثة، فها هي الدكتور عزيزة فوّال بابتي في المعجم المفصل في النحو العربي تقول: «الضمير البارز المتصل هو:

- الذي يتصل بآخر الكلمة.

(١) أوضح المسالك ١/ ٨٣.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٩١١.
(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٨٨.

- ولا يكون في صدرها.
- ولا في صدر جملتها.
- ولا يمكن النطق به وحده.
- ولا يَفصِل بينه وبين الكلمة المتصل بها فاصلٌ، من حرف عطف، أو أداة الاستثناء (إلا)»[(١)].

ـ أنواعها

تتنوّع الضمائر المتصلة بحسب مواقعها الإعرابية التي تحل فيها إلى: ضمائر رفع، وضمائر نصب وجرّ، يقول ابن هشام: «وينقسم المتصل ـ بحسب مواقع الإعراب ـ إلى ثلاثة أقسام:

ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كَـ (قمْتُ)، والألف كَـ (قاما)، والواو كَـ (قاموا)، والنون كَـ (قمْنَ)، وياء المخاطبة كَـ (قومي).

وما هو مشترك بين محلّ النصب والجرّ فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، نحو: ﴿**رَبِّي أَكْرَمَنِ**﴾[(٢)]، وكاف المخاطب، نحو [قوله تعالى]: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ**﴾[(٣)]، وهاء الغائب، نحو [قوله تعالى]: ﴿**قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ**﴾[(٤)]

وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو (نا) خاصّة، نحو [قوله تعالى]: ﴿**رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا**﴾[(٥)]»[(٦)].

(١) المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٥٨٩.
(٢) الفجر: ١٥. القراءة بإثبات ياء (أكرمني) ـ من القراءات السبع ـ وصلاً هي: قراءة نافع، وأبي عمرو بن العلاء في إحدى روايتيه. وقرأ الباقون بحذف الياء، وهي القراءة المثبتة في النص المصحفي المتداول بقراءة حفص عن عاصم. انظر: كتاب السبعة ٦٨٤ ـ ٦٨٥؛ والتيسير في القراءات السبع ٢٢٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٣) الأعلى: ٣.
(٤) الكهف: ٣٧.
(٥) آل عمران: ١٩٣.
(٦) أوضح المسالك ١/ ٨٣ ـ ٨٥.

وابن هشام في هذا النصّ يشير فقط إلى ما يسمّيه النحويون «الضمائر الأصول»، فضمير الرفع المتصل التاء: ضمير أصل، يتفرع منه: التاء المكسورة الدالّة على المؤنثة المفردة، ويزاد عليها الميم والألف للدلالة على التثنية، والميم للدلالة على جمع الذكور، والنون للدلالة على جمع الإناث.

وإلى هذه النقطة يشير الجلال السيوطي بقوله: «الضمائر السابقة [التي عدّدها ابن هشام قبل قليل] أصول، وهذه فروعها:

فإذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة، زيد على التاء ـ في الرفع، والكاف والهاء في النصب والجرّ ـ ميم وألف، نحو: (ضربتما) للمذكر والمؤنث، وضُمَّتِ التاء فيها، ... و(ضربتكما) و(مرّ بكما)، و(ضربهما) و(مرَّ بهما).

وإذا أريد الجمع المذكر في المذكورات، زيد ميم فقط، نحو: (ضربتم)، (ضربكم)، (مرَّ بكم)، (ضربهم)، (مرَّ بهم) ...»[(١)].

ب. الضمائر المنفصلة

ـ تعريفها

عرف ابن هشام الضمير المنفصل بأنه: «ما يُبتدأ به، ويقع بعد (إلاَّ)»[(٢)].

وهو قريب مما عرفته به الدكتورة عزيزة في معجمها المفصل في النحو العربي، إذ تقول: «هو الذي يصح الابتداء به، فيسبق العامل، أو يتأخّر عنه مفصولاً بفاصل، مثل: (أنا قائم) و(ما قائم إلاَّ أنا)»[(٣)].

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.
(٢) أوضح المسالك ١/ ٨٣.
(٣) المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٥٨٩.

ـ نوعاها

بخلاف الضمائر المتصلة لا تقع الضمائر المنفصلة إلا في موقعين إعرابيين فقط، هما: الرفع والنصب، ولا يقعان مجرورين، إلا في حالات نادرة ـ سنشير إليها لاحقًا، ولذلك يقسمون الضمائر المنفصلة إلى: ضمائر الرفع وضمائر النصب.

ـ ضمائر الرفع المنفصلة

يعدّد سيبويه في كتابه أفراد هذه الضمائر، فيقول: «اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه، فإن علامته (أنا)، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال: (نحنُ)، وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين، قال: (نحن)، ...

وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحدًا: (أنت)، وإن خاطَبَ اثنين فعلامتهما: (أنتما)، وإن خاطب جمعًا فعلامتهم: (أنتم)، ...

وأما المضمر المحدَّث عنه، فعلامته (هو)، وإن كان مؤنثًا فعلامته (هي)، وإن حدثْتَ عن اثنين فعلامتهما (هما)، وإن حدثت عن جميع فعلامتهم (هم)، وإن كان الجميع جميعَ المؤنث فعلامته (هنَّ)»[(١)].

ـ ضمائر النصب المنفصلة

يعدّد سيبويه ضمائر النصب المنفصلة بقوله: «اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيَّا) ما لم تقدر على الكاف التي في (رأيتكَ) [أي: في حال لم تستطع الإتيان بالضمير المتصل، وهو هنا الكاف]، و(كُما) في (رأيتكُما)، و(كُم) في (رأيتكُم)، و(كُنَّ) في (رأيتكُنَّ)، والهاء التي في (رأيته)، والهاء التي في (رأيتها)، و(هما) في (رأيتهما)، و(هم) التي في (رأيتهم)، و(هُنَّ) التي في (رأيتهنَّ)، و(ني) في (رأيتني)، و(نا) التي في (رأيتنا).

فإن قدرتَ على شيء من هذه الحروف في موضعٍ لم تُوقِع (إيا) ذلك الموضع، لأنهم استغنوا بها عن (إيا)، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها»[(٢)].

(١) ٢/ ٣٥٠ـ ٣٥٢.
(٢) ٢/ ٣٥٥ـ ٣٥٦.

ويتلخّص من نص سيبويه هذا أن ضمائر النصب المنفصلة هي:

- للمخاطب: إياكَ، وإياكِ، وإياكُما، وإياكُمْ، وإياكُنَّ.
- للغائب: إياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهنَّ.
- للمتكلّم: إياي، وإيانا.

ج. الضمائر المستترة

سمّاها ابن مالك في التسهيل بالضمائر المستكِنَّة، يقول: «البارز ضدّ المستكنّ، وهو على ضربين: متصل ومنفصل»(١).

وتابعه في ذلك أبو حيان، يقول: «وقسموا المرفوع إلى: مستكنّ وبارز، وأيضًا إلى: متصل ومنفصل. ويجعلون المستكنّ من المتصل»(٢).

ولكن هذا المصطلح لم يستقرّ كثيرًا كما استقرّ مسمّى (المستتر).

ـ تعريفها

وقد عرفها ابن هشام بقوله: «بخلافه»(٣)، أي بخلاف الضمير البارز، حيث عرفه بأنه «ما له صورة في اللفظ»، ليكون المقصود بالضمير المستتر ما لا تكون له صورة ظاهرة في اللفظ.

وقد اتبع التهانويُّ ابنَ هشام في طريقة تعريف الضمائر المستترة، يقول في كشافه: «و[التقسيم] الثالث: إلى البارز والمستكنّ، المسمّى بالمستتر أيضًا، فالبارز: ما لفظ به، نحو: (ضربْتُ)، والمستكنّ: ما نوي منه [أي: ما نوي من الضمير]، ولذا سمي منويًّا أيضًا، نحو: (ضَرَبَ)، أي: ضرب هو»(٤).

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٢١.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٩١١.
(٣) أوضح المسالك ١/ ٨٣.
(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٢٢٠.

بينما استفادت الدكتورة فوال بابتي في معجمها المفصل من لفظ المستتر في التعريف، فقالت عنه بأنه: «ما استتر في النطق والكتابة»[(١)].

ـ قسماها

تنقسم الضمائر المستترة إلى: ضمائر واجبة الاستتار، وضمائر جائزة الاستتار.

وقد عبَّر ابن يعيش عن الضمائر واجبة الاستتار بالاستتار اللازم، قال: «وهذا الضمير المستتر على ضربين: لازم، وغير لازم. والمراد بقولنا «لازم»: ألا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذات العلامة، وذلك نحو: (أقومُ)، إذا أخبرتَ عن نفسك»[(٢)].

وقد عرفه التهانوي بتعريف قريب جدًّا منه، يقول: «والمستكنّ إما أن يكون لازمًا، أي: لا يسند الفعل إلاَّ إليه، وذلك في أربعة أفعال، وهي: أفعل، ونفعل، وتفعل للمخاطب، وافْعَلْ.

أو غير لازم، وهو: ما يسند إليه عامله تارة، وإلى غيره أخرى»[(٣)].

والضمير يستتر وجوبًا في حالات محدّدة، أشار إلى بعضها التهانوي في تعريفه له قبل قليل، وذكرها جلال الدين السيوطي مفصلة في الهمع، يقول: «من الضمائر ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وهو:

١. المرفوع بفعل الأمر، كَـ (اضْرِبْ).
٢. و[المرفوع بِـ] المضارع المتكلم، كَـ (أَضْرِبُ) و(نَضْرِبُ).
٣. أو المخاطب، كَـ (تضربُ).
٤. واسم فعل الأمر، كَـ (صَهْ)، و(نَزَالِ)، ذكره في التسهيل.
٥. واسم فعل المضارع، كَـ (أوه)، و(أف)، زاده أبو حيان في شرحه.
٦. والتعجب، كَـ (ما أحسن زيدًا).

---

(١) ١/ ٥٨٩.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٣٢٨.
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٢٢٠.

٧. والتفضيل، كَـ (زيد أفضل من عمرٍو).
٨. وأفعال الاستثناء، كَـ (قاموا ما خلا زيدًا)، و(ما عدا عمرًا)، و(لا يكون خالدًا). زادها ابن هشام في التوضيح، وابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل، وفي شرح التسهيل لأبي حيان»[1].

«وما عدا ما ذُكِرَ من الأفعال لا يلزم استتار الضمير فيه»[2].

ويرى أبو حيّان أن عدَّ الضمير المستتر وجوبًا من أقسام الكلمة أمرًا يستحق التأمّل، يقول: «وفي [كتاب] (النهاية) يقول: الضمير المستكِنّ وجوبًا ـ في تسميته اسمًا ـ نَظَرٌ، لأن الاسم والفعل والحرف يطلق على الكلمة، وهذا ليس بكلمة»[3].

٣. المواقع الإعرابية التي تحلّ فيها

قد أشرتُ سابقًا إلى أنه من الاعتبارات التي على أساسها قسمت الضمائر: المواقع الإعرابية، إذ تقسم الضمائر المتصلة إلى: ضمائر رفع، وإلى ضمائر نصب وجرّ. كما أن الضمائر المنفصلة تقسم إلى: ضمائر رفع، وأخرى إلى: ضمائر نصب.

وفي هذه النقطة نحاول التفصيل في هذه المواقع الإعرابية التي تحل فيها هذه الضمائر.

أ. ضمائر الرفع المتصلة

تحل هذه الضمائر في محل رفع دائمًا، ومواقع الرفع في النحو عشرة، هي: المبتدأ، وخبره، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها، ثم توابع هذه المواقع: العطف والنعت والبدل والتوكيد.

ولو تتبعنا المواقع التي تحل فيها ضمائر الرفع المتصلة لوجدناها لا تتجاوز الثلاثة منها فقط، وهي الفاعل ونائب الفاعل واسم (كان) وأخواتها.

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢١٤.
(٢) شرح المفصل لا بن يعيش ٢/ ٣٨٢.
(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٩١١.

فهي لا تقع مبتدأ ولا خبرًا، لعدم صحة النطق بها مفردة، إذ يكون هذان الموقعان منفردين دائمًا.

وكذلك التوابع، فلا يكون التابع إلا منفصلاً عن متبوعه.

يقول الأستاذ طاهر الخطيب في حديثه عن إعراب الضمير (تاء الفاعل): «وتعرب [أي: التاء] فاعلاً إذا كان الفعل للمعلوم، كما ورد [في أمثلة سابقة]، ونائب فاعل إذا كان الفعل للمجهول، نحو: (كوفِئْتُ على اجتهادي)، أو اسمًا للأفعال الناقصة، نحو: (كنتُ متعبًا من السهر)»[(١)].

ب. ضمائر النصب والجرّ المتصلة

مجموع مواقع النصب الإعرابية للأسماء ستة عشر موقعًا إعرابيًّا، هي كالتالي:

١. المفعول به.
٢. المفعول المطلق (أو: المصدر).
٣. المفعول فيه.
٤. الحال.
٥. المستثنى.
٦. المنادى.
٧. المفعول لأجله.
٨. خبر الأفعال الناقصة (كان وأخواتها).
٩. اسم الحروف الناسخة (إن وأخواتها).
١٠. المفعول معه.
١١. اسم (لا) النافية للجنس[(٢)].
١٢. التمييز.

---

(١) المعجم المفصل في الإعراب ١٢٥.
(٢) وضعتُ موقع اسم (لا) النافية قسمًا مستقلاً عن اسم الحروف الناسخة، لكونه يتطلب شروطًا خاصّة تختلف عن موقع اسم إن وأخواتها.

١٣. المعطوف على المنصوب.
١٤. البدل من المنصوب.
١٥. توكيد المنصوب.
١٦. نعت المنصوب[1].

أما مواقع الجرّ الإعرابية، فهي التالية:

١. المجرور بحرف الجرّ.
٢. المجرور بالإضافة.
٣. المعطوف على مجرور
٤. البدل من المجرور.
٥. توكيد المجرور.
٦. نعت المجرور.

وقبل الشروع بذكر المواقع الإعرابية التي تحل فيها ضمائر النصب والجرّ نُذكّر بمسائل مهمّة، وهي:

- أن الضمائر يُعِدُّها النحاة من المعارف، وعند كثير منهم هي أعرف المعارف، ولذلك لا تقع هذه الضمائر في موقع نحوي لا يكون إلا نكرة، مثل الحال، أو اسم (لا) النافية للجنس، أو التمييز أو المفعول لأجله.
- كما أن هذه الضمائر هي ضمائر متصلة، ومعنى هذا أن تتصل بعاملها، ولذلك لا تقع منادى، أو مستثنى، أو خبرًا لكان وأخواتها.

وما ذكرناه في النقطتين السابقتين هي اعتبارات قياسية تنتظم بها قواعد النحو العربي، يحكمها في الأخير الاستعمال العربي، وبتتبع هذا الاستعمال وجدنا أن هذه الضمائر تقع في أربعة مواقع إعرابية، اثنين منها للنصب، واثنين للجرّ، يذكرها الأستاذ الخطيب في معجمه المفصل في الإعراب، إذ يقول: «الكاف الضميرية: ضمير بارز للمخاطب المفرد، وتكون:

(١) أفردتُ كل تابع على حدة، لأن كل تابع يحتاج لتوفر شروط معينة قد لا يحتاجها تابعٌ آخر.

١. في محل نصب مفعول به، إذا اتصلت بالفعل، نحو: (شجعتك على السفر)، ...
٢. في محل جرّ مضاف إليه، إذا اتصلت بالاسم، نحو: (ثوبك جديد)، ...
٣. في محل جرّ بحرف الجر، إذا اتصل بها حرف الجرّ، نحو: (ذهبتُ إليك في الصباح)، ...
٤. في محل نصب اسم (إن) وأخواتها، إذا اتصلت بها، نحو: (إنك مهذب)»[١].

[*] بعض الحالات التي لا تقع فيها الضمائر المتصلة مفعولاً به

من المواقع المهمّة التي تحلّ فيها ضمائر النصب المتصلة وقوعها مفعولاً به، وذلك كقولك: (رأيتك)، حيث الكاف في هذا المثال واقعة في محل نصب مفعولاً به.

ولكن من أساليب العرب ألاَّ تضع هذه الضمائر في موقع المفعول به حينما يكون الفعل واقعًا على من يعود عليه الضمير، وذلك في الأمثلة التالية:

(١) أن يتصل الفعل بضمير المخاطب، والمتحدّث يخاطبه بفعل قام به، فلا يصحّ أن يقول المتكلم لمخاطَبِه: (اضْرِبْكَ)، أو: (أنت بهذا العمل السيئ أَهْلَكْتَكَ)، أو: (عقابًا لكم يا قومُ، اقتلوكُم)، و: (يا نساءُ، لا تُتْعِبْنَكُنَّ).

بل تقول في هذه الأمثلة: (اضربْ نفسَك)، و(أَهْكلتَ نفسَك)، و(اقتلوا أنفسَكم)، و(لا تتعبْنَ أنفسكنَّ).

(٢) أن يتصل الفعل بضمير المتكلم (ياء المتكلم)، والفعل يقوم به المتكلم نفسه، إذ لا يصح أن يقول المتحدّث عن نفسه: (أهلكتُنِي)، أو: (ظَلَمْتُنِي)، أو (ضَرَبْتُنِي). إنما يقول بدلاً من ذلك: (أهلكتُ نفسي) و(ظلمتُ نفسي)، و(ضربتُ نفسي).

ولكن اللغويين يجوزون ذلك في الأفعال القلبية، فيصحّ أن يقال: (حسبتني)، و(ظننتني) و(وجدتُني) و(أراني) ـ بالمعنى القلبي.

(١) المعجم المفصل في الإعراب، ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٣) أن يتصل الفعل بضمير الغائب، والمتحدث يتحدّث عنه بفعل قام به هو، فلا يصح أن يقول قائل: (ظَلَمَهُ) ويقصد أن صاحب الفعل قام بذلك تجاه نفسه، بل يقول: (ظلم نفسه).

وفي ذلك يقول سيبويه: «لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: (اضرِبْكَ) ولا (اقتُلْكَ) و(ضربتَكَ)، لما كان المخاطب فاعلاً، وجعلت مفعوله نفسه قَبُحَ ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم: (اقتل نفسَك) و(أهلكتَ نفسك) عن الكاف ها هنا، وعن (إياك).

وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول: (أهلكتُني) ولا (أُهلكُنِي)، لأنه جعل نفسه مفعولَه، فقبح، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: (أنفع نفسي) عن (ني) وعن (إياي).

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول: (ضَرَبَهُ) إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم: (ظلم نفسه)، و(أهلك نفسه).

ولكنه قد يجوز ما قبح ها هنا في (حسبتُ) و(ظننتُ) و(خِلتُ)، و(أرى) و(زعمتُ) و(رأيتُ) إذا لم تَعْنِ رؤية العين، ... وذلك قولك: (حسبتني) و(أراني) و(وجدتني فعلتُ كذا وكذا)، و(رأيتني لا يستقيم لي هذا)»[1].

[*] بعض حروف الجرّ التي لا تدخل على الضمائر المتصلة

من المواقع الإعرابية المهمّة التي تحل فيها ضمائر النصب والجر المتصلة هو وقوعها في محل جرّ بحرف الجرّ، ولكن هذا لا يعني أن جميع حروف الجرّ تدخل عليها، فالحروف: الباء واللام و(في) و(عن) و(إلى) وغيرها تدخل على الضمائر، فتقول: (به) و(له) و(فيه) و(عنه) و(إليه).

بل إن معظم حروف الجرّ تدخل على الضمائر، باستثناء ثلاثة منها، هي: الكاف، وحتى، ومذ.

وقد عقد سيبويه في كتابه بابًا لذلك، قال فيه: «هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

وذلك الكاف في: (أنت كزيد)، وحتى، ومذ.

وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: مثلي، وشبهي عنه فأسقطوه [أي: حرف الكاف].

واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: (رأيتهم حتى ذاك)، وبقولهم: (دَعْهُ حتى يوم كذا وكذا)، وبقولهم: (دعه حتى ذاك). وبالإضمار في (إلى) إذا قال: (دعه إليه)؛ لأن المعنى واحد، كما استغنوا بِـ (مثلي) و(مثله) عن (كي) و(كه)»[(١)].

ويضيف عليها ابن هشام الأحرف التالية: (منذ)، وواو القسم وتائه، وربَّ، يقول في ذلك: «وتنقسم [حروف الجرّ] أيضًا إلى: ما يجرّ الظاهر دون المضمر، وهو سبعة: الواو، والتاء، و(مذ)، و(منذ)، و(حتى)، والكاف، و(رب)، و[إلى] ما يجرّ الظاهر والمضمر، وهو البواقي»[(٢)].

وربما يكون السبب الذي جعل سيبويه يغفل ذكر حرفي الواو والتاء، هو اختصاصهما بالقسم، دون بقية الأسماء. وفيما يخصّ (رب)، فإن ابن هشام يشير في المغني إلى أن (رب) تدخل على الضمائر، كما ورد ذلك عن العرب[(٣)]. ويبقى ما أضافه ابن هشام هو: (منذ)، والواو والتاء.

[*] ضمير النصب والجر إذا أضيف إلى الوصف

تكون الضمائر في محل جر إذا دخلت عليها حروف الجرّ، وإذا أضيفت إلى الأسماء.

ولكنها إذا أضيفت إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة ـ وهذه الثلاثة يسميها النحاة: (وصفًا) ـ يكون لها حكم مختلف، ولم يتفق النحاة على رأي موحّد في هذه المسألة.

وذلك لأن اسم الفاعل قد يضاف إلى معموله، كقولك: (هذا ضاربُ زيدٍ)، فَـ (زيدٍ)، مضاف إليه لفظًا، مفعول به معنًى.

(١) م. س، ٢/ ٣٨٣.
(٢) شرح القطر ٢٥٣.
(٣) انظر: المغني، ١/ ١٨١.

كما أن الوصف يجوز أن تضيفه حتى مع دخول اللام عليه، فتقول: (هذا الضاربُ زيدٍ).

يقول ابن هشام موضِّحًا هذا الخلاف: «وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلى بِـ (ال) إلى المعارف كلها، كَـ (الضارب زيدٍ)، و(الضارب هذا)، خلاف (الضارب رجلٍ).

وقال المبرِّد والرمّاني[1] في (الضاربك) و(ضاربك): «موضع الضمير خفض»، وقال الأخفش: «نصب»، وقال سيبويه: «كالظاهر، فهو منصوب في (الضاربك) [المحلى بأل] مخفوض في (ضاربك). ويجوز في (الضارباك) و(الضاربوك) الوجهان»[2].

ويعلق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ محقق كتاب أوضح المسالك لابن هشام ـ على هذه المسألة بقوله: «اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ذكرها المؤلف، ونوضحها لك، فنقول:

القول الأول ـ وهو قول المبرِّد والمازني[3] والرمّاني ـ حاصله: أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه، سواء أكان الوصف مقرونًا بأل، نحو: (زيد الضاربك)، أم كان الوصف مجرّدًا من أل، نحو: (زيد ضاربك)، ...

القول الثاني ـ وهو قول الأخفش وابن هشام ـ وحاصله: أن موضع الضمير نصب على المفعولية، ...

---

(١) هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرمّاني، وكان يعرف بالإخشيدي وبالوراق، وهو بالرماني أشهر. كان إمامًا في العربية، علاّمة في الأدب، في طبقة الفارسي والسيرافي، كان معتزليًّا. ولد سنة ٢٧٦هـ، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد. صنّف: (التفسير)؛ و(الحدود الأكبر)؛ و(الحدود الأصغر)؛ و(شرح أصول ابن السراج)؛ و(شرح الألف واللام) للمازني؛ (معاني الحروف). توفي سنة ٣٨٤هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٩٩ ـ ١٠١.

(٣) هو: بكر بن محمد بن بقية ـ وقيل: بن عدي ـ بن حبيب، أبو عثمان المازني: نحوي بصري، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرِّد والفَضْل بن محمد اليزيدي وجماعة. كان لا يناظر أحدًا إلا قطعه لقدرته على الكلام، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه. قال عنه المبرِّد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. صنّف: كتاب في القرآن؛ و(العروض)؛ و(القوافي)؛ و(الديباج) في جوامع كتاب سيبويه؛ (ما تلحن فيه العامة)؛ (الألف واللام). توفي سنة ٢٤٨، أو ٢٤٩هـ. انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨١ ـ ٢٩١؛ وبغية الوعاة ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٣.

والقول الثالث ـ وهو قول سيبويه ـ وحاصله: أنه يعد الضمير كالاسم الظاهر، فإذا قلت: (ضاربك) فجئت بالوصف مجردًا من (أل) كان الضمير في محل جرّ بالإضافة، لأنك لو قلت: (ضاربُ زيدٍ) لكان (زيد) مجرورًا بالإضافة، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلاً على أنه مضاف لما يليه ما دام الكلام خاليًا مما يمنع من الإضافة. وإذا قلت: (الضاربك) كان الضمير في موضع نصب على المفعولية، ... وإذا قلت: (الضارباك) أو (الضاربوك) فجئت بالوصف مثنى أو مجموعًا جاز الوجهان: كون الضمير في محل جر بالإضافة، وكونه في محل نصب على المفعولية، لأنك لو قلت: (الضاربا زيد) جاز في الاسم الظاهر الوجهان»[1].

وقد وجدتُ أن أبا عليٍّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) يرى أن للضمير المتصل هنا محل النصب، يقول في مسائله البصريات: «هاء الضمير وكافه في (الضاربه) و(الضاربك) في موضع نصب، بدلالة أن المظهر إذا وقع ها هنا كان منصوبًا، ولم يجز فيه الجرّ.

فأما التثنية والجمع في (الضارباك) و(الضاربوه) فإنه وإن كان قد عاقب النون ولم يعاقب في الواحد، نحو: (الضاربي) نونًا، فإنه أيضًا في موضع نصب، كما كان في موضع نصب لو ثبتت النون، لأن المعنى معنى المنصوب»[2].

ج. ضمائر الرفع المنفصلة

المواقع التي تقع فيها الضمائر المتصلة لا تقع فيها المنفصلة، وما تقع فيها المنفصلة لا تحل فيها المتصلة، يقول ابن مالك في ألفيته:

وفي اختيـــارٍ لا يجـــيء المنفصـــل   إذا تـــأتّى أن يجـــيءَ المتَّصـــل

ويقول شارح ألفيته ابن عقيل: «كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنف [ابن مالك]، فلا تقول: (أكرمْتُ إياك)؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: (أكرمتك).

فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعيَّن المنفصل، نحو: (إياك أكرمتُ)»[3].

(١) م. س، ١٠٠، الهامش.
(٢) المسائل البصريات ٢/ ٨٦١.
(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٩٦ ـ ٩٨.

ومواقع الرفع التي ذكرناها للمتصل ثلاثة، هي:

الفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها.

وما بقي من مواقع الرفع يمكن أن تحلها هذه الضمائر المنفصلة، وهي: المبتدأ، وخبره، وخبر (إن) وأخواتها، وتابع المرفوع.

أما المواقع الثلاثة الأولى فضمائر الرفع المنفصلة تقع فيها جميعًا، تقول: ﴿**وَهُوَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**﴾[1] ـ مبتدأ ـ.

وتقول: (الذي أكرم الحضور أنت) ـ خبر المبتدأ.

ومثال خبر إن: (إن الصادق أنت).

كما أننا ذكرنا أثناء تعريف الضمير المتصل والمنفصل أن المتصل لا يُفصَل بينه وبين العامل فيه، وإذا حدث ما يفصل بينهما أتينا بالضمير منفصلاً، فعندما تتوسّط (إلا) بين الفعل والفاعل، لا يقع الفاعل ضميرًا متصلاً، ويتعيّن الإتيان ـ حينها ـ بالضمير المنفصل، فتقول: (ما تحدّث إلا أنت).

وهنا أنقل ما ذكره ابن الخباز[2] (ت ٦٣٧هـ) في شرحه على اللمع، يقول: «فهذه الضمائر [الرفع المنفصلة] لها في الكلام مواضع:

الأول: أن تكون مبتدأة، كقولك: (هو قائم).
الثاني: أن تكون خبرًا، كقولك: (القائم أنت).
الثالث: أن تكون بعد حرف الاستثناء، كقولك: (ما تكلم إلا نحن).
الرابع: أن تكون بعد حرف العطف، كقولك: (جاء زيد وأنا).

---

(١) القصص: ٧٠.
(٢) هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي، المعروف بابن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير، أبو العباس شمس الدين. توفي سنة ٦٣٧. له من الكتب: (التوحية في النحو) و(شرح اللمع لابن جني) و(شرح المقدمة الجزولية) و(شرح ميزان العربية) لابن الأنباري، وغيرها. انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٦٠؛ وهدية العارفين ١/ ٩٥.

الخامس: أن تقع فصلاً بين المبتدأ وخبره، كقوله تعالى: ﴿**تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا**﴾[(١)]. ويدلّك على أنه فصل لا موضع له من الإعراب أنه نصب (خَيْرًا)، ولو كان له موضع لكان مبتدأ، و(خيرًا) خبره»[(٢)].

ولم يذكر ابن الخباز وقوع الضمير المنفصل خبرًا لِـ (إن) أو إحدى أخواتها، ولا يبعُدُ أن يكون ذلك لعدم وروده في نص عربي مسموع، فجواز وقوعه هذا الموقع الإعرابي هو من باب القياس، والتمشّي مع القاعدة النحوية، كما أنه قد يكون عن غفلة منه لهذا الموقع الإعرابي.

وهو هنا لا يقصد من ذكره لهذه المواقع أنها جميعًا لها محل إعرابي، ذلك أنه أشار إلى أن ضمير الفصل (الموضع الخامس) لا محل له من الإعراب، وإنما أراد أن هذه الضمائر التي تعرف ـ نحويًّا ـ بضمائر الرفع تقع في مواقع محدّدة، بغض النظر عن المحلّ الإعرابي، بملاحظة أن الغالب في هذه المواقع أن تكون محل رفع، لتصح التسمية مع واقع المسمّى.

وما أغفله ابن الخباز يذكره ابن يعيش في شرحه على المفصل، يقول: «فأما المرفوع فخمسة مواضع: المبتدأ، وخبره، وخبر (إنّ) وأخواتها، وبَعْدَ حروف الاستثناء، وحروف العطف. فقولنا: (هو ضرب)، فَـ (هو) مبتدأ، و(ضرب) جملة في موضع الخبر، ... وقوله: (إن الذاهبين نحن): فَـ (نحن) خبر (إن)، ولا يكون ضميره إلا منفصلاً، لأنه لا يصح اتصاله بالعامل فيه، لأن مرفوع (إن) وأخواتها لا يتقدّم على منصوبها»[(٣)].

[*] وقوع ضمائر الرفع في محل نصب وجرّ

من المفترض ألاَّ تحلّ هذه الضمائر في غير مواضع الرفع، ولكنها في حالات خاصّة تحل في محل نصب وجرّ، وذلك في حال أُكِّدَ بها المنصوب والمجرور، يقول سيبويه في ذلك: «اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: (مررت بك أنت)، و(رأيتك أنت) و(انطلقتَ أنت).

---

(١) المزمل: ٢٠.
(٢) توجيه اللمع ٣٠٣.
(٣) شرح المفصل ٢/ ٣١٨ـ٣١٩.

وليس وصفًا لمنزلة [كلمة] (الطويل) إذا قلت: (مررت بزيدٍ الطويلِ)، ولكنه بمنزلة (نفسه)، إذا قلت: (مررتُ به نفسه)، و(أتاني نفسُه) و(رأيته نفسَه)»[1].

وهذا ما يلفت إليه الأستاذ الخطيب في المعجم المفصل في الإعراب في تعريفه للضمير المنفصل (أنا)، يقول: «ضمير رفع منفصل للمتكلم المفرد المذكر والمؤنث، ويعرب في محل:

١. رفع فاعل، نحو: (ما سافر إلا أنا)، ...
٢. رفع مبتدأ، نحو: (أنا ذاهب)، ...
٣. رفع توكيد لِضمير رفع، نحو: (سافرتُ أنا)، (أنا): ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع توكيد للضمير (التاء).
٤. جرّ توكيد لضمير الجرّ، نحو: (سلَّمْتَ عليَّ أنا).
٥. نصب توكيد لضمير النصب، نحو: (شجعتَني أنا)»[2].

كما أن الدكتور محمد خير الحلواني ينقل في كتابه النحو الميسر وقوع هذه الضمائر في محل جرّ، يقول: «هذا الموضع شاذّ في تركيب الجملة العربية، ومن أجل ذلك عدّه النحويون من المسموع الذي لا يقاس عليه، إذ جاء عن العرب قولهم: (أنا كأنت) و(أنت كهو)»[3].

[*] ضمير الشأن والقصّة

ـ تعريفه

عرفه ابن النحّاس في شرحه على مقرب ابن عصفور بقوله: «ضمير الشأن والقصة عبارة عن: ضمير يؤتى به قبل الجملة ـ اسمية كانت أو فعلية ـ إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه.

فمثال الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾[4]، ...

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٥.
(٢) المعجم المفصل في الإعراب ٨١.
(٣) النحو الميسر ١/ ٨٦.
(٤) الإخلاص: ١.

والفعلية قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[(١)].

ففي كاد ضمير الشأن والقصة، والجملة بعده ـ وهي: (يزيغ قلوب فريق منهم) ـ خبر»[(٢)].

وفي المعجم المفصل في النحو العربي يعرَّف بأنه: «ضمير يكون في صدر جملة بعده، تفسر دلالته، وتوضح المراد منه، ومعناها معناه»[(٣)].

«وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرًا إلى أن يفسَّر، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره»[(٤)].

[*] المواقع الإعرابية التي يحل فيها ضمير الشأن

«ولا يكون [ضمير الشأن والقصة] إلا في: المبتدأ أو نواسخه، فإن كان في (كان) وأفعال المقاربة استتر فيها؛ لأنه ضمير رفع اتصل بعامله، وهو فعل، فاستتر فيه، وإن كان مع باب (إن) و(ظننت) كان من ضمائر النصب المتصلة.

وإن كان مبتدأ، كان من ضمائر الرفع المنفصلة، وتكون الجملة التي بعده خبرًا عنه في المبتدأ و(كان) وأفعال المقاربة و(إن)، ومفعولاً ثانيًا في (ظننت).

ولا يكون خبره إلا جملة؛ لأنه عبارة عن الشأن والقصة، وأقل ما يكون للشأن والقصة جملة واحدة، ...

ولا يكون في هذه الجملة ضمير يعود إليه، لأنه هو في المعنى من حيث كانت تفسيرًا له»[(٥)].

---

(١) التوبة: ١١٧.
(٢) شرح المقرب ١/ ٣٦٠.
(٣) ١/ ٥٩٤.
(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٧٠.
(٥) شرح المقرب ١/ ٣٦٠ـ ٣٦١.

من خلال هذا النص يتبين أن لضمير الشأن أربعة مواقع إعرابية يحتلها: اثنين منها في محل رفع، واثنين في محل نصب، إذ يكون في محل:

١. رفع مبتدأ.
٢. رفع اسم (كان) وأفعال المقاربة.
٣. نصب اسم إن وأخواتها.
٤. نصب مفعول به أول لِـ (ظن) وأخواتها.

د. ضمائر النصب المنفصلة

المواقع التي تحتلها ضمائر النصب المتصلة لا تحتلها المنفصلة، والعكس صحيح، فالمواقع التي ذكرناها لضمائر النصب المنفصلة لا تحتلها الضمائر المتصلة، إلا بسبب وجود بعض التركيبات داخل الجملة، ذلك أن ضمير النصب المتصل يكون مفعولاً به، ولكن في حال اتصاله بالعامل، ولكنه في حال انفصاله عنه بِـ (إلا) ـ مثلاً ـ لا يكون إلا منفصلاً، فتقول: (ما ظننتُ إلا إياك).

وقد عَقَدَتْ كثير من كتب النحو عناوين خاصّة لبحث المواقع التي تحلها الضمائر المنفصلة والمتصلة، والمواقع التي يصح أن يحلها أيٌّ منهما، وفي الغالب دون تخصيص ـ في هذه المواقع ـ بين ما يكون منها للرفع أو للنصب، ما عدا بعض المصادر.

وأول هذه المصادر كتاب سيبويه، حيث عقد بابًا خاصًّا ببحث المواقع التي تحلها (إيا) وأخواتها، يقول: «هذا باب استعمالهم (إيا) إذا لم تقع موقع الحروف التي ذكرنا:

فمن ذلك قولهم: (إياك رأيت) و(إياك أعني)، فإنما استعملت (إياك) ها هنا من قبل أنه لا تقدر على الكاف.

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾[١]، من قبل أنك لا تقدر على (كم) ههنا. وتقول: (إني وإياك لمنطلقان)؛ لأنك لا تقدر على الكاف. ونظير ذلك قوله تعالى جدّه: ﴿**ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾[٢]، ...

---

(١) سبأ: ٢٤.
(٢) الإسراء: ٦٧.

وتقول: (إنَّ إياك رأيتُ)، كما تقول: (إياك رأيت)، من قبل أنك إذا قلت: (إن أفضلَهم لقيتُ)، فَـ (أفضلهم) مُنْتَصِبٌ بِـ (لقيت).

هذا قول الخليل، وهو في غير هذا غير حسن في الكلام، لأنه إنما يريد: (إنه إياك لقيت)، فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر، ... واستعملت (إياك) لقبح الكاف والهاء ههنا.

وتقول: (عجبت من ضربي إياك)، فإن قلت: لِمَ وقد تقع الكاف ها هنا وأخواتها، [إذ] تقول: (عجبتُ من ضربِكَ) و(من ضربيه) و(من ضربيكم)؟

فالعرب قد تكلم بهذا، وليس بالكثير، ...

ومثل ذلك: (كان إياه)؛ لأن (كان) قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا. لا تقول: (كانني) و(ليسني)، ولا (كانك)، فصارت (إيا) ههنا بمنزلتها في (ضربي إياك).

وتقول: (أتوني ليس إياك) و(لا يكون إياه)»(١).

وسيبويه هنا عدد المواقع التي تقع فيها ضمائر النصب المنفصلة التي عبر عنها بِـ (إيا)، دون أن يسمي هذه المواقع، فقد عرض للمواقع التالية:

١. في حال تقدم المفعول به على الفعل، في مثاليه: (إياك رأيت)، و(إياك أعني).
٢. وقوعها بعد حرف العطف، في مثاليه: (قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى**﴾)، و(إني وإياك لمنطلقان).
٣. وقوعها بعد أداة الاستثناء، في مثاله: قوله تعالى: ﴿**ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾.
٤. وقوعها معمولاً لمصدر، في مثاله: (عجبت من ضربي إياك).
٥. وقوعها خبرًا لكان وأخواتها، في الأمثلة: (كان إياه)، و(أتوني ليس إياك) و(لا يكون إياه).

وقد عدد ابن يعيش مواضع خمسة للضمير المنفصل، تختلف قليلاً عمّا أشار إليه سيبويه، يقول: «وأما المنصوب المنفصل، فيقع في خمسة مواضع أيضًا:

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٦ـ٣٥٩.

١. إذا تقدّم على عامله، نحو: (إياك أكرمتُ)؛ لأنه لا يمكن اتصاله بالعامل مع تقدّمه.
٢. أو كان مفعولاً ثانيًا، أو ثالثًا، نحو: (علمته إياه)، و(أعلمتُ زيدًا عمرًا إياه).
٣. أو كان إغراءَ المخاطَب، نحو: (إياك والطريق)، ...
٤. وربما اضطر الشاعر، ... فأتى بالكاف موضع (إياك)، وهو هنا أسهل من قوله [من الرجز]:

[أتتك عنسٌ تقطع الأراكا] إليك حتى بلغتْ إياكا[1]»[2]

وزاد ابن الخباز على ما ذكره سيبويه وابن يعيش: «أن يكون مفعولاً معه، كقول أبي ذؤيب [من الطويل]:

فآليت لا أنفكّ أحذو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدي[3]»[4]

[*] المواقع الإعرابية الجائز الإتيان فيها بالمنفصل والمتصل

هناك مواقع مخير فيها المستعمل العربي بين الإتيان فيها بالضمير المتصل أو الإتيان بالمنفصل، وهي ثلاثة مواضع، أشار إليها ابن مالك في ألفيته، يقول ابن عقيل في شرحها: «

وَصِلْ أو افْصِلْ هاء (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، واتِّصَالَا اخْتَارَ غَيْرِي الانْفِصَالَا

أشار [ابن مالك] في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً.

---

(١) البيت لحميد الأرقط، وقد ورد في: الكتاب ٢/ ٣٦٢؛ والخصائص ١/ ٣٠٧ و٢/ ١٩٤. **والشاهد فيه قوله:** (بلغت إياكا)، حيث وضع الضمير المنفصل (إياك) موضع الضمير المتصل (الكاف)، للضرورة الشعرية.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٣١٩.
(٣) البيت ورد في: الجمل للزجاجي ٣١٨؛ والهمع للسيوطي ١/ ٢١٩. **والشاهد فيه قوله:** (وإياها) حيث نصبه على المفعول معه.
(٤) توجيه اللمع ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

فأشار بقوله: (سلنيه) إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، وهما ضميران، نحو: (الدرهم سلنيه)، فيجوز لك في هاء (سلنيه) الاتصال، نحو: (سلنيه)، والانفصال، نحو: (سلني إياه)، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو: (الدرهم أعطيتكه) و(أعطيتك إياه)، ...

وأشار بقوله: «في كنته الخلف انتمى» إلى أنه إذا كان خبر (كان) وأخواتها ضميرًا، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال، نحو: (كنته)، واختار سيبويه الانفصال، نحو: (كنت إياه)، تقول: (الصديق كنتَهُ)، و(كنتَ إياه).

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: (خلتنيه)، وهو: كل فعل تعدى إلى مفعولين، الثاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميران، ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضًا الانفصال، نحو: (خلتني إياه)، ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب، على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافِهُ لهم»[١].

وقد ثبت في الدرس النحوي التخيير في هذه الحالات الثلاث بين الانفصال والاتصال، يقول الدكتور عبد الهادي الفضلي: «متى تأتى استعمال الضمير متصلاً وجب ذلك، ولا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، ... واستثني من هذه القاعدة المواضع التالية:

١. إذا كان هناك ضميران معمولان لفعل يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا (أي: من باب: أعطى وكسا) فإنه يجوز وصل الضمير الثاني.
٢. إذا كان هناك ضميران معمولان لِـ (كان) أو إحدى أخواتها، فإنه يجوز في الخبر منهما الوصل والفصل أيضًا، ...
٣. إذا كان هناك ضميران معمولان لِـ (ظن) أو إحدى أخواتها، فإنه يجوز في الثاني منهما الوصل والفصل كذلك»[٢].

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٠ ـ ١٠١.
(٢) مختصر النحو ٥١.

هـ. الضمائر المستترة

أشرنا في مطلع البحث أن الضمائر المستترة تنقسم قسمين: واجبة الاستتار وجائزة الاستتار.

وهذا التقسيم لا يؤثر على المواقع الإعرابية التي تحتلها الضمائر المستترة، ذلك أنها جميعًا في محل رفع، إما رفع فاعل، أو نائب فاعل، أو اسم كان وأخواتها.

وهذا ما جعل بعض النحاة يقسمون ضمائر الرفع إلى مستتر وبارز، كما أشار إلى ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب[1]، ويعلل الدكتور عبد الرحمن أيوب وقوع هذه الضمائر في هذا الموقع بقوله: «قسم النحاة ضمائر الرفع إلى ضمائر بارزة ومستترة.

أما أن هذا التقسيم خاص بضمائر الرفع، فلأن المواقع الإعرابية التي تستلزم حالة الرفع مواقع رئيسة في الجملة العربية لا يمكن الاستغناء عنها، بعكس مواقع النصب والجرّ»[2].

٤. المواقع الإعرابية التي لا تحلّ فيها

من خلال استعراضنا للمواقع الإعرابية التي تحلها الضمائر بأنواعها وأقسامها رأينا أن هناك مواقع إعرابية لم تحلها هذه الضمائر نستعرضها في هذه النقطة استكمالاً للموضوع:

أ. من المرفوعات

المرفوعات في النحو عشرة مواقع، ذكرناها عند ذكر المواقع الإعرابية لضمائر الرفع المتصلة، ونعيدها هنا، وهي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وخبر المبتدأ، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها، ونعت المرفوع، والبدل منه، وتوكيده، والمعطوف عليه.

وحينما نحاول استذكار المواقع الإعرابية للضمائر نجدها تحل في جميع هذه المواقع، باستثناء الصفة (أو النعت)، فالضمير ـ من خلال التتبع ـ لا يكون صفة ولا موصوفًا، يقول الصيمري[3] في التبصرة: «والمضمر لا يوصَف ولا يوصَف به.

---

(١) ٢/ ٩١١.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ٦٨.

(٣) هو: عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، أبو محمد، قدِمَ مصر، وحُفِظَ عنه شيء من للغة وغيرها، وكان فَهِمًا عاقلاً، صنف كتابًا في النحو؛ سمّاه: (التبصرة)، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين. ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٢٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٦.

أما ترك صفته؛ فلأن الصفة تعريف وتبيين للأول، والمضمر لا يضمر إلاَّ بعد أن يعرَف، فاستغني عن الصفة.

وأما ترك الصفة به؛ فلأنه أخص الأسماء، وحق الصفة أن يكون تعريفها أقل من تعريف الموصوف، لأن المتكلم يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عَرَفَهُ استغنى عن الوصف، وإن لم يعرفه وصفه بصفة تبين عنه.

فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعًا لما هو أنقص منه في التعريف»[(١)].

ب. المنصوبات

عددنا في العناوين القريبة الماضية المنصوبات النحوية، ولا أجد ضرورةَ إعادتها هنا، ولكن من خلال التتبع نجد أن الضمائر وقعت في مواقع النصب التالية:

١. المفعول به.
٢. المستثنى.
٣. خبر (كان) وأخواتها.
٤. اسم (إن) وأخواتها.
٥. المفعول معه.
٦. البدل من المنصوب.
٧. المعطوف على المنصوب.
٨. توكيد المنصوب.

ولم تحل في مواقع النصب الباقية، وهي: الحال، والتمييز، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمنادى، ونعت المنصوب.

والضمائر لا تقع في هذه المواقع لاعتبارات لغوية ومعنوية، فالحال يؤتى به لتبيين الهيئة والصفة التي عليها صاحب الحال، والضمير ـ من حيث المعنى ـ لا يمكنه أن يؤدّي هذه المهمة. كما أن التمييز يؤتى به لتبيين المبهم من الذات أو النسبة، وهذه لا يمكن للضمير أن

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١٧١ ـ ١٧٢.

يؤديها كذلك. ولا يمكنه أن يكون مفعولاً فيه، لعدم تضمنه معنى (في). والمفعول لأجله هو عبارة عن مصدر منصوب يوضح السبب، ولا مصدرية في الضمائر. أما نعت المنصوب، فقد أشرنا إلى ما ذكره الصيمري في أن الضمير لا يوصَف ولا يوصَف به.

وبخصوص المنادى، يقول ابن عصفور في مقرّبه: «والأسماء كلها يجوز نداؤها إلا المضمرات، والأسماء المعرفة بالألف واللام، والأسماء غير المتصرفة، والأسماء اللازمة للصدر.

وقد ينادى المضمر المخاطب في نادر كلام، أو ضرورة شعر، وتكون صيغته صيغة المنصوب، نحو ما حكي من قول بعضهم: «يا إيأك، قد كفيتُك»[1].

وقد تكون صيغته صيغة المرفوع، نحو قوله [من الرجز]:

يـــا أبجـــر بـــن أبجـــر يـــا أنتـــا   أنـت الـذي طلقـتَ عـام جعتـا[2]»[3]

وهذه من المسائل الخلافية بين النحويين، حيث يذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز مناداة الضمير، وهي نقطة يوضحها الجلال السيوطي بقوله: «لا ينادى الضمير عند الجمهور، وأما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء، إذ هو يقتضي الخطاب. وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر.

وجوّز قوم نداءه تمسكًا بقوله:

يـــا أبجـــر بـــن أبجـــر يـــا أنتـــا   [أنـت الـذي طلقـتَ عـام جعتـا]»[4]

---

(١) نسب الرضي الإستراباذي هذه المقولة إلى الأحوص. انظر: شرح الكافية ١/ ٣١٦.

(٢) البيت لسالم بن دارة كما ينقل الدكتور إميل يعقوب في معجم شواهده النحوية نقلاً عن خزانة الأدب ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٣/ ٢٧؛ ونوادر أبي زيد ١٦٣. وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٤/ ١١؛ والتبيين عن مذاهب النحويين ٤٤١؛ وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦، وهمع الهوامع ٣/ ٤٦. وقد أورده ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٣١٦ و٣٢١ برواية صدره هكذا: (يا مرَّ يا ابن واقع يا أنتا)، وكذلك ورد في الإنصاف ١/ ٣٢٥، بينما أورده بان الشجري في أماليه هكذا: (يا أقرع بن حابس يا أنتا). **والشاهد فيه قوله**: (يا أنتا)، حيث نادى الضمير، الذي يستعمل في مواطن الرفع، وهو من الشاذّ.

(٣) المقرّب ٢٤٣.

(٤) همع الهوامع ٣/ ٤٦.

ج. المجرورات

للجر في الجملة العربية ستة مواقع، استعرضناها في عنوان سابق، والضمائر تقع في جميع هذه المواقع، عدا النعت، فهي لا يُنعَتُ بها، كما أشرنا إلى ذلك في نقلنا عن الصيمري، ولا تنعت كذلك.

[*] ثانيًا:

أسماء الإشارة

جميع الأسماء المبنية لها موقع إعرابي ومحل من الرفع أو النصب أو الجر، وبعد أن انتهينا من المواقع الإعرابية للضمائر، نكمل حديثنا عن أسماء الإشارة وبيان المواقع الإعرابية التي تحلها في الجملة العربية، ممهدين لذلك بالحديث عن تعريفها وأفرادها.

١. تعريف أسماء الإشارة

عرفها ابن يعيش بأنها: «الأسماء التي يشار بها إلى المسمى»(١).

وفي أغلب المصادر النحوية لم تعرف، بل تعدَّد مفرداتها، وهذا ما يراه أبو حيان بأنه الصواب، حيث يرى بأن الأسماء الإشارة «محصورة، فلا تحتاج إلى حدّ، ولا رسم»(٢).

وتابعه في ذلك الجلال السيوطي، يقول: «اسم الإشارة ـ كما قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل ـ: محصور بالعدّ، فاستغني عن الحدّ، كما تقدّم في الضمير»(٣).

وقد عرّفه من المحدَثين عبّاس حسن بأنه: «اسم يعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية، كأن ترى عصفورًا، فتقول ـ وأنت تشير إليه ـ: (ذا) رشيق، فكلمة (ذا) تتضمن أمرين معًا، هما: المعنى المراد منها، أي المدلول، وهو: جسم العصفور، والإشارة إلى ذلك

(١) شرح المفصل ٢/ ٣٥٢.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٤.
(٣) همع الهوامع ١/ ٢٥٨.

الجسم في الوقت نفسه، والأمران مقترنان، يقعان في وقت واحد، لا ينفصل أحدهما من الآخر»[١].

أما عبد الغني الدقر فقد عرف اسم الإشارة بتعريف يقرب من تعريف ابن يعيش، حيث قال: «هو: ما وضع لمشار إليه، وهو من المعارف الست»[٢].

وقد فصَّل السفير أنطوان الدحداح في تعريفه له، يقول: «اسم غير متصرف يدل على شخص أو حيوان أو شيء أو مكان بإشارة حسية»[٣]، وهو يشبه إلى حدٍّ ما تعريف معجم الخليل الذي عرفه بأنه: «أحد أنواع المعارف، وهو اسم يعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية إليه»[٤].

وهو لا يبتعد كثيرًا عمَّا ذكره المعجم المفصل في النحو العربي بأنه: «اسم مبهم يعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية، والدلالة والإشارة يقعان في وقت واحد»[٥].

ونخلص من هذه التعريفات جميعًا بأمور مشتركة بينها:

١. أنها اسم جامد لا يتصرف.
٢. يتعرف ويتعين مدلوله بالاقتران مع الإشارة الحسية إلى ما يشير إليه المتحدث.

٢. أفراد أسماء الإشارة

أسماء الإشارة كثيرة من حيث اللغات فيها، ولأن الدخول في ذكرها وعرض لغاتها لا يخدم البحث كثيرًا لن أعرض لذلك تاركًا للقارئ الرجوع للمتون النحوية للاستزادة.

- للمذكر المفرَد: (ذا)، وللمؤنثة: (ذِهِ) ـ بالإضافة إلى لغات كثيرة في الأخيرة منهما.

---

(١) النحو الوافي ١/ ٢٨٩.
(٢) معجم القواعد العربية ٣٥.
(٣) معجم لغة النحو العربي ١٦.
(٤) ص ٥٥.
(٥) ص ٩٩.

- للمذكر المثنى: (ذانِ)، وللمؤنثة المثناة: (تان).
- للمذكر المجموع: أولاءِ، وأولي، وللمؤنث المجموع: أولاء، وأولائي.
- وللمكان: هنا وهناك[١].

وبخصوص (هنا) و(هناك) يقول السيوطي: «يشار للمكان القريب بِـ (هنا)، وهو لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ. ويجر ببعض الحروف، ...

ويشار للمكان البعيد فقط بِـ (ثَمَّ) مفتوحة الثاء المثلثة، وهي كَـ (هنا) في لزوم الظرفية والجرّ بِـ (من) و(إلى)»[٢].

ويقصد بذلك أن (هنا) و(هناك) و(ثَمَّ) ملازمات للوقوع مفعولاً فيه، أو مجرورات بِـ (من) و(إلى).

٣. مواقع أسماء الإشارة الإعرابية

لم أقف فيما بين يديّ من مصادر نحوية على ذكر خاص للمواقع الإعرابية التي تقع فيها أسماء الإشارة، باستثناء ما قام به محمد عبد الخالق عضيمة[٣]، في دراساته القيمة لأسلوب القرآن الكريم، حيث عقد بحثًا خاصًّا لبحث المواقع الإعرابية لأسماء الإشارة في القرآن الكريم، نذكرها هنا باختصار.

يقول قبل شروعه في سرد المواقع لكل اسم من أسماء الإشارة في القرآن: «أكثر مواقع الإشارة في القرآن كان: مبتدأ، فهذا هو الكثير الغالب في أسلوب القرآن.

(١) انظر مثلاً: همع الهوامع ١/ ٢٥٨ ـ ٢٦٠.
(٢) م. س ١/ ٢٦٨.
(٣) محمد عبد الخالق عضيمة (١٣٢٨هـ ـ ١٤٠٤هـ): عالم جليل في النحو والصرف والتحقيق، ابتدأ دراسته بمعهد طنطا الأزهري، وتخرج في كلية اللغة العربية بالأزهر، وعمل مدرّسًا فيها، وابتعث إلى مكة المكرّمة في بعثة أزهرية سنة ١٩٤٦. وعندما أنشأ الملك السنوسي مركزًا للدراسات العليا في واحة جغبوب بليبيا طلب من الأزهر أن يختار له الأساتذة، فكان عضيمة أحدهم، حتى قامت ثورة الفاتح بقيادة معمر القذافي فألغت المركز، فعاد إلى كلية اللغة العربية مدرّسًا فيها، ثم ابتعث إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض. أصيب بالصمم في منتصف عمره، وتوفي في حادث سير عقب خروجه من مطار القاهرة، وكان متواضعًا مرحًا. ألف: (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، و(المغني في تصريف الأفعال)، و(أبو العباس المبرِّد وأثره في علم العربية)، وحقق المقتضب للمبرد. انظر: ذيل الأعلام ١/ ١٨٤؛ وتتمة الأعلام ٢/ ١٨٣.

ويلي ذلك المجرور بالحرف، وبالإضافة، والمفعول به، واسم (إن) وأخواتها.

وجاء اسم الإشارة في مواضع قليلة اسمًا لِـ (كان) وأخواتها، وفاعلاً، ونائب فاعل، ومنادى، وخبرًا للمبتدأ ونعتًا»[١].

وسأكتفي هنا بمثالين لكل عنوان تعرّض له عضيمة، وهي مرتبة كالتالي:

- اسم الإشارة مبتدأً، نحو قوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[٢]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ: هَذَا مِنْ عِندِ اللهِ**﴾[٣].
- اسم الإشارة خبرًا للمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ**﴾[٤]، على تقدير أن (ذلك) في مفتتح الآية خبر محذوفَ لمبتدأ، تقديره ضمير الشأن، حيث يكون المعنى: (الأمر والشأن ذلك)[٥]. وقوله تعالى: ﴿**قَالَ هُمْ أُولَاء عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى**﴾[٦].
- اسم الإشارة اسمًا لكان وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ**﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ**﴾[٧].
- اسم الإشارة اسمًا لِـ (ما) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ للهِ مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللهِّ بِعَزِيزٍ**﴾[٩].
- اسم الإشارة اسمًا لِـ (إن) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**﴾[١٠]، وقوله: ﴿**إِنَّ هَؤُلاء مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ**﴾[١١].

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/ ١٤٠.
(٢) البقرة: ٥.
(٣) البقرة: ٧٩.
(٤) الحج: ٣٠.
(٥) انظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش ٦/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.
(٦) طه: ٨٤.
(٧) الأنبياء: ١٥.
(٨) يوسف: ٣١.
(٩) إبراهيم: ٢٠.
(١٠) آل عمران: ٦٢.
(١١) الأعراف: ١٣٩.

- اسم الإشارة فاعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِ إِيمَانًا﴾(١)، وقوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَـٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا﴾(٢).
- اسم الإشارة نائبًا عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَـٰذَا فَخُذُوهُ﴾(٣)، وقوله: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾(٤).
- اسم الإشارة مفعولًا به، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾(٥)، وقوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾(٦).
- اسم الإشارة ظرفًا (هنالك، ها هنا، ثَمَّ، فَثَمَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾(٧)، وقوله: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾(٨).
- اسم الإشارة منادًى، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(٩)، ونحو قوله: ﴿هَا أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾(١٠).
- اسم الإشارة مجرورًا بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَـٰذَا الْقُرْآنِ﴾(١١)، وقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾(١٢).
- اسم الإشارة مضافًا إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا الْغُرَابِ﴾(١٣)، وقوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ﴾(١٤).
- اسم الإشارة نعتًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَـٰذَا يُمْدِدْكُمْ﴾(١٥)، وقوله: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَـٰذِهِ﴾(١٦).

---

(١) التوبة: ١٢٤.
(٢) الأنعام: ٨٩.
(٣) المائدة: ٤١.
(٤) النور: ٣.
(٥) البقرة: ٣٥.
(٦) البقرة: ٨٥.
(٧) آل عمران: ٣٨.
(٨) الشعراء: ٦٤.
(٩) البقرة: ٨٥.
(١٠) النساء: ١٠٩.
(١١) الإسراء: ٤١.
(١٢) العنكبوت: ٤٤.
(١٣) المائدة: ٣١.
(١٤) الأنعام: ١٣٩.
(١٥) آل عمران: ١٢٥.
(١٦) الكهف: ١٩.

[*] ما لم يذكر من مواقع إعرابية لأسماء الإشارة

أ. من المرفوعات

ما بقي من المرفوعات لم يرد في القرآن ـ حسب دراسة عضيمة ـ وقوع اسم الإشارة خبرًا لِـ (إن)، وتوكيدًا للمرفوع، أو مبدلاً منه أو معطوفًا على مرفوع.

وهي مواقع من الممكن ـ قياسًا ـ أن تحل فيها أسماء الإشارة، فتقع:

- خبرًا لِـ (إن)، نحو: (إن أخي محمدًا هذا).
- وتوكيدًا لفظيًّا، نحو: (هذا هذا حَسَنٌ).
- وبدلاً من مرفوع، نحو: (حضر محمدٌ هذا)، كما أن أحد وجوه الإعراب في الآية الكريمة: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ**﴾[1] أن يعرب (ذلك) بدلاً من (لباس)، يقول أبو البقاء العكبري في إعرابها: «و(ذلك) مبتدأ، و(خير) خبره، والجملة خبر (لباس)، ويجوز أن يكون (ذلك) نعتًا للباس التقوى، أي: المذكور والمشار إليه، وأن يكون بدلاً منه أو عطف بيان، و(خير) الخبر»[2].
- معطوفًا على مرفوع، نحو: (جاء محمد وذلك الرجل).

ب. المنصوبات

ما يمكن أن تحل فيه أسماء الإشارة من مواقع النصب ـ غير ما ذكر أعلاه ـ هو:

- أن تكون خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، نحو: (كان المريض ذلك الرجل).
- أن تقع مفعولاً معه، نحو: (سرت وهذا النهرَ).
- أن تقع مستثنى، نحو: (حضر القوم جميعهم أمسِ إلا هذا).
- أن تقع توابع للمنصوب، إما بدلاً أو توكيد أو معطوفة أو نعتًا، نحو: (ضربتَ زيدًا هذا الذي أمامك)، و(ضربتُ هذا هذا، وليس شخصًا آخر)، و(رأيت محمّدًا وهذا الرجل).

---

(١) الأعراف: ٢٦.

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن، ١/ ٢٧١. وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٠٥.

- وما بقي من مواقع إعرابية للنصب: (المفعول المطلق، والحال، والمفعول لأجله، والتمييز، واسم لا النافية للجنس) فيمتنع وقوعها فيها.

[*] ثالثًا:

الأسماء الموصولة

الموصول ينقسم إلى: موصول اسمي، وموصول حرفي، والمقصود بالموصول الحرفي هو ما يؤول مع مدخوله بمفرد، وهي: (ما) و(أَنْ) و(كي)، و(أنَّ) ـ من الحروف الناسخة.

أما الموصول الاسمي فهو ما نحن بصدد الحديث عنه، بدءًا بتعريفه، وانتهاءً بالمواقع الإعرابية التي يحلها.

١. تعريف الأسماء الموصولة

أ. لغة

الموصول هو: «اسم مفعول من وصل الشيء بالشيء [بمعنى]: ضمّه به.

[ب.] اصطلاحًا

أحد نوعي الموصول، وأحد أنواع المعارف، وهو اسم مبهم يحتاج دائمًا ـ في تعيين مدلوله وإيضاح المراد منه ـ إلى جملة أو شبه جملة (الصلة)، نحو [قوله تعالى]: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ**﴾[1]»[2].

(١) البقرة: ٢٥.

(٢) الخليل .. معجم مصطلحات النحو العربي ٤١١.

أغلب المصادر النحوية لا تحفل كثيرًا بتعريف الموصول الاسمي نحويًّا، وقلة منها من اهتمّ بذلك، وممن اعتنى بذلك ابن الخباز (ت ٦٣٧هـ)، الذي قال في تعريفه: «**حدّ الموصول**: ما لا بدَّ له في تمامه من جملة يشفع بها، والجملة تسمى صلة؛ لأنها وَصَلَتْهُ، أو لأنها وُصِلَتْ به. ويسمى ما لحقته موصولاً؛ لأنه وصل بها»[(١)].

ثم يعلق على وقوع (الاسم) موصولاً، فيقول: «وكون الاسم موصولاً، بعيد في القياس، لأن حقّه أن يقوم بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، وكون الحرف موصولاً مناسب لحاله، لأنه دال على معنى في غيره»[(٢)].

وكعادة أبي حيان الأندلسي ـ فيما يخص تعريف ما يكون محصورًا بمفردات محدودة ـ أن يعترض على تحديد تعريف له، يقول في شرحه على التسهيل: «الموصول الاسمي والموصول الحرفي كلاهما محصور بالعَدِّ، فلا يفتقر في تعرُّفهما إلى الحد، وقد حدهما المصنف [أي: ابن مالك]، فبيّن بقوله: «مِنَ الأسماء» أنه يحد الموصول الاسمي»[(٣)].

٢. أقسام الأسماء الموصولة

تنقسم الأسماء الموصولة إلى: موصولات اسمية مختصة، وموصولات اسمية غير مختصة، يشرحها الدكتور الحلواني بقوله: «والأسماء الموصولة نوعان: مختص وغير مختص.

[١] المختص

ويقال لهذا النوع مختص لأنه يدل على جنس خاص: مذكر أو مؤنث، وعلى عدد خاص، مفرد أو مثنى أو جمع. وأفراد هذا النوع هي: (الذي) و(التي)، وما يتفرّع منهما، مثل: اللذان، اللذَيْن، الذين، الأُلَى. والتي واللتان واللتين واللائي واللاتي واللواتي والأُولِي، ...

---

(١) توجيه اللمع ٤٨٧.
(٢) توجيه اللمع ٤٨٧.
(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٥.

[٢] غير المختص

ويقال له أيضًا: المشترك، أو العام؛ لأنه لا يدل على جنس أو عدد خاص، وأفراده: (مَنْ) و(ما) و(ذو)، و(ذا)، و(أي) و(أل).

ومنه ما انقرض منذ أزمان، مثل: (ذو) و(أي)، وهو نادر منذ القديم»[١].

والأسماء الموصولة بنوعيها (المختص وغير المختص) مسرودة في كتب النحو القديمة منها والحديثة بمدلولاتها، فلا أرى حاجةً إلى إعادة سردها هنا، وبخاصة مع وضوحها في الاستعمال العربي لها.

[*] الخلاف على موصولية البعض

وقد اتفق النحاة على موصولية جميع الموصولات الاسمية المختصة، وعلى موصولية كل من (مَنْ) و(ما) من غير المختصة.

ووقع الخلاف حول موصولية (ذا) و(أي).

كما أن استعمال (ذو) كموصول اسمي استعمال قد اندثر مع قبيلته طيء.

يقول الأستاذ يوسف الصيداوي عن بحث (ذو) في باب الموصولات في كتب النحو: «ذكر اللغويون أن قبيلة طيء كانت فيما مضى تستعمل كلمة (ذو) اسمًا موصولاً، بلفظ واحد لا يتغير، فَـ (ذو) في لغة هذه القبيلة هي (ذو) في كل حال؛ في الإفراد والتثنية والجمع، ...

ولقد رأت ذلك كتب الصناعة، فأفردت لهذه الكلمة ـ في بحث الاسم الموصول ـ حديثًا قائمًا بنفسه، مع أنها لغة إحدى القبائل، وقد طوى الزمان استعمالها. قال ابن هشام: «وأما (ذو) فخاصة بطيء»[٢].

(١) الواضح في النحو ٤٩ ـ ٥٠.
(٢) أوضح المسالك ١/ ١٠٩.

وكم كانوا يحسنون لو أماطوها عن كتب النحو، وتركوها لكتب اللغة، تذكرها فيما تذكر من لغات القبائل، وتدرسها، وتورد قصة استعمالها، وتصنفها في باب الذال من معجم اللغة عمومًا، ومعجم طيء خصوصًا، فهذا واجب وحسن وضروري. وأما إدراجها في كتب النحو فإثقال، آن الأوان أن يُتَخَفَّفَ منه»[(١)].

[*] موصولية (ذا) في حال اتصالها بـ (ما)

أكد سيبويه في كتابه موصولية (ذا) في حال تركيبها مع (ما)، وذلك حين قال: «أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولُك: (ماذا رأيتَ؟) فيقول: (متاعٌ حسنٌ)، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة [من الطويل]:

ألا لا تسألانِ المرء ما ذا يحاولَ ... أنحبٌ فيقضى، أم ضلالٌ وباطلَ[(٢)]

وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزل اسم واحد، فهو قولك: (ماذا رأيت؟)، فتقول: (خيرًا)، كأنك قلت: (ما رأيتَ؟)»[(٣)].

وهذا الرأي هو رأي الكوفيين ـ كما ينقل ابن الشجري ـ سبقهم إليه سيبويه، يقول: «وإجازة استعمال أسماء الإشارة على الإطلاق بمعنى الأسماء النواقص المستعملة بالألف واللام مذهب الكوفيين، ووافقهم سيبويه في اسم واحد من أسماء الإشارة، وهو (ذا)، إذا انضمّ إلى (ما) في نحو قولك: (ماذا فعلتَ؟) و(ماذا تفعل؟)، وله في ذلك مذهبان: أحدهما: أن يُرَكِّبَ (ذا) مع (ما) فيجعلهما اسمًا واحدًا بمعنى (قولك: (أي شيء؟)، ...

والمذهب الآخر: (أنه يجعل (ما) اسمًا مفردًا مبتدأ، و(ذا) بمعنى الذي، ... وموضعه رفع بأنه خبر (ما))»[(٤)].

---

(١) الكفاف ٢/ ٦٧٩.

(٢) البيت ورد في: الكتاب ٢/ ٤١٧. وفي الجنى الداني ٢٣٩. ولسان العرب، مادة (نحب). **والشاهد فيه قوله**: (ماذا يحاول أنحب) حيث استعمل (ذا) موصولة بمعنى (الذي)، وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية، وأتى لها بصلة هي جملة (يحاول). ويستدل النحاة على ذلك من الإبدال من (ما) بـِ (نحب) مرفوعةً، إذ لو كانت (ما) و(ذا) كلمة واحدة، لكانت (نحب) منصوبة.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

وقد استبعد الرضي الإستراباذي موصولية (ذا) وما ذهب إليه النحاة من توجيه، يقول: «اعلم أن (ذا) لا تجيء موصولة ولا زائدة، إلا مع (ما) و(مَنْ) الاستفهاميتين، والأَوْلَى في (ماذا) و(من ذا) [حين تكون فيها الإجابة بِـ]: (خيرٌ منك): الزيادة، ويجوز ـ **على بُعْدٍ** ـ أن تكون بمعنى الذي، أي: ما الذي هو خير منك؟ على حذف المبتدأ، نحو: ما أنا بالذي قائل، وأما قولك: (مَنْ ذا قائمًا؟) فَـ (ذا) فيه: اسم الإشارة لا غير ... **ولقائل أن يمنع مجيء (ذا) موصولة مطلقًا، ويحكم في نحو: (ماذا صنعتَ؟) بزيادتها**»[(١)].

وقد بحث الأستاذ يوسف الصيداوي هذه المسألة، انتهى فيها إلى عدم موصولية (ذا)، يقول في ذلك: «تقول كتب الصناعة: إن (ذا) اسم موصول، وتضع لموصوليته ثلاثة شروط:

١. ألا يكون اسم إشارة.
٢. ألا يكون مدغمًا في (ما).
٣. أن يسبقه استفهام بِـ (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين، ...

وأما شرطهم الثالث: (أن يسبقها (ما) أو (من) الاستفهاميتان؛ فإنه ناشئ من علمهم أن (ذا) لا تأتي أصلاً اسمًا موصولاً. وإذًا لا سبيل إلى زعمهم موصوليتها ما بقيت منفردة مستقلة قائمة بنفسها، ولكن إذا سبقتها (ما) أو (مَنْ) كما اشترطوا؛ فإن عدّها موصولة، يصبح احتمالاً واردًا. فكما يمكن ـ مثلاً ـ أن تعد زائدة بعد (ما) ـ وهو ما يراه الرضي ـ، ...

وقد يخطر في الذهن سؤال: ولِمَ هذا الافتتان باعتدادها موصولة؟

والجواب: أن أهم أسباب ذلك أن لبيد بن ربيعة كان نظم في الجاهلية قصيدة مشهورة، ... يرثي بها النعمان بن المنذر، مطلعها:

ألا لا تسألانِ المرء ما ذا يحاولَ أنحبٌ فيقضى، أم ضلالٌ وباطلَ

ولما حاولوا تعليل رفع كلمة (نحب) من قوله: (ماذا يحاول أنحب)، قالوا:

- (ما): اسم استفهام، مبتدأ.

---

(١) شرح الكافية ٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨.

- (ذا): اسم موصول، خبر المبتدأ، وجملة (يحاول) صلة.
- (نحب): بدل من المبتدأ (ما)، فهو إذًا مرفوع مثله.

وقد أتاح لهم هذا التوجيه الذي بينه الإعرابُ المتقدّمُ أن يفصلوا (ما) عن (ذا)، ومن ثم أن يعربوا كلمة (نحب): بدلاً من (ما)، وأن يعدوا (ذا) موصولة.

وهكذا ترى أن كلمة (نحب) هي التي حدّدت طبيعة (ذا) فجعلتها موصولة، مع أن الأصل أن تكون موصوليتها ـ إن صحّ أنها موصولة ـ ناشئة من ذاتها، تبعًا لموقعها من الجملة والتركيب، لا من كلمة تأتي في جملة أخرى، يمكن الاستغناء عنها أو تغييرها وتبديلها، تبعًا لحاجة المتكلّم إلى التعبير عمّا يعتلج في صدره من المعاني»(١).

[*] موصولية (أي)

يذكر النحاة لـ (أي) خمسة أحوال تكون عليها في الجملة، يذكرها أبو حيان في شرحه على التسهيل، يقول: «ولم يذكر أصحابنا كون (أي) تقع حالاً، وإنما ذكروا لها خمسة أقسام: موصولة، وشرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة، ومنادى»(٢).

وفي موصوليتها يذكر النحاة لِـ (أي) أربع حالات، ننقلها من شرح ابن عقيل على الألفية، يقول: «ثم إن (أيًّا) لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف، ويذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيُّهم هو قائم).
الثاني: ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيٌّ قائمٌ).
الثالث: ألا تضاف، ويذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيٌّ هو قائمٌ).

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: (يعجبني أيُّهم هو قائم)، و(رأيت أيَّهم هو قائم)، و(مررتُ بأيِّهم هو قائم). وكذلك: (أيٌّ قائم) و(أيًّا قائم) و(أيٍّ قائم)، وكذا: (أيٌّ هو قائم) و(أيًّا هو قائم) و(أيٍّ هو قائم).

---

(١) الكفاف ٢/ ٦٧٦ ـ ٦٧٧.
(٢) التذييل والتكميل ٣/ ١٤٢.

الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: (يعجبني أيُّهم قائم)، ففي هذه الحالة تبنى على الضم، فتقول: (يعجبني أيُّهم قائم) و(رأيت أيُّهم قائم) و(مررتُ بأيُّهم قائم).

وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[(١)]»[(٢)].

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصرة والكوفة، يذكرها أبو البركات الأنباري في الإنصاف، يقول: «ذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) ـ إذا كان بمعنى (الذي) وحذف العائد من الصلة ـ معرب، نحو قولهم: (لأضربنَّ أيهم أفضل)، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، ...

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن (أيهم) مرفوع بالابتداء، و(أفضل) خبره، ويجعل (أيهم) استفهامًا ويحمله على الحكاية بعد قول مقدّر، والتقدير عنده: (لأضربن الذي يقال له: أيهم أفضل)»[(٣)].

كما أن أبا حيان يشير في (ارتشاف الضرب) إلى أن ثعلب لا يرى موصوليتها كما هو رأي الخليل فيما نقلناه عن الإنصاف سلفًا، يقول أبو حيان: «ومن الموصولات (أي) على مذهب الجمهور؛ خلافًا لثعلب؛ فإنه أنكر ذلك، وقال: «لا يكون (أي) إلا استفهامًا أو شرطًا»[(٤)].

وهو رأي ذهب إليه من المحدثين الدكتور فيصل إبراهيم صفا في بحث له نشره في مجلة اللسان العربي العدد ٣٥، لسنة ١٩٩١ م، يقول: «ما لا يحفِّز إذًا القول بموصولية (أي) أمور ثلاثة، هي:

١. أن أحدًا لا يستطيع أن يبرز فرقًا واضحًا وجوهريًّا بين وقوع (أي) استفهامية غير موصولة في بنيتها الشكلية، و(أي) موصولة ـ بزعمهم ـ في ضوء الأمثلة والشواهد التي مضت.

---

(١) مريم: ٦٩.
(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤.
(٣) الإنصاف ٢/ ٧٠٩ ـ ٧١١.
(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١١.

٢. كون (أي) ملازمة للإضافة معنًى، وهذا يجعلها مفارقة في بنيتها الشكلية للموصولات الأخرى التي لم يقع أيٌّ منهم مضافًا.
٣. انعدام الشواهد على بروز ما يدَّعون أنه ضمير وقع صدرَ جملةِ صلةِ (أي). هذا، علاوة على انعدام الشواهد التي وقعت فيها (أي) ـ منفصلة ـ مُعمَلَة، على نحو يظهر فيه إعرابها، لعامل سابق عليها.

على أنه إذا سلمنا بصحة الروايات التي يظهر فيها أن (أيًّا) معملة على نحو ظاهر لعامل سابق عليها فلا بدَّ ـ إذًا ـ من تقديم تفسير آخر لذلك اللفظ الذي يظهر مرفوعًا في الوقت الذي يقع فيه (أي) غير مرفوع على الابتداء، من حيث هو حامل لعلامة إعراب أخرى، كما هو وارد في قراءتي نصب (أي) وجرّها في الآية الكريمة: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾، وقول الشاعر [من المتقارب]:

إذا مـــا لقيـــت بنـــي مالـــك فســـلَمْ عـــلى أيُّهـــم أفضـــل[1]

على التوالي.

وأظن أن التفسير الذي ستعرضه هذه الدراسة مفضٍ إلى الإقلاع عن القول بموصولية (أي)»[2].

وممن بحث (أي) من النحاة المحدثين الأستاذ يوسف الصيداوي الذي انتهى إلى القول بموصولية أي، ولكنه يرى عدم صحة بنائها على الضم، بل يراها معربة في جميع أحوالها، وما يذكر من شواهد على ذلك، تكون في معظمها شواهد صناعية، باستثناء ما استشهد بهما الدكتور صفا قبل قليل من الآية والبيت الشعري، اللَّذَيْن وردت فيهما رواية تعرَب فيها (أي).

وسأكتفي بهذه الإشارة إلى رأيه، نظرًا لطول ما ذكره الصيداوي حول ذلك[3].

---

(١) البيت لغسان بن وعلة، أو لرجل من غسان، وقد ورد في شرح المفصل ٢/ ٣٨٣، ورصف المباني ٢٧٤، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، ولسان العرب، مادّة (أيا)، وشرح الأشموني ١/ ٧٧. **والشاهد فيه قوله**: (على أيُّهم) حيث جاءت (أي) اسمًا موصولاً مضافًا، وصلتها محذوفة، والتقدير: (أيهم هو أفضل)، ولهذا بنيت على الضم. ويروى: (أيِّهم) ـ بالإعراب.
(٢) مجلة اللسان العربي، ع٣٥، سنة ١٩٩١، ص ١١١. ـ بتصرف قليل ـ
(٣) انظر: الكفاف ٢/ ٦٧٩ ـ ٦٨٢.

٣. المواقع الإعرابية للأسماء الموصولة

قبل الإشارة إلى المواقع الإعرابية للأسماء الموصولة، لا بدّ من الإلفات إلى أن الأسماء الموصولة فيها ما هو مبني، وفيها ما هو معرب، فما يدل منها على اثنين معرب، وهما: (اللذان) و(اللتان) في حالة الرفع، و(اللذين) و(اللتين) في حالتي النصب والجر، وكذلك (أي) في كثير من حالاتها تكون معربة (على القول بموصوليتها).

ولذلك، فإن ما نذكره من حالات للإعراب المحلي للأسماء الموصولة، يُستثنى منه (اللذان واللذين واللتان واللتين وأي ـ في حال إعرابها).

[*] المحل الإعرابي يكون للموصول مع صلته

حينما نتحدّث عن الموقع الإعرابي للاسم الموصول، فهذا الموقع والمحل له ولصلته؛ لأنه معها يعاملان معاملة المفرد، وكما يقال في لغة النحاة: «بمنزلة المفرد»، يقول ابن الخباز في ذلك: «واعلم أن الموصول والصلة بمنزلة الاسم المفرد، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الصلة لا موضع لها من الإعراب، كما لا موضع لبعض الاسم من الإعراب.

والثاني: أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا تقديمها عليه.

الثالث: أنه لا يجوز حذف الموصول وتبقية الصلة، ولا حذف الصلة وتبقية الموصول، فإن جاء من ذلك شيء، فهو قليل لا يعتدّ به.

فإذا عرفتَ ذلك وأردتَ أن تُجري على الموصول تابعًا من صفة أو توكيد أو بدل أو عطف، لم يجز ذلك حتّى يستوفي صلته بالغةً ما بلغت، ولو بقيت منها كلمة واحدة لم يَجُزْ، لأنك لم تتممه»(١).

(١) توجيه اللمع ٥٠٣.

[*] المواقع الإعرابية للموصول الاسمي بنوعيه

لم تفرق المصادر النحوية فيما يخص المواقع الإعرابية بين نوعي الموصول الاسمي، فكلاهما يقعان في المواقع الإعرابية نفسها.

ولم أقف على من أحصى هذه المواقع، سوى ما يعقده النحاة من باب الإخبار عن الاسم الموصول، وكيفية الإخبار عنه.

وقد عقد ابن السرّاج ما يقرب من أربعين صفحة في كتابه (الأصول في النحو) ـ من ٢/ ٢٧٧ إلى ٣١٣ ـ ليذكر أربعة عشر موضعًا أو أسلوبًا ليخبر بها عن الذي، وهذه المواضع والأساليب ليست ذات علاقة مباشرة بما نحن بصدد البحث فيه، سوى وقوع (الذي) فيها في محل رفع مبتدأ.

ومما وقفت عليه ما ذكره سيبويه بخصوص وقوع (ما) و(من) الموصوليتين في موقع الخبر النكرة الذي يبنى على المبتدأ، يقول في الكتاب: «هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة:

إذا بني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة (رجل)، وذلك قولك: هذا مَنْ أعرِف منطلقًا، وهذا مَنْ لا أعرِف منطلقًا، أي: هذا الذي قد علمتُ أني لا أعرفه منطلقًا. وهذا ما عندي مهينًا. وأَعْرِفُ ولا أَعْرِفُ، وعندي حشو لهما يتمّان به»[1].

وقد أحصى محمد عبد الخالق عضيمة المواقع الإعرابية للاسم الموصول في القرآن، يقول: «ذكرنا أن أسماء الإشارة وقعت في مواقع محددة الإعراب.

أما الأسماء الموصولة فقد جاءت في مواضع متعدّدة من الإعراب.

وقعت الأسماء الموصولة مبتدأ في مواضع كثيرة، وخبرًا للمبتدأ أيضًا، واسمًا لِـ (كان) وأخواتها، واسمًا لِـ (إن) وأخواتها، وخبرًا لها.

(١) الكتاب ٢/ ١٠٥.

ووقعت فاعلاً في مواضع كثيرة، ونائب فاعل في مواضع قليلة، وجاءت مفعولاً به في مواضع كثيرة، ومستثنًى، وتابعًا لِـ (أي) في النداء، ومجرورة بحرف الجر في مواضع كثيرة جدًّا، ومضافًا إليها، كما جاءت نعتًا في مواضع كثيرة، واحتملت أن تكون نعتًا مقطوعًا في مواضع كثيرة، وجاءت بدلاً في مواضع قليلة»[١].

وسأقوم هنا باستعراض العناوين التي ذكرها عضيمة للمواقع الإعرابية التي وقعت فيها الأسماء الموصولة في القرآن الكريم، مكتفيًا بذكر مثالين لكل موقع.

وهي مرتبة كالتالي:

- الاسم الموصول مبتدأً، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ**﴾[٢]، وقوله: ﴿**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواُ مَنًّا وَلاَ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ**﴾[٣].
- الاسم الموصول خبرًا للمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى**﴾[٤]، وقوله عز وجل: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً**﴾[٥].
- الاسم الموصول اسمًا لكان وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا**﴾[٦]، وقوله: ﴿**وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم**﴾[٧].
- الاسم الموصول اسمًا لِـ (ما) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزْقِهِمْ**﴾[٨].
- الاسم الموصول اسمًا لِـ (إن) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ**﴾[٩]، وقوله: ﴿**إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى**﴾[١٠].

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/ ١٦٢.
(٢) القصص: ١٨.
(٣) البقرة: ٢٦٢.
(٤) البقرة: ١٦.
(٥) البقرة: ٢٩.
(٦) البقرة: ٢٨٢.
(٧) الرعد: ٣١.
(٨) النحل: ٧١.
(٩) البقرة: ٦.
(١٠) فصلت: ٣٩.

- الاسم الموصول خبرًا لـ (إن) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾(١)، وقوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٢).
- الاسم الموصول معطوفًا على مرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾(٤).
- الاسم الموصول فاعلًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾(٥)، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾(٦).
- الاسم الموصول نائبًا عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾(٧)، وقوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾(٨).
- الاسم الموصول مفعولًا به، نحو قوله تعالى: ﴿لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِيَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾(٩)، وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى﴾(١٠).
- الاسم الموصول معطوفًا على مفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾(١١)، وقوله: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾(١٢).
- الاسم الموصول مستثنًى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾(١٣)، وقوله: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾(١٤).
- الاسم الموصول تابعًا لـ (أي) المنادى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾(١٥)، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا﴾(١٦).

---

(١) آل عمران: ٩٦.
(٢) الأنفال: ٥٥.
(٣) الأنفال: ٤٩.
(٤) غافر: ٥٨.
(٥) يوسف: ٢٣.
(٦) الفرقان: ١.
(٧) المائدة: ٧٨.
(٨) الزمر: ٤٥.
(٩) الرعد: ٣٠.
(١٠) النجم: ٣٣.
(١١) البقرة: ٩.
(١٢) المجادلة: ١١.
(١٣)الزخرف: ٢٦ـ ٢٧.
(١٤)البقرة: ١٤٣.
(١٥) الحجر: ٦.
(١٦) الحج: ٧٧.

- الاسم الموصول مجرورًا بحرف الجرّ، نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[(١)]، وقوله: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[(٢)].
- الاسم الموصول مضافًا إليه، نحو قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾[(٤)].
- الاسم الموصول نعتًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾[(٦)].
- الاسم الموصول بدلًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[(٧)].
- الاسم الموصول بدلًا من ضمير خبر (لا) النافية للجنس، في قوله تعالى: ﴿قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلِهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾[(٨)].
- يحتمل أن يكون الاسم الموصول نعتًا مقطوعًا، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[(٩)]، وقوله: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ * الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[(١٠)].

٤. المواقع الإعرابية التي لا تحل فيها الأسماء الموصولة

أ. المرفوعات

ما لم يرد كموقع إعرابي للاسم الموصول من مواقع الرفع هو فقط أن يكون مؤكِّدًا، وربما يكون من النادر أن يؤكَّد لفظيًّا بالاسم الموصول، ولكنه ليس بممنوع صناعيًّا، لذا يمكنه أن يقع مؤكِّدًا لفظيًّا لاسم موصول آخر يكون في محل رفع، وإن كان من حيث الاستعمال بعيد جدًّا.

---

(١) آل عمران: ١٢.
(٢) الأنعام: ١٥٢.
(٣) النساء: ٨١.
(٤) الروم: ٤١.
(٥) البقرة: ٢٤.
(٦) الأحزاب: ٤.
(٧) الأنبياء: ٣.
(٨) يونس: ٩٠.
(٩) الفرقان: ١ ـ ٢.
(١٠) إبراهيم: ٢ ـ ٣.

ب. المنصوبات

لا تحلّ الأسماء ـ لكونها أسماء ـ في أي موقع إعرابي، إذ تحتاج بعض المواقع إلى شروط معينة ليكون استعمال الكلمة فيها صحيحًا، فالمفعول فيه لا بدَّ أن تكون الكلمة متضمنة معنى الظرفية، والمفعول المطلق له دلالة على الحدث، والحال لا بد أن تكون الكلمة قادرة على تبيين الحال والهيئة، والتمييز فيه دلالة على رفع الإبهام عن الذات، والموصولات الاسمية لا يمكنها ـ من حيث الدلالة ـ أن تؤدي هذه المعاني، بالإضافة إلى أن الحال والتمييز يشترط فيهما ـ في الغالب ـ التنكير، والموصولات الاسمية من المعارف، ولذلك لا يصح أن تقع اسمًا لِـ (لا) النافية للجنس.

وفيما يخصّ المنادى، فإن الموصولات المختصة لا تنادى إلا بتوسّط (أي)؛ بينما الموصول (مَنْ) فإنه يقع في محل نصب منادى، فيصح في الاستعمال العربي أن يقال: (يا مَنْ جاء البارحة)، حيث يعرب (مَن) ـ هنا ـ بأنه: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب منادى.

وهي نقطة خلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، منشؤها الخلاف الواقع بينهما حول مناداة الاسم المحلى بِـ (أل)، حيث «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، نحو: (يا الرجل)، و(يا الغلام). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر [من الرجز]:

فيا الغلامان اللذان فرَّا ... إياكما أن تكسباني شرَّا[1]

فقال: (يا الغلامان)، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام.

وقال الآخر [من الوافر]:

ففديتكِ يا التي تيمتِ قلبي ... وأنت بخيلة بالودّ عني[2]

(١) البيت ورد بلا نسبة في: أسرار العربية للأنباري ١٧٥؛ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤؛ وشرح المفصل ١/ ٣٤٥؛ والمقتضب ٤/ ٤٩١؛ وهمع الهوامع ٣/ ٤٧. **والشاهد فيه قوله**: (فيا الغلامان)، حيث جمع حرف النداء و(أل) في غير لفظ الجلالة، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، حسب المدرسة البصرية.

(٢) البيت ورد بلا نسبة في: أسرار العربية للأنباري ١٧٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ١/ ٣٤٢ و٣٤٤؛ والكتاب ٢/ ١٩٧؛ ولسان العرب، مادة (لتا)؛ والمقتضب ٤/ ٤٨٩؛ وهمع الهوامع ٣/ ٤٧. **والشاهد فيه قوله**: (يا التي)، حيث نادى ما فيه (أل) تشبيهًا بقولهم (يا الله). وقد ورد في الكتاب =

...، وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان»[(١)].

وقد وقعت الموصولات في محال الجرّ الممكنة، باستثناء التوكيد، لما أشرنا إليه منذ قليل.

هكذا: (من أجلك يا التي)، وكذا ورد في المقتضب والهمع والأشباه والنظائر ولسان العرب، بينما ورد في أسرار العربية كما أثبته صاحب الإنصاف.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧.

[*] رابعًا:

أسماء الاستفهام والشرط

١. أسماء الاستفهام مع أسماء الشرط

وضعنا عنوانًا واحدًا لكل من (أسماء الاستفهام) و(أسماء الشرط)، وذلك لأن معظم أسماء الاستفهام تستعمل مرة للاستفهام، وأخرى للشرط.

٢. تعريفها

الاستفهام والشرط ليسا من الأبواب الثابتة في كتب الصناعة النحوية، لذلك قد يكون من الصعب وجود تعريفات كثيرة لهما فيها.

وما وجدته أثناء تتبعي أن بعضها عقدت له العناوين الخاصة بهذين النوعين من الأسماء، فعقد:

- الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) في كتابه التبصرة والتذكرة بابًا خاصًّا عن الاستفهام ـ ١/ ٤٦٧ ـ ٤٨١.
- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في كتابه الإيضاح العضدي بابًا عن أحكام المجازاة (الشرط)، ذكر فيه بعض الأحكام الخاصّة بجمل الشرط ـ ص ٣٢٠ ـ ٣٢٣.

- ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) تلميذ الفارسي عقد بابًا عن الاستفهام في اللمع ١٣٧ ـ ١٣٩، وتبعه في ذلك شرّاح اللمع، فعقد الواسطي الضرير[(١)] بابًا عنه في شرحه على اللمع ٢٦٤ ـ ٢٦٨، وابن الخباز كذلك في شرحه على اللمع ٥٨٠ ـ ٥٨٥.
- أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب بابًا خاصًّا عن أسماء الاستفهام ـ ٢/ ١٢٩ ـ ١٣٤.
- ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في كتابه المغني بابًا خاصًّا عن إعراب أسماء الاستفهام والشرط، سنتعرض لما ذكره هنا.

وقد عرّف أبو البقاء الاستفهام تعريفًا لغويًّا، حيث قال: «الاستفهام: طلب الإفهام. والإفهام: تحصيل الفهم. والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد»[(٢)].

ولعل أبا البقاء لم يذكر أن للاستفهام معنًى اصطلاحيًّا لأنه قد لا يختلف من حيث المعنى عما يُراد منه عرفيًّا. وهذا ما نجد أثره في المعجمات التخصصية التي لا يظهر فيها فرق كبير بين التعريف اللغوي والتعريف النحوي، فمعجم الخليل يعرفه بقوله: «**الاستفهام لغة**: مصدر استفهم: استخبر واستوضح.

واصطلاحًا: طلب معرفة شيء مجهول، أو استيضاح ما في ضمير المخاطب، نحو: (أين كنت؟)»[(٣)].

وفي تعريف أسماء الشرط، قال: «هي من أدوات الشرط الجازمة فعلين، نحو [قوله تعالى]: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾. وتسمى: أسماء المجازاة.

ألفاظها: (منْ)، و(ما)، و(مهما)، و(متى)، و(أيان)، و(أين)، و(أنى)، و(حيثما)، و(كيفما)»[(٤)].

---

(١) هو: القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، أبو محمد، النحوي، الضرير. لقي ببغداد أصحاب أبي علي الفارسي، وتنقل في البلاد، واستوطن مصر، وقرأ عليه أهلها، وتخرج به ابن بابشاذ. صنف كتابًا في النحو، وشرح اللمع، وجمل الزجاجي، ومات بمصر. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢١٩.
(٢) اللباب ٢/ ١٢٩.
(٣) الخليل ٥١.
(٤) م. س، ص ٧٤. ـ بتصرف قليل ـ

وقد كان أنطوان الدحداح في معجمه للغة النحو العربي أكثر تفصيلاً في تعريف اسم الاستفهام، حيث عرّفه بأنه: «اسم غير متصرف يستعلم به عن شيء أو عن أمر»(١).

وعرف اسم الشرط بأنه: «اسم غير متصرف يدخل على جملتين ليبين أن الجملة الثانية يتوقف حصولها على حصول الأولى»(٢).

وأظن أن معنى الاستفهام من المعاني اللغوية الواضحة التي لا تحتاج إلى مزيد بيان، وربما يكون سرد أدوات الاستفهام أكثر ما يساعد على توضيح المراد منها.

٣. مفردات أسماء الاستفهام

استعرض أبو البقاء العكبري أسماء الاستفهام مبينًا استعمال كل اسم منها، يقول: «وقد شُبِّهَتْ بهذه الحروف [حروف الاستفهام] أسماء وظروف، فالأسماء:

- (مَنْ) ويستفهم بها عمَّن يعقل، وتستعمل في غيره مجازًا.
- و(ما) لما لا يعقل، وقد جاءت لمن يعقل.
- و(أي) تصلح لهما.
- و(أين) في المكان.
- و(متى) في الزمان.
- و(كم) في العدد.
- و(كيف) في الحال.
- و(أنَّى) تكون بمعنى: (متى)، و(كيف) و(من أين)، فمن الأول قوله تعالى: ﴿**أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾(٣). ومن الثاني قوله تعالى: ﴿**فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**﴾(٤)، ومن الثالث قوله: ﴿**أَنَّى لَكِ هَذَا**﴾(٥)»(٦).
- ولم يذكر العكبري من أسماء الاستفهام (أيان)، التي يستفهم بها عن الزمان.

---

(١) معجم لغة النحو العربي ١٦.
(٢) م. س، ١٩.
(٣) البقرة: ٢٥٩.
(٤) البقرة: ٢٢٣.
(٥) آل عمران: ٣٧.
(٦) اللباب ٢/ ١٣٠ـ ١٣١.

٥. مفردات أسماء الشرط

أسماء الشرط هي كالتالي: «

- مَن للعاقل، نحو [قوله تعالى]: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[١].
- ما ومهما لغير العاقل، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[٢].
- متى وأيان للزمان، نحو [من الوافر]:

[أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا] متى أضع العمامة تعرفوني[٣]

- أين وأنى وحيثما للمكان، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ المَوْتُ﴾[٤].
- كيفما لحالة الشيء، نحو: (كيفما تكن يكن قرينك)، (كيفما: تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى)»[٥].

[*] قسماها

تنقسم أدوات الشرط إلى قسمين، أدوات الشرط الجازمة؛ و«تشمل حرفي الشرط: (إنْ) و(إذما)، وأسماء الشرط، وهي: (مَنْ) و(ما) و(مهما) و(أي) و(كيفما) و(أينما) و(أيان) و(أنى) و(حيثما) و(متى)»[٦].

وأدوات الشرط غير الجازمة، وهي: «التي تشمل الاسمين: (كيف) و(إذا)، والحروف: (لو) و(لولا) و(لوما) و(أما) و(لَمّا)»[٧].

---

(١) الزلزلة: ٨.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) البيت لسحيم بن وثيل. ورد في الكتاب ٣/ ٢٠٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وشرح المفصل ١/ ١٧٢؛ ومعجم الصحاح، مادّة (جلا). و(جلا) هنا اسم لرجل سمي باسم فعل ماضٍ. **والشاهد فيه قوله**: ورود اسم الشرط (متى) عاملة في فعل الشرط وجوابه، بدلالته على الزمان.

(٤) النساء: ٧٨.

(٥) الخليل ٧٤ ـ ٧٥.

(٦) المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٧٠ ـ بتصرف ـ.

(٧) م. ن.

٦. حق الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط

تجمع كتب النحو على أن لأدوات الاستفهام والشرط حق الصدارة في الكلام، وهذا يترتّب عليه ألا تعمل العوامل التي قبلها فيها، وينحصر العمل فيما يليها من عوامل، باستثناء الابتداء، حيث المبتدأ من طبيعته أن يكون في صدر الحديث.

يشير أبو البقاء العكبري إلى هذه النقطة، فيقول: «ولا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ لأن أداة الاستفهام لها صدر الكلام، إذ كانت تفيد في الجملة معنى لم يكن، فلو أعملت فيها ما قبلها لصارت وسطًا، وذلك ممتنع، كما يمتنع قولك: :لأضربنَّ أزيد في الدار)»(١).

وإلى هذه النقطة يلفت الصيمري في التبصرة، يقول: «واعلم أن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، فلو أعملتَ ما قبله فيما بعده خرج من أن يكون صدرًا»(٢).

وتشرح الدكتورة عزيزة فوّال بابتي في معجمها المفصل في النحو العربي معنى حق الصدارة، فتقول: «**حق الصدارة،** أي: اختصاص الكلمة بوقوعها في أول الكلام. والأسماء التي لها حق الصدارة هي: أسماء الشرط، ... وأسماء الاستفهام، ... و(كم) الخبرية، ... و(ما) التعجّبية»(٣).

وفي حال لم يكن المحل الإعرابي لهذه الكلمات مبتدأ، لا يعمل فيها إلا ما بعدها، إن كان من العوامل التي تتقدّم عليها معمولاتها، كالفعل، ومثل (كان) وأخواتها، بخلاف (إن) وأخواتها التي لا تعمل إلا فيما يليها.

يقول الواسطي الضرير في ذلك: «وكذلك جميع حروف الاستفهام لا تعمل فيها [أفعال الظن]، فتقول: (حسبتُ أزيدٌ في الدار أم عمرٌو)، وقال تعالى: ﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا**﴾(٤)، وإنما لم تعمل هذه الأفعال فيما بعدها؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، ...

(١) اللباب ٢/ ١٣٢.
(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ٤٧١.
(٣) ١/ ٥٧٢.
(٤) الكهف: ١٢.

فإن كان بعد الاستفهام فعل، عَمِلَ، تقول: (أزيدًا ضربتَ)، فَـ (زيد) منصوب لِـ (ضربت)، قال الله تعالى: ﴿**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾[١]، فنصب (أيًّا) بِـ (ينقلبون)، لا بِـ (سيعلم)»[٢].

٧. المواقع الإعرابية لأسماء الاستفهام والشرط

باستثناء ما قام به ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب من عقده لباب خاص حول إعراب أسماء الاستفهام والشرط، لا نجد في بقية المصادر القديمة بابًا مخصّصًا لبيان المواقع الإعرابية لهذه الأسماء، ما عدا ما تداول فيها بشأن (كم) الخبرية والاستفهامية ومواقعها الإعرابية، وكذلك قد نجد بعض الإشارات إلى الخلاف الدائر بينهم حول إعراب (كيف).

وقبل الحديث عن إعراب (كم) بنوعيها ـ التي أفاض النحاة في بحثهم حولها ـ سنعرض للمواقع الإعرابية التي تحلها أسماء الاستفهام والشرط، وسأذكر هنا ما عرضه ابن هشام، وأكمله بعرض لما يشير إليه بعض النحاة المحدثون، ثم أذكر بعض التفاصيل حول إعرابي (كم) و(كيف).

يقول ابن هشام: «اعلم أنها [أي: أسماء الاستفهام والشرط]:

١. إن دخل عليها جارّ أو مضاف، فمحلها الجرّ، نحو [قوله تعالى]: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءلُونَ**﴾[٣]، ونحو: (صبيحة أي يوم سفرك؟) و(غلام مَنْ جاءك؟).
٢. وإلا فإن وقعت على زمان، نحو [قوله تعالى]: ﴿**أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾[٤]، أو مكان، نحو [قوله تعالى]: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾[٥]، أو حدث [أي: مفعول مطلق]، نحو [قوله تعالى]: ﴿**أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾[٦]، فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقًا.
٣. وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة، نحو: (من أبٌ لك؟)، فهي مبتدأة.

---

(١) الشعراء: ٢٢٧.
(٢) شرح اللمع في النحو ٢٦٥.
(٣) النبأ: ١.
(٤) النحل: ٢١.
(٥) التكوير: ٢٦.
(٦) الشعراء: ٢٢٧.

٤. أو اسم معرفة، نحو: (مَنْ زيدٌ؟)، فهي خبر أو مبتدأ، على الخلاف السابق[١]. ولا يقع هذان الوجهان [٣، ٤] في أسماء الشرط.

٥. وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر، فهي مبتدأ، نحو: (مَنْ قام؟)، ونحو: (من يقمْ أقم معه)، والأصح أن الخبر فعل الشرط، لا فعل الجواب.

٦. وإن وقع بعدها فعل متعدٍّ فإن كان واقعًا عليها، فهي مفعول به، نحو [قوله تعالى]: ﴿**فَأَيَّ آيَاتِ الله تُنكِرُونَ**﴾[٢]، ونحو [قوله تعالى]: ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ**﴾[٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿**مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ**﴾[٤].

٧. وإن كان واقعًا على ضميرها، نحو: (مَنْ رأيته؟) أو متعلقها، نحو: (من رأيت أخاه؟)، فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها، يفسره المذكور[٥]»[٦].

وقد رتب الدكتور الفضلي المواقع الإعرابية التي تحل فيها أسماء الاستفهام بشِكل يختلف عمّا ذكره ابن هشام، حيث وضعها على الشكل التالي:

«(١) ما يستفهم به عن الزمان والمكان، وهي: (متى وأين وأيان وأنى وأي) تعرب كما يلي:

أ. إذا تلاها فعل ناقص، تعرب خبرًا له، نحو: (أين كنتَ؟).

ب. إذا تلاها اسم، تعرب خبرًا له، نحو: (متى الامتحان؟).

ج. إذا تلاها فعل تام، تعرب مفعولاً فيه، كقوله تعالى: ﴿**أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾، وقوله: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾.

(٢) ما يستفهم به عن الحال، وهما: (كيف وأنى)، تعربان كما يلي:

---

(١) كان ابن هشام قد بحث قبل صفحات في المغني الجملة الاسمية التي يكون طرفاها معرفتين، فهذه الجملة على رأي سيبويه الأول منها مبتدأ، والثاني خبره؛ لعدم وجود ما يبرّر التقديم والتأخير، وعلى رأي المصنف يجوز الوجهان. راجع المغني ٢/ ٥٨٨.

(٢) غافر: ٨١.

(٣)الإسراء: ١١٠.

(٤) الأعراف: ١٨٦.

(٥) يشير هنا إلى الخلاف بين النحاة في باب الاشتغال، حيث يصح هنا الوجهان، الرفع على الابتداء، أو النصب بفعل محذوف على المفعولية.

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨.

أ. إذا تلاهما فعل ناقص تعربان خبرًا له، نحو: (كيف كنتَ؟).
ب. إذا تلاهما فعل تام، تعربان حالاً، نحو: (كيف جئت؟).
ج. إذا تلاهما اسم مفرد، تعربان خبرًا له، نحو: (كيف حالك؟).

(٣) ما يستفهم به عن الحدث، وهي: (أي)، تعرب كما يلي:

أ. إذا تلاها فعل ناقص تعرب خبرًا له، نحو: (أيًّا كنت من القوم؟).
ب. إذا تلاها فعل تام، وكانت مضافة إلى مصدر الفعل تعرب مفعولاً مطلقًا، نحو قوله تعالى: ﴿**أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾.

(٤) ما يستفهم به عن الذات، وهي: (مَنْ وما وأي)، تعرب كما يلي:

أ. تعرب مبتدأ إذا تلاها شبه جملة أو اسم نكرة أو فعل لازم أو متعدٍّ قد استوفى مفعوله، نحو: (ما عندك؟) و(مَنْ جاءك؟) و(من منكم معلم؟) و(أيكم كتب الدرس؟).
ب. تعرب خبرًا إذا تلاها اسم معرفة أو فعل ناقص، نحو: (ما هذا الكتاب؟) و(من كان معلمك؟).
ج. تعرب مفعولاً به إذا تلاها فعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعوله، نحو: (ما اشتريت؟).

(٤) ما يستفهم به عن العدد، وهو: (كم)، تعرب كما يلي:

أ. خبرًا إذا تلاها اسم معرفة أو فعل ناقص، نحو: (كم عمرك؟) و(كم كان عمرك؟).
ب. مفعولاً به إذا تلاها فعل متعدٍّ، نحو: (كم دينارًا أنفقت؟)»[(١)].

ويفصّل الغلاييني ـ في دروسه العربية ـ في ذكر المواقع الإعرابية لأسماء الشرط، يقول: «أدوات الشرط منها ما هو حرف، وهما: (إنْ) و(إذْما) ـ على خلاف في (إذْما) كما تقدّم ـ، ومنها ما هو اسم مبهم تضمّن معنى الشرط، وهي: (مَنْ وما ومهما وأي وكيفما)، ومنها ما هو ظرف زمان تضمن معنى الشرط، وهي: (أين وأنى وأيان ومتى وإذ).

---

(١) مختصر النحو ١٩٨ ـ ١٩٩.

ومنها ما هو ظرف مكان تضمّن معنى الشرط، وهي: (حيثما).

١. فما دلّ على زمان أو مكان، فهو منصوب محلاً على أنه مفعول فيه لفعل الشرط.
٢. و(مَنْ) و(ما) و(مهما) إن كان فعل الشرط يطلب مفعولاً به، فهي منصوبة محلاً على أنها مفعول به، نحو: (ما تُحصِّلْ في الصغر ينفعْكَ في الكبر). (مَنْ تُجاوِرْ فأحسنْ إليه). (مهما تفعلْ تسألْ عنه).
٣. وإن كان لازمًا أو متعديًّا استوفى مفعوله، فهي مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ، وجملة الشرط خبره، نحو: (ما يجئْ به القدر، فلا مفر منه). (من يجدّ يجدْ). (مهما ينزلْ بك من خَطْب فاحتمله). (ما تفعلْه تلقَهُ). (من تلقَ فسلم عليه). (مهما تفعلوه تجدوه).
٤. و(كيفما) تكون في موضع نصب على الحال من فاعل الشرط، نحو: (كيفما تكنْ يكنْ أبناؤك)»[(١)].

وقد أغفل كل من الدكتور الفضلي ومصطفى الغلاييني ـ في بيان المواقع الإعرابية لأسماء الاستفهام والشرط ـ الإشارة إلى محل الجرّ، حيث تُجرّ هذه الأسماء بحرف الجرّ والإضافة، وهو أول ما أشار إليه ابن هشام في النص الذي نقلناه عنه في ذكر المواقع الإعرابية لهذه الأسماء.

[*] المواقع الإعرابية لِـ (كم)

في النص السابق الذي نقلناه عن الدكتور الفضلي حدّد لِـ (كم) موقعين إعرابيين فقط، وهما: الرفع على الابتداء، والنصب على المفعولية. وهما الحالتان اللتان أشار إليهما الفارسي في إيضاحه، يقول: «وتكون (كم) في موضعها من الخبر والاستفهام: مبتدأة، ومفعولة، وفاعلة في المعنى»، وقصد بِـ «فاعلة في المعنى» أن تكون مبتدأة، والخبر جملة فعلية فاعلها يعود على (كم)، وبهذا لا يكون قد ذكر لها إلا موقعين إعرابيين فقط.

ولكن النحاة يذكرون ـ في بحثهم لِـ (كم) الخبرية والاستفهامية ـ مواقع إعرابية أخرى رأيت أن أعرض لها هنا.

(١) جامع الدروس العربية ٢/ ٢٠٣.

يقول الدماميني[١] في شرحه على التسهيل: «وتقع (كم) في حالتيها من الاستفهام والخبر:

١. مبتدأ قبل الظرف، نحو: (كم رجلاً ـ أو رجلٍ ـ عندك)، و[قبل] الجار والمجرور، نحو: (كم رجلاً ـ أو رجلٍ ـ في الدار)، و[قبل] النكرة، نحو: (كم رجلاً ـ أو رجلٍ ـ قائمٌ)، و[قبل] الفعل القاصر، نحو: (كم رجلاً ـ أو رجلٍ ـ قام)، و[قبل الفعل] المتعدي، نحو: (كم رجلاً ـ أو رجلٍ ـ لقيته) في أرجح الوجهين[٢].
٢. ومفعولاً به، ويدخل تحت قوله [أي: ابن مالك]: «مفعولاً»، نحو: (كم رجلٍ لقيت)، و(كم رجلٍ لقيته) ـ في أحد الوجهين، وهو المرجوح، ...
٣. وظرفًا، نحو: (كم فرسخًا سرتَ؟) و(كم فراسخ سرتَ).
٤. ومصدرًا، نحو: (كم طعنةً طعنت؟) و(كم طعنات طعنت).
٥. قال الشارح [ابن أمّ قاسم]: «وترك المصنف [أي: ابن مالك] ثلاثة مواضع، **أحدها:** أن تكون مجرورة بحرف جرّ، نحو: (بكم درهمًا تصدقت)». قلتُ: قد حملنا قوله: «مضافًا إليها» على ما يقتضيه دخول مثل هذه الصورة، فلم يتركها.
٦. قال [ابن أم قاسم]: **والثاني:** أن تكون خبر المبتدأ، نحو: (كم دراهمك). قلتُ: (كم) عند المصنف في ذلك مبتدأ لا خبر، فلا يلزمه ما ذكر.
٧. قال: **والثالث:** أن تكون خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، نحو: (كم كان غلمانك)»[٣].

---

(١) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان القرشي المخزومي المعروف بالدماميني، المالكي النحوي الأديب، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، تفوق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط، تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رجع إلى الإسكندرية، واستمر يقرئ بها، عين للقاء بالقاهرة لم يتفق له، ودخل دمشق سنة ٨٠٠، وحجّ منها، وعاد إلى بلده، وتولى خطابة الجامع، حج سنة ٨١٩هـ ودخل اليمن سنة ٨٢٠هـ، ودرس بجامع زبيد نحو سنة، فلم يرج له بها أمر، فركب البحر إلى الهند، فحصل له إقبال كبير، وأخذوا عنه وعظموه، وباغته الأجل في بلد (كلبرجا) في الهند سنة ٨٣٧هـ، وقيل: سنة ٨٣٨هـ، حيث قتل مسمومًا. له من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب؛ وشرح البخاري؛ وشرح التسهيل؛ وشرح الخزرجية؛ وعين الحياة، مختصر حياة الحيوان للدميري، وغير ذلك. انظر: بغية الوعاة ١/ ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) في إشارة من الدماميني إلى جواز إعراب (كم) في محل نصب على المفعولية في هذه الحالة.

(٣) تعليق الفوائد ٧/ ١٢٩ ـ ١٣١.

وقد ذكر هذه الآراء ـ فيما تتبعتُ ـ جميعَها أو بعضَها كل من: ابن مالك في شرح التسهيل[١]، وابن أبي الربيع الأندلسي[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن خروف الإشبيلي[٤]، والصيمري[٥]، والغلاييني في جامع الدروس العربية[٦].

و«مما يسهل إعراب (كم) أن نفترض عدم وجودها [أي: كم]، ونجعل التمييز يحل في مكانها ونعرف موقعه الإعرابي، وتجري عليها حكمه، ففي مثل: (كم يومًا صمتَ)، نفترض أن أصل الكلام: (يومًا صمتُ) أو (صمت يومًا)، فَـ (يومًا) ظرف زمان، وتعربها ظرف زمان، مبنية على السكون في محل نصب. وفي مثل: (كم ميلاً مشيت) .. تتخيل أن الأصل: (ميلاً مشيت) أو (مشيت ميلاً). فكلمة (ميل) ظرف مكان، وتعربها ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب .. وهكذا»[٧].

[*] الخلاف في موقع (كيف) الإعرابي

من خلال استعراضنا للمواقع الإعرابية لأسماء الاستفهام والشرط، ذكرنا لِـ (كيف) ثلاثة مواقع إعرابية في الاستفهام، حيث تقع: خبرًا لكان وأخواتها، وخبرًا للمبتدأ، وحالاً. وفي الشرط لا تكون إلا حالاً.

وقد ذهب ابن هشام في المغني إلى أنها تقع مفعولاً مطلقًا في الاستفهام، ونقل عن سيبويه قوله بظرفيتها، يقول: «وعندي أنها تأتي في هذا النوع [أي: الاستفهام] مفعولاً مطلقًا أيضًا، وأن منه [قوله تعالى]: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[٨]، إذ المعنى: أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ ربك؟،

(١) ٢/ ٤٢٢.
(٢) الملخص في ضبط قواعد العربية ٤٣٤ ـ ٤٣٥.
(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٨٤ ـ ٧٨٦.
(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٦ ـ ٣٠. وابن خروف هو: علي بن محمّد بن علي بن محمد، نظام الدين، أبو الحسن، المعروف بابن خروف الأندلسي النحوي. حضر من إشبيلية، وكان إمامًا في العربية، محققًّا مدققًّا. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ، وكان ذميم الأخلاق، لم يتزوجّ قط، وكان يسكن الخانات. أقرأ النحو بعدّة بلاد، وأقام بحلب مدّة، واختل عقله في آخر عمره. توفي سنة ٦٠٩هـ، وقيل: ٦٠٥، وقيل: ٦١٠. صنف: شرح كتاب سيبويه؛ و(شرح جمل الزجاجي). انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥.
(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ٣٢١.
(٦) ٣/ ١١٨ ـ ١١٩.
(٧) النحو الوافي، عباس حسن ٤/ ٥٢٩، الهامش (١).
(٨) الفيل: ١.

ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله [قوله تعالى]: ﴿**فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ**﴾[(١)]، أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخَّرًا عنها وعن (إذا)، ...

وعن سيبويه أن (كيف) ظرف، وعن السيرافي[(٢)] والأخفش أنها اسم غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أمورًا:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائمًا، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: (في أي حال) أو: (على أي حال)، وعندهما تقديرها في نحو: (كيف زيد): أصحيح زيد، ونحوه. وفي نحو: (كيف جاء زيد؟): أراكبًا جاء زيد؟، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: (على خيرٍ)، ونحوه، ... وعندهما على العكس [أي: الجواب: صحيحٌ أو سقيمٌ ـ مرفوع وليس مجرورًا]»[(٣)].

وقد ردّ ابن يعيش رأي سيبويه بقوله: «والصحيح أنها اسم صريح غير ظرف، ... ولو كانت ظرفًا لوقع البدل منها، والجواب عنها بالظرف، ألا ترى أن (أين) لما كانت ظرفًا، لم يجب عنها إلا بالظرف؟!»[(٤)].

---

(١) النساء: ٤١.

(٢) هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي. كان أبوه مجوسيًّا اسمه بهزاد، فسماه أبو سعيد عبد الله. وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن والفقه والفرائض. قرأ القرآن على ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، أخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان. له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، لم يسبق إلى مثله، وحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه؛ وله: الوقف والابتداء؛ وصنعة الشعر والبلاغة؛ وأخبار النحويين البصريين. توفي سنة ٣٦٨هـ. انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٢٨ ـ ٤٣٠.

(٣) المغني ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٤٠ ـ ١٤١.

٨. المواقع التي لا تحل فيها أسماء الاستفهام والشرط

أ. المرفوعات

- لما كان لأسماء الاستفهام والشرط الصدارة في الجملة، فإن أهم موقع إعرابي لا تحلّه هذه الأسماء هو: (الفاعل) و(نائب الفاعل)، ذلك لأن النحاة يشترطون فيه عدم الصدارة وعدم تقدّمه على عامله.
- كما أن النحاة يشترطون في عمل (إن) وأخواتها أن تتقدّم على معموليها، لذلك لا تقع أسماء الاستفهام والشرط معمولاً لِـ (إن) وأخواتها من الحروف الناسخة، لما لهذه الأسماء من حق الصدارة.
- وبفعل هذا الحق لا يمكنها أن تقع تابعًا أبدًا، إذ التابع لا يتقدّم على متبوعه.

فتلخص من جميع هذا أنها تحلّ في مواقع الرفع التالية:

١. الابتداء.
٢. خبر المبتدأ متقدّمًا عليه.
٣. اسمٍ لكان متقدّمٍ عليها.

ب. المنصوبات

إن حق الصدارة الذي ذكرناه لأسماء الاستفهام والشرط يمنعها من أن تقع في مواقع النصب التالية:

١. مستثنى، لعدم تصور مستثنى متقدّمًا على أداة الاستثناء.
٢. منادى، لعدم تصور المنادى متقدّمًا على أداة النداء، وكذلك لا يتصور أن تَسْتَفْهِم عمّن تناديه.
٣. اسمًا لِـ (لا) النافية للجنس، لما يشترطه النحاة من ضرورة تقدمها على معمولها.
٤. تابعًا للمنصوب، إذ لا يعقل تقدّم التابع على المتبوع.

٥. تمييزًا، لكونها مبهمة، وما يؤتى به كلفظ تمييز، يؤتى به للتوضيح ورفع اللبس، ولا يتصوّر من أداة استفهام أن ترفع لبسًا مّا.
٦. مفعولاً لأجله، لعدم إمكانية أن تقع أسماء الاستفهام والشرط في موقع تدل فيه على حدث يوضح سبب الفعل.
٧. اسمًا لِـ (إن) وأخواتها، لضرورة تقدّم (إن) وأخواتها على مدخولها.
٨. مفعولاً معه، لضرورة تقدّم واو المعية على المفعول معه.

وبالإضافة إلى الأسباب التي أوردناها أعلاه، فإنه بالاستقراء والتتبع لا تقع أسماء الاستفهام والشرط إلا في هذه المواقع: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه، الحال، خبر كان وأخواتها.

[*] خامسًا:

(ما) و(مَنْ) الاسميتان

أفردتُ عنوانًا خاصًّا لِـ (ما) و(مَنْ) الاسميتين لما لهما من مواقع إعرابية تختلف عمّا ذكرناه لهما في (الأسماء الموصولة)، وفي (أسماء الاستفهام والشرط)، حيث تأتيان بغير هذه المعاني الثلاثة.

١. معاني (ما) النحوية

يعدّد ابن عصفور الإشبيلي المعاني النحوية لِـ (ما)، فيقول: «(ما) تكون حرفية واسمية.

فالاسمية تنقسم قسمين: تامّة وغير تامّة. فغير التامّة هي الموصولة.

والتامّة تنقسم ثلاثة أقسام: نكرة موصوفة، وصفة، ونكرة غير موصوفة.

فالنكرة الموصوفة مثل: (مررتُ بما معجبٍ لك).

والصفة مثل قوله [من الوافر]:

عزمت على إقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[1]

---

(١) البيت لأنس بن مدركة في لسان العرب، مادة (صبح)، ولرجل من خثعم في: الكتاب: ١/ ٢٢٧؛ والخصائص ٣/ ٣٢؛ والجنى الداني ٣٣٤ و٣٤٠. **والشاهد فيه قوله:** (لأمرٍ ما) حيث جاءت (ما) =

وقولهم: «لأمرٍ ما جدع قصير أنفه»[١].

والنكرة غير الموصوفة تنقسم ثلاثة أقسام: قسمان باتفاق، وقسم فيه خلاف.

فالقسمان المتفق عليهما: أن تكون شرطًا، مثل قولك: (ما تفعلْ أفعلْ)، وأن تكون استفهامًا، مثل قولك: (ما صنعتَ؟).

والقسم الذي فيه خلاف هو أن تكون (ما) تعجبية، فسيبويه يجعلها نكرة غير موصوفة، والأخفش يجعلها موصولة»[٢].

وما ذكره ابن عصفور يؤيده ابن الحاجب، إذ يقول في كافيته: «و(ما) الاسمية: موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وتامّة، بمعنى شيء، وصفة»[٣].

والشواهد التي يذكرها النحاة من أقسام (ما) ـ غير الموصولة والاستفهامية والشرطية ـ قليلة، ما يجعل تحديد المواقع الإعرابية لِـ (ما) في هذه الأقسام صعبًا، بحيث لا يستند إلى كثير من الشواهد.

ولأنَّ (ما) ـ هنا ـ تقع صفة وموصوفة، فهي تعامل معاملة الأسماء المشتقة (الصفة) والجامدة (الموصوفة)، فتقع في المواقع الإعرابية التي تقع فيها هذه الأسماء.

فالصفة تقع صفة للمرفوع والمنصوب والمجرور، والموصوف يقع في محل رفع ونصب وجرّ.

ولكن ما ثبت للصفة هو ورودها صفة للمجرور على ما ذكره ابن عصفور من أمثلة أوردنا فيما سبق. وكذلك قد تقع صفة للمنصوب على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن

صفة تفيد التهويل والتعظيم، وقد ورد موضع الشاهد في كتاب سيبويه (لشيءٍ ما)، بينما ورد في بقية المصادر (لأمرٍ ما).

(١) انظر: مجمع الأمثال ٣/ ١٤٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨٢.

(٣) شرح الكافية ٣/ ١٣٤. وانظر أيضًا: منازل الحروف لأبي الحسن الرمّاني، ٣٥.

(ما) في الآية الكريمة: ﴿مَثَلاً مَّا﴾[١] صفة للمنصوب (مثلاً)، بخلاف بعض النحاة الذين ذهبوا إلى زيادتها في هذا مثل المورد[٢].

ووفق هذه الأمثلة، عندما تكون (ما) صفة، فإنها إما أن تكون:

- في محل جرّ صفة لمجرور.
- أو في محل نصب صفة لمنصوب.
- كما أنها قد ترد ـ قياسًا ـ صفة لمرفوع.

وفيما يخص (ما) في حال كونها موصوفة، فما يذكره ابن عصفور هو ورودها في محل جرّ بحرف الجر الباء، حيث ذكر لها المثال التالي: (مررتُ بما معجبٍ لك).

وقد تقع في موارد أخرى.

٢. («ما» التعجّبية)

من المعاني النحوية لِـ (ما) التي اهتمّ بها النحاة هو وقوعها ضمن صيغة التعجب (ما أفعله)، حيث اهتمّ النحويون بإعراب صيغتي التعجب: (ما أفعله) و(أَفْعِلْ به).

ولم يختلف النحاة حول المحل الإعرابي لِـ (ما) في صيغة التعجب الأولى، فاتفقوا على كونها في محل رفع مبتدأ.

ولكنهم اختلفوا في توجيه معناها.

فالسائد هو رأي سيبويه الذي يذهب إلى أنها بمعنى النكرة، وسُوِّغَ الابتداء بها لما تحمله من معنى التعجب، بينما يرى الأخفش أنها معرفة، وأنها اسم موصول، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم استفهام[٣].

---

(١) البقرة: ٢٦.
(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ١٣٥.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١ ـ ٣٣.

يقول ابن هشام في ذلك: «وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجرّدة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامّة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر، فموضعه الرفع، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة، فمحله الرفع، وعليهما [القول بموصوليتها أو كونها موصوفة] فالخبر محذوف وجوبًا، أي: شيء عظيم»(١).

وصيغة التعجب هذه صيغة قياسية، لا تتغير، لذلك فإن موقع (ما) فيها دائمًا هو الرفع على الابتداء.

[*] آراء بعض المحدثين حول إعراب ما التعجبية

صيغة التعجب صيغة إنشائية، وما يذكر من إعراب لهذه الصيغة (ما أفعله) يشعر وكأنها صيغة إخبارية.

كما أنها تعبير انفعالي يعبر من خلاله الإنسان عمّا يشعر به اتجاه ما يستغرب ويتعجب منه، وهذا معنًى لا تحققه التأويلات والتقديرات التي تفرضها الوجوه الإعرابية التي يقدّمها الدرس النحوي، لذلك واجهت هذه الوجوه بعض الاعتراضات من قبل بعض النحويين المحدثين، كنت قد وقفتُ على ثلاثة منها، أعرضها هنا تباعًا، وهي:

أ. رأي عبد السلام هارون

يقول عبد السلام هارون(٢) حول صيغة (ما أفعله) التعجبية: «إذا قيل: (ما أحسن زيدًا): اختلف النحويون في تخريج كلمة (ما)، فقال بعضهم: إنها موصولة، وقال آخرون:

---

(١) أوضح المسالك ٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١.

(٢) عبد السلام محمد هارون (١٣٢٧هـ ـ ١٤٠٨هـ): عالم باللغة والأدب، ينعت بـ (شيخ المحققين)، من أعضاء مجمعي اللغة العربية بالقاهرة وعمّان. ولد في الإسكندرية بمصر، وانتقل طفلاً إلى القاهرة بتعيين والده مفتشًا في القضاء الشرعي. حفظ القرآن وهو صغير، ودرس العلوم الدينية بالأزهر، ودخل دار العلوم وتخرج فيها عام ١٩٢٣، وعين مدرسًا في المدارس الابتدائية. ولما ظهر عليه نشاط أدبي بتحقيقه أربعة أجزاء من خزانة الأدب للبغدادي، اختير عضوًا في لجنة إحياء تراث أبي العلاء المعري. نقل عام ١٩٤٥ للتدريس في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وهي المرة الأولى في تاريخ مصر التي ينقل معلم من التعليم الابتدائي إلى التدريس الجامعي. اختير سنة ١٩٦٦ مع نخبة من أساتذة الجامعات لإنشاء جامعة الكويت، وتولى تأسيس ورئاسة قسم اللغة العربية وقسم الدراسات العليا بها حتى عام ١٩٧٥، ثم عين أمينًا عامًّا لمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٤. ألف: (معجم شواهد العربية)؛ و(تحقيق النصوص ونشرها)؛ و(الأساليب الإنشائية في النحو العربي)؛ وغيرها. وحقق: (كتاب سيبويه)؛ =

إنها استفهامية مشوبة بتعجب، ومنهم من قال: إنها نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها، وقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء.

والذي أرجحه من تلك الأقوال ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه: أنها استفهامية مضمنة معنى التعجب، وذلك لأمرين: أحدهما معنوي، والآخر صناعي.

أما المعنوي، فلأن أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن الاستفهام، تقول: (ما هذا الجمال!)، و(ما ذاك الحُسْن!).

وفي هذا الأسلوب يسأل المتعجب عن سبب الحسن، إشارة إلى أن للحسن أسبابًا كثيرة تستدعي السؤال.

وأما الصناعي ـ فلأنها وهي بمعنى الاستفهام ـ لا تحتاج إلى تقدير محذوف، وبمعنى الموصولة والنكرة الموصوفة تحتاج إلى تقدير الخبر، أي: (شيء عظيم). ولا يخفى ما في ذلك من التكلف.

وأمر آخر يدعم هذا الرأي فيما أرى؛ وهو مراعاة التناسق بين هذه الصيغة وأختها، أي: صيغة (أفعل به)، لتكون كل منهما صيغةً إنشائية من جهة اللفظ والمعنى معًا، أو من جهة اللفظ فحسب»[1].

وما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون يحتاج إلى مزيد من التأمل، ذلك أن التعجب حالة نفسانية قديمة، كما سيشير إلى هذه النقطة الدكتور فاضل السامرائي بعد قليل، ولذلك قد لا نسلّم معه أنها آتية من الاستفهام، وأن الاستفهام سابقٌ عليها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لعل كثيرًا من النحويين لم يذهب إلى القول باستفهامية (ما) ـ هنا ـ لمسألة مهمّة نشأت مع ظهور بوادر تأسيس علم النحو، حيث تُنقل بعض المرويات بأن سبب وضع علم النحو هو عدم تفريق بعض العامّة من الأعاجم ـ أو حتى من العرب ـ بين أسلوب التعجب والاستفهام، فَـ (ما أجملَ السماء) ـ بفتح لام (أجمل) ـ صيغة تعجّب، وفي حال ضمها تكون الجملة استفهامية.

و(الحيوان) للجاحظ؛ و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس وغيرها. انظر: ذيل الأعلام ١/ ١١٩ ـ ١٢٠؛ وتتمة الأعلام ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٤.

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ٩٦ ـ ٩٧.

ما استدعى من أبي الأسود أن يشدّ من همته لوضع أصول النحو العربي للحفاظ على لغة القرآن من اللحن، وهنا ينقل القِفْطي[١] في سبب وضع النحو القصتين التاليتين: «وقيل: إن ابنةً لأبي الأسود قالت له: «مَا أَشدُّ الحرّ!» ـ في يوم شديد الحرّ، فقال لها: إذا كانت الصقعاء[٢] من فوقك، والرمضاء من تحتك. فقالت: إنما أردت أن الحر شديد، فقال لها: فقولي إذن: «ما أشدَّ الحر».

وقيل: إنه دخل إلى منزله، فقالت له بعض بناته: «ما أحسنُ السماء!»، قال: «أيّ بُنَيّة، نجومُها»، فقالت: «إني لم أرد أي شيء منها أحسن، وإنما تعجبتُ من حسنها»؛ فقال: «إذًا فقولي: ما أحسنَ السماء».

فحينئذٍ وضع كتابًا[٣]»[٤].

لذلك قد يكون من الصعب تبني رأي الأستاذ هارون في هذه المسألة، وبخاصّة أن هذه التعبيرات الإنشائية ظهرت مع ولادة اللغة، لكونها انفعالات إنسانية، وتفاعلات اجتماعية يعيشها بني البشر في تعاملاتهم البينية، ولا يمكن الجزم بأصالة أحدها، وفرعية الآخر.

ب. رأي الدكتور فاضل السامرائي

يؤيد الدكتور فاضل السامرائي ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون فيما يرتبط بضرورة التفريق بين الأساليب الإنشائية والإخبارية في مسألة الإعراب، ويسجل ملحوظته هذه في إعراب هذه الصيغة، ولكن دون أن يعطي رأيًا أو توجيهًا إعرابيًّا بديلاً، بل يقترح ألاَّ تدخل مثل هذه التعبيرات عالم التوجيهات الإعرابية، يقول: «والنحاة يحللون

---

(١) هو: علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد بن موسى بن أحمد القِفْطي، أبو الحسن، يعرف بالقاضي الأكرم. صاحب تاريخ النحاة. ولد في ربيع سنة ٥٦٨ بـ (قِفْط) وهي بلدة بالصعيد الأعلى بمديرية قنا، تبعد قليلاً عن الشاطئ الشرقي للنيل، وكان جمّ الفضل، كثير النبل، عظيم القدر، إذا تكلم في فن من الفنون ـ كالنحو واللغة والقراءات والفقه والحديث والأصول والمنطق وغيرها ـ قام بها أحسن قيام. صنف: إصلاح الخلل الواقع في الصحاح للجوهري؛ والضاد والظاء؛ وتاريخ النحاة؛ وتاريخ مصر. توفي سنة ٦٢٤هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٧٧؛ ومعجم الأدباء٥/ ٢٠٢٢ ـ ٢٠٣٦.

(٢) الصقعاء هي: الشمس.

(٣) وورد في لسان العرب: «فحينئذٍ وضع باب التعجب».

(٤) إنباه الرواة ١/ ٥١.

(ما أفعل) هذا إلى أصول متعدّدة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب، فأكثرهم يجعل (ما) اسمًا بمعنى (شيء)، و(أفعل) ماضيًا، والمتعجب منه مفعوله، وتقدير الكلام في: (ما أحسن عبدَ الله): (شيءٌ أحْسَنَ عبدَ الله)، أي: شيء جعل عبد الله حسنًا، ثم نُقِلَ إلى معنى التعجب، وانمحى معنى الجَعْلِ.

وقال آخرون: إن (ما) موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، أي: الذي أحسن عبد الله موجود.

وقال آخرون: (ما) استفهامية، وما بعدها خبرها.

والأقرب إلى الصواب أن يقال: أن هذه عبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم، ثم إن التعجب انفعال قديم في نفس البشر، والأظهر أنه وضعت له صيغة ابتداءً، لأن الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق.

ولعل الذي ألجأهم إلى هذا هو الإعراب، فالنحاة يرون ضرورة إعراب كل تعبير، ولو ألجأهم إلى مسخ التعبير وإفساده.

ونحن نرى أنه لا داعي لإعراب كل تعبير، فهناك تعبيرات لا داعي لإعرابها، بل يكتفى بوصفها، وهذا منها، أو يعرب على صورة أخرى ليس فيها مثل هذا التمحل»[(١)].

ج. رأي الدكتور محمد حماسة

تختلف النظرة والزاوية التي نظر من خلالها الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عن نظرتي كل من هارون والدكتور السامرائي، حيث نظر إلى إعراب صيغتي التعجب بأنهما تعبيران ثابتان «مسكوكان» لا يتغيران، ومن أجل ذلك يقترح لهما إعرابًا خاصًّا بهما، يقول: «يعنينا من كل هذا أن النحاة اختلفوا في تحليل هذه الجملة، ولأمر ما عبّر بعضهم عن نوعيها بِـ (صيغتي التعجب)، ومردُّ ذلك ـ فيما أرى هو تقسيم هذه الجملة إلى نوعين، أحدهما عدّوه جملة اسمية، وهو صيغة (ما أفعله)، والآخر عدّوه جملة فعلية، وهو صيغة (أفعل به)، وارتكبوا في سبيل ذلك كثيرًا من الافتراضات حتى يستقيم لهم ما أرادوا، وقد

(١) معاني النحو ٤/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

اتفقوا من وراء ذلك على أن الجملة التعجبية (وهذا تعبير الزمخشري) لا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير ولا فصل إلا بأشياء محدودة، وهذا كله يؤكد أنها تركيب مسكوك، كالأمثال التي لا تغير ـ على حدّ تعبير الدكتور تمام حسّان، ويؤكد هذا قول سيبويه عن (أحسن) في قولنا: (ما أحسن عبد الله): «فإنما أجريته ـ يعني أحسن ـ في هذه المواضع مجرى الفعل في عمله، وليس كالفعل، ولم يجئ على أمثلته ولا إضماره ولا تقديره ولا تأخيره ولا تصرّفه، وإنما هو بمنزلة (لَدُنْ غُدْوَةً)، و(كم رجلاً)، فقد عملا عمل الفعل، وليس بفعل ولا فاعل»[١].

ومؤدّى كلام سيبويه أنه تعبير مسكوك يلزم طريقًا واحدة في الإفصاح.

ولهذا كله، سوف نكتفي في إعراب هذه الجملة بما رآه الدكتور تمام حسّان حتى يكون ذلك وضعًا للأمور في موضعها الصحيح، فعبارة: (ما أجمل السماء) نعربها على الوجه التالي:

(ما): أداة تعجب.
(أجمل): خالفة تعجب.
(السماء): متعجَّب منه منصوب.

وعبارة: (أَجْمِلْ بالسماء) نعربها على الوجه الآتي:
(أجمل): خالفة تعجب.
الباء: حرف جرّ.
(السماء): متعجب منه مجرور بالباء»[٢].

وبناءً على هذه الآراء الثلاثة، نجد أن بعض المحدثين من النحويين يذهب إلى أن لِـ (ما) موقعًا يختلف عمّا هو متعارف عليه في الدرس النحوي، فالأستاذ عبد السلام هارون يراها استفهامية، وهي عندئذٍ تكون في محل رفع مبتدأ، بينما لا يرى الدكتور السامرائي أن لها محلاًّ إعرابيًّا، ويعربها الدكتور حماسة إعرابًا يتبنى فيه نظرية الدكتور تمام حسّان، التي قسم فيها الكلمة العربية والجملة إلى تقسيمات تختلف كثيرًا عن التقسيم المتداول، كنا قد أشرنا إليها في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة، فأعرب (ما) هنا (أداة تعجب)، وهي

(١) الكتاب ١/ ٤٩.
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة ١٠١ ـ ١٠٢.

بهذا لا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن الدكتور تمام حسّان كان قد ألغى الإعراب المحلّي من نظريته هذه.

٣. أقسام (مَنْ) ومواقعها الإعرابية

بخلاف (ما)، لا تكون (مَنْ) إلاَّ اسمية، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام، ذكرنا منها ثلاثة فيما مضى، هي: الموصولة، والاستفهامية، والشرطية.

وبقي منها النكرة الموصوفة.

يقول ابن الشجري معدِّدًا أقسام (من): «وهي أربعة [أقسام]:

أحدها: أنها تكون شرطية، ...
والقسم الثاني: أن تكون استفهامية، ...
والثالث من أقسامها: أن تكون موصولة، ...

والقسم الرابع: أن تكون (مَنْ) نكرة بمعنى: (إنسان) أو (ناس)، وتلزمها الصفة بمفرد أو بجملة، قال عمرو بن قميئة [من السريع]:

يـــا رُبَّ مَـــنْ يـــبغض أذوادنـــا رُحْـــنَ عـــلى بغضـــائه واغتـــدَيْنْ[1]

أراد: (يا رُبَّ إنسانٍ يبغض أذوادنا)، ...

وزاد الكسائي[2] في معاني (مَنْ) قسمًا آخر، فزعم أنها قد جاءت صلة، يعني زائدة، وأنشد في ذلك [من البسيط]:

(١) ورد هذا البيت لعمرو بن قميئة في: الكتاب ٢/ ١٠٨؛ وبلا نسبة في: شرح المفصل ٢/ ٤١٢؛ والمقتضب ١/ ٨١. **والشاهد فيه قوله:** (رُبَّ مَنْ) حيث دلَّلَ ذلك على مجيء (مَنْ) نكرة؛ لأن (رب) لا تدخل إلا على النكرات، والجملة بعد (من) صفة لها.

(٢) هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، أبو الحسن، الكسائي. من ولد بهمن بن فيروز، مولى بني أسد. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. سمي بالكسائي لأنه أحمد في كساء، وقيل لغير ذلك. صنف: معاني القرآن؛ ومختصرًا في النحو؛ والقراءات؛ والنوادر: الكبير والأوسط والأصغر؛ والعدد؛ والهجاء. توفي بالري سنة ١٨٢، وقيل: ١٨٣، وقيل: ١٨٩هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٧٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٧ ـ ١٣٩.

إن الـــزبير ســـنام المجـــد قـــد علمـــت ذاك العشـــيرة والأثْـــرَونَ مَـــنْ عَـــدَدًا[١]

قال: أراد: والأثرون عددًا، وقال غيره معناه: والأثرون مَن يعد عددًا، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر منه، كما تقول: (ما أنت إلا سيرًا)، فَـ (مَنْ) في هذا القول نكرة موصوفة بالجملة المحذوفة، فالتقدير: والأثرون إنسانًا يعدّ»[٢].

ويشير إلى هذه الأقسام الرضي في شرحه على الكافية، فيمثل لِـ (مَنْ) نكرة موصوفة بقوله[٣]: «والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله [من الكامل]:

فكفـــى بنـــا فضـــلاً عـــلى مَـــنْ غيرِنـــا حـــب النبـــي محمـــد إيانـــا[٤]

والجملة كقوله [من الرمل]:

رُبَّ مَـــنْ أنضـــجتُ غيظًـــا قلبَـــهُ قـــد تمنـــى ليَ موتًـــا لم يُطَـــعْ[٥]»[٦]

ومجيء (مَنْ) نكرة موصوفة لا يكون إلا في أمثلة مسموعة، وما ورد منها أنها أتت في محل:

- رفع مبتدأ، وذلك في مجيئها بعد (رب)، حيث يكون مدخول رب الظاهر في محل رفع مبتدأ، وذلك في الشاهد الشعري الأول والرابع.

---

(١) البيت ورد بلا نسبة في: مغني اللبيب ١/ ٤٣٤، وشرح شواهد المغني ٧٤٢. **والشاهد فيه قوله:** (من عددًا)، حيث يستدل بها الكسائي على مجيء (من) زائدة، بينما يستدل بها جمهور البصريين على أنها صفة. وقد ورد البيت في أمالي ابن الشجري ـ هنا ـ مبتدئًا بِـ (إن الزبير)، وفي المغني وشواهده بِـ (آل الزبير).

(٢) أمالي ابن الشجري ٣/ ٦٢ ـ ٦٥.

(٣) شرح الكافية ٣/ ١٣٦.

(٤) البيت لكعب بن مالك في: لسان العرب، مادة (منن)؛ ولحسان بن ثابت في: أمالي ابن الشجري، وللأنصاري في الكتاب ٢/ ١٠٥؛ والجنى الداني ٥٢. **والشاهد فيه قوله:** (مَنْ غيرِنا)، حيث أتت (غير) نعتًا لِـ (مَنْ)، للدلالة على مجيء (من) نكرة، وقد وصفت بمفرد.

(٥) البيت بلا نسبة في: شرح شذور الذهب ١٧٠، والمغني ١/ ٤٣٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٤١٣. والشاهد فيه قوله: (رب من أضجتُ غيظًا قلبه)، حيث أتت (من) نكرة موصوفة بجملة، والدليل على تنكيرها مجيئها بعد رب، حيث لا تدخل رب إلا على النكرات.

(٦) شرح الكافية ٣/ ١٣٦ ـ ١٣٨.

- مفعول به ثانٍ لِـ (علم)، في الشاهد الشعري الثاني.
- مجرور بحرف الجر، في المثال الثالث.

[*] سادسًا:

الأعلام المبنية

١. تعريف العَلَم

أ. لغة

الأعلام جمع (عَلَم)، و(العَلَم) مأخوذ من العلامة والسِّمَة، فالعَلَم:

- «العلامة والأثر، ... والشيء المنصوب في الطريق يُهْتَدَى به.
- والعَلَم: رسم في الثوب،
- والعلم: سيّد قومه»[1].

وتستعمل اليوم كثيرًا بمعنى أسماء الأشخاص والأماكن، كما هو معناها في الاصطلاح النحوي.

ب. نحويًا

عرفه ابن الحاجب بقوله: «العَلَم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد»[2].

---

(١) المعجم الوسيط، مادة (علم).
(٢) شرح الكافية ٣/ ٣٢٦.

وقال الرضي شارحًا تعريف ابن الحاجب: «قوله: «بوضع واحد» متعلق بِـ «متناول»، أي: لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد، بل إن تناول ـ كما في الأعلام المشتركة ـ فإنما يتناوله بوضع آخر، أي: بتسمية أخرى، لا بالتسمية الأولى»(١).

أما ابن هشام فعرّفه بأنه: «ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه»(٢).

والتعريف الحديث للعَلَم أسهل وأقرب للتناول من التعريفات السابقة، فقد عرّفه معجم الخليل بقوله: «اسم العلم ـ اصطلاحًا ـ: أحد أنواع المعارف، وهو ما يدلّ على المعيَّن، بحسب وضعه، بلا قرينة، نحو: فاطمة، دمشق، ويقابله: اسم الجنس»(٣).

٢. أنواع العلم

ينقسم العلم باعتبارات عدّة، ما يهمنا منها انقسامه باعتبار الإفراد والتركيب، يقول ابن هشام: «وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعدِّدة:

فينقسم ـ باعتبار تَشَخُّصِ مسمّاه وعدم تشخصه ـ إلى قسمين: علم شخص وعلم جنس، ...

وباعتبار ذاته إلى: مفرد ومركب، فالمفرد كَـ (زيد) و(أسامة)، والمركّب ثلاثة أقسام:

١. **مركب تركيب إضافة**، كَـ (عبد الله)، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائمًا.
٢. **ومركب تركيب مزجٍ**، كَـ (بعلبكّ) و(سيبويه)، وحكمه أن يعرب بالضمّة رفعًا وبالفتحة نصبًا وجرًّا، كسائر الأسماء التي لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختومًا بِـ (ويه)، كَـ (بعلبك)، **فإن ختم بها بني على الكسر، كَـ (سيبويه)**.

---

(١) م. ن.
(٢) قطر الندى ٩٨.
(٣) ص ٦١. وانظر: المعجم المفصل في النحو العربي ٢/ ٦٨٥.

٣. **ومركب تركيب إسناد،** وهو ما كان جملة في الأصل، كَـ (شاب قرناها)، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئًا، بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل»[(١)].

فالمبني من هذه الأقسام العلم المركب تركيب مزجٍ، ختم بِـ (ويه)، حيث يبنى على الكسر.

وقد عدّ المبرِّد أن (ويه) عبارة عن اسم صوت أعجمي أضيف إليه الجزء الأول من المركب المزجي، فَـ (عمرويه) هي (عمرو) أضيف إلى الصوت (ويه)، فاستحقّ بذلك البناء، يقول في ذلك: «هذا باب الاسم الذي تُلْحِقُه صوتًا أعجميًّا، نحو: (عمرويه) و(حمدويه) وما أشبهه، ...

اعلم أن الاسم الأعجمي الذي يلحق الصدر مجراه مجرى الأصوات، فحقّه أن يكون مكسورًا بغير تنوين ما كان معرفة»[(٢)].

وقد نص سيبويه على بنائه بقوله: «و(عمرويه) في المعرفة مكسور في حال الجرّ والرفع والنصب غير منون»[(٣)].

[*] النحاة واستقراء المبنيات من الأعلام

لم تتفق كلمة النحويين فيما يخص المبني من الأعلام، ففي حين يتفقون على بناء العلم المركب تركيبًا مزجيًّا المختوم بِـ (ويه)، نراهم غير دقيقين ومضطربين في تحديد موقفهم من المركب المزجي من النوع الآخر، الذي ينضمّ فيه اسم إلى اسم.

وفي هذه النقطة يشرح الدكتور إبراهيم السامرائي هذا الارتباك لديهم، فيقول: «اهتمّ النحويون بإعراب العَلَم في حال تركيبه، فذكروا:

(١) قطر الندى ٩٨ ـ ٩٩.
(٢) المقتضب ٣/ ١٤٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٠٢.

أن ما كان مركبًا تركيب مزج يعرب إعراب ما لا ينصرف، نحو: (جاءني بعلبكُ)، و(رأيت بعلبكَ) و(مررتُ ببعلبكَ)، ويجوز فيه أيضًا البناء على الفتح.

ويجوز أن يعرب إعراب المتضايفين، فتقول: (جاءني حضرَموتٍ) و(رأيتُ حضرَموتٍ) و(مررتُ بحضرموتٍ).

أقول: إن تصرفهم في إعراب المركب المزجي وبنائه على النحو الذي أشاروا إليه يشعر باجتهاداتهم التي لم تُبْنَ على الاستقراء لما ورد في لسان العرب، وهذا ظاهر من الأمثلة التي مثلوا بها، فإن (بعلبك) وردت في أمثلتهم معربة غير منونة، كما وردت مبنية على الفتح، ولم يشيروا إلى من أعربها ولا إلى الذين درجوا على بنائها، ثم إن مثالهم لا يشعر أنهم استقروه من كلام العرب الفصيح. والذي يدل على أن مثالهم مصنوع: أن المشهور في (بعلبك) اسم موضع معروف من أمكنة بلاد العرب المعروفة [وليس علمًا على شخص، حتى يقال: جاءني ببعلبك].

ومثل هذا أقول في قولهم (حضرموت)، فقد ذكروا أنها تعرب إعراب المتضايفين، وهذا على طريقتهم في إرسال هذه الأحكام التي توحي أنهم استقروها استقراءً صحيحًا.

وعندي أن (حضرموت) لا تختلف عن (بعلبك)، فَلِمَ ذهبوا هذه المذاهب المختلفة؟!»[1].

وما يذكره الدكتور السامرائي نجد عليه شاهدًا واضحًا في كتاب اللباب لأبي البقاء العكبري، إذ يقول: «يجوز في (حضرموت) ونحوه ثلاثة أوجه:

أحدها: بناء الاسم الأول وإعراب الثاني، إلا أنه لا ينصرف في المعرفة، للتعريف والتركيب، ...

والوجه الثاني: أن تضيف الأول إلى الثاني، فتعربهما، إلا أن (كرب) [من معديكرب] لا ينصرف؛ لأنه مؤنث معرفة، ومنهم من يصرفه، فيجعله مذكرًا. وأما ياء (معدي) فساكنة بكل حال؛ لأن الكلمتين صارت كالواحدة. فلو حرّكت لتوالت الحركات، وثقلت، خصوصًا في الياء بعد الكسرة.

(١) النحو العربي .. نقد وبناء ٧٧.

والوجه الثالث: أن تبنيهما لتضمنهما معنى حرف العطف كـ (خمسة عشر)»[١].

فكل هذه الأوجه التي يذكرها العكبري، لا يؤيدها بأي شاهد مسموع، بل مجرّد اجتهادات صناعية صِرْفَة.

٣. المواقع الإعرابية للأعلام المبنية

بما أن هذه الأسماء هي أعلام، فإنها تقع في جميع المواقع الإعرابية التي تقع فيها الأعلام الأخرى، **ففي المرفوعات**: تقع فاعلاً، ونائبًا عن الفاعل، ومبتدأ وخبرًا واسمًا لِـ (كان) وخبرًا لِـ (إن)، ومعطوفًا على مرفوع، وبدلاً منه، وتوكيدًا لفظيًا للمرفوع.

ولا تقع نعتًا؛ لأنه لا ينعت بالأعلام.

وفي المنصوبات تقع: مفعولاً به، ومستثنى، ومنادى، واسمًا لِـ (إنَّ) وأخواتها، ومعطوفًا على منصوب، وبدلاً منه، وتوكيدًا لفظيًّا له.

كما أنها تقع مجرورًا بحرف الجرّ ومضافًا إليها وتابعًا للمجرور (معطوفًا وبدلاً وتوكيدًا).

(١) اللباب ١/ ٥١٨ ـ ٥١٩.

[*] سابعًا:

ألفاظ الكناية المبنية

١. تعريف ألفاظ الكناية

أ. لغة

الكناية من الفعل (كَنَى)، قال عنه الأزهري: «كنى فلان عن الكلمة المستفحشة يكني: إذا تكلّم بغيرها مما يستدل به عليها، نحو: الرفث والغائط ونحوه»[(١)].

ويقول ابن يعيش ـ مفصِّلاً ـ: «الكناية: التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه، لضرب من الاستحسان، نحو قوله تعالى: ﴿**كَانَا يَأْكُلاَنِ الطَّعَامَ**﴾[(٢)]، كنى به عن قضاء الحاجة، إذ كان أكل الطعام سببًا لذلك. ومثله قوله تعالى في جواب قول قوم هود ـ صلوات الله عليه ـ لهود: ﴿**إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[(٣)]، فكنى عن تكذيبهم وأحسن، ... وهو مأخوذ من (كنيت عن الشيء) إذا عبرت عنه بغير الذي له. ومنه: (الكُنْيَة)؛ لأنها تورية عن الاسم.

(١) تهذيب اللغة، مادة (كنى).
(٢) المائدة: ٧٥.
(٣) الأعراف: ٦٦ ـ ٦٧.

[ب. نحويًّا]

والغرض هنا [في النحو] الكنى المبنية، فمن ذلك: (كم)، وهي كناية عن العدد المبهم، تقع على القليل والكثير والوسط، ..

وأما (كذا) فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة (كم)، ...

وأما (كيت) و(ذيت) فكنايتان عن الحديث المُدْمَج، كني بها عن الحديث، كما كني بِـ (فلان) عن الأعلام، وبِـ(هن) عن الأجناس، وهي مبنية، وفيها لغات تأتي بعدُ»(١).

وعرفها معجم الخليل بأنها: «التعبير عن مبهم من عدد أو حديث أو فعل أو عَلَم عاقل، نحو: (فعلتُ كذا) »(٢).

٢. مفردات ألفاظ الكناية

مفردات ألفاظ الكناية في النحو محدودة ومحصورة، وهي: (كم)، و(كذا)، و(كأين)، و(كيت)، و(ذيت)، و(بضع)، و(فلان)، و(فلانة)(٣).

وما يهمنا بحثه المبني منها، وهي: (كم) و(كذا) و(كأين) و(كيت) و(ذيت).

وبما أننا قد بحثنا المواقع الإعرابية لِـ (كم) بنوعيها الخبرية والاستفهامية قبلُ، فلا مدعاة إلى بحثها هنا، لذا سيكون حديثنا مقتصرًا على كلماتٍ أربع، هي: (كذا) و(كأين) و(كيت) و(ذيت).

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٦٥ـ ١٦٦.

(٢) الخليل ٣٣٢.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه.

٣. المواقع الإعرابية لألفاظ الكناية

أ. (كذا)

اختلف النحاة في (كذا)، هل هي كلمة واحدة أم كلمتان مكونتان من كاف التشبيه مع (ذا) الإشارية.

وكان قد تحدث ابن هشام عن استعمالاتها اللغوية والنحوية، فقال: «(كذا) ترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما (كاف التشبيه) و(ذا) الإشارية، كقولك: (رأيتُ زيدًا فاضلاً ورأيت عمرًا كذا)، ...

و[هذه] تدخل عليها (ها) التنبيه، كقوله تعالى: ﴿**أَهَكَذَا عَرْشُكِ**﴾[1].

والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيًّا بها عن غير عدد، ...

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيًّا عن العدد»[2].

إن المعنى الأول الذي أشار إليه ابن هشام لا علاقة له بما نحن بصدده، ذلك أن (كذا) فيه تكون كلمتين، لا كلمة واحدة، كما أنهما لا تؤديان معنى الكناية النحوية التي بينّا المراد منها في تعريفنا لألفاظ الكناية.

بينما المعنيان التاليان هما ما نبحث فيه هنا، و(كذا) فيهما تكون كلمة واحدة.

وقد عدَّد مصطفى الغلاييني هذه المواقع التي تقع فيها (كذا)، قال: «وهي تقع:

١. فاعلاً، نحو: (سافر كذا وكذا رجلاً).
٢. ونائب فاعل، نحو: (أكرِمَ كذا وكذا مجتهدًا).
٣. ومفعولاً به، نحو: (أكرمْتُ كذا وكذا عالمًا).

---

(١) النمل: ٤٢.
(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

٤. ومفعولاً فيه، نحو: (سافرتُ كذا وكذا يومًا)، و(سرت كذا وكذا ميلاً).
٥. ومفعولاً مطلقًا، نحو: (ضربت اللص كذا وكذا ضربة).
٦. ومبتدأ، نحو: (عندي كذا وكذا كتابًا).
٧. وخبرًا، نحو: (المسافرون كذا وكذا رجلاً)»[١].

ولم يشِر الغلاييني إلى وقوع (كذا) في محل جرّ، مع أنها قد تقع إما:

١. مجرورة بحرف جرّ، نحو: (مررتُ بكذا منزل).
٢. أو مجرورة بالإضافة، نحو: (وقع غضب الله على قوم كذا وكذا).

وقد صرّح أبو حيّان الأندلسي بوقوع (كذا) في محل رفع ونصب وجر[٢].

ب. (كأين)

تكتب هذه الكلمة بطريقتين في كتب النحو، ففي بعضها تختتم بياء منونة: (كَأَيٍّ)، والبعض الآخر يكتبها بإضافة نون بعد الياء: (كَأَيِّنْ).

وكما وقع الخلاف في تركيب (كذا) وإفرادها، وقع هذا الخلاف بشأن (كأين)، فهذا أبو حيَّان يوضح هذا الخلاف، بقوله: «وأما (كأين) فزعموا أنها مركبة من: كاف التشبيه، ومن (أي)، قيل: الاستفهامية، وحكيت فصارت كَـ (يزيد) ـ مسمًّى به، يُحْكَى، ويُحْكَمُ على موضعه بالإعراب، وقال ابن عصفور: «الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء»، وأجاز ابن خروف أن تكون مركّبة من كاف ـ التي هي اسم، ومن (أيٍّ) اسم على وزن (فَيْعَل)، ولم يستعمل هذا الاسم مفردًا بل مركبًا مع كاف التشبيه، وهو مبني على السكون من حيث استعمل في معنى (كم)، وقال بعض أصحابنا: ويحتمل أن تكون بسيطة»[٣].

وفي موضع لاحق يسرد أبو حيَّان المواقع الإعرابية لِـ (كأيِّن)، فيقول: «و(كأين) تكون:

(١) جامع الدروس العربية ٣/ ١٢٣.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٤.
(٣) م. س، ٢/ ٧٨٩.

١. مبتدأة، ولم تجئ في القرآن إلا مبتدأة، أو سائغًا فيها النصب على الاشتغال، [نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[٢]]،...

٢. وتكون مفعولة، نحو قوله [من الطويل]

وكـائِنْ رَدَدْنـا عـنكمُ مـن مـدجَّجٍ [يجـيء أمـام الألـف يَـرْدِي مقنَّعـا[٣]]

٣. والقياس يقتضي أن تكون في موضع نصب على المصدر.

٤. وعلى الظرف.

٥. وعلى خبر كان.

٦. وفي [كتاب] البسيط[٤]: أنها تكون مبتدأة وخبرًا ومفعولاً»[٥].

وفي مغني اللبيب أشار ابن هشام إلى أنها لا تقع في محل جرّ، قال: «والرابع [مما تخالف فيه (كأين) (كم)]: أنها لا تقع مجرورة، خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور، [حيث] أجازا: (بِكأي تبيع هذا الثوب)»[٦].

---

(١) آل عمران: ١٤٦.

(٢) يوسف: ١٠٥.

(٣) البيت لعمرو بن شأس، ورد في: الكتاب ٢/ ١٧٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣١٥؛ والكامل للمبرِّد ٣/ ١٢٥٢؛ والهمع ٤/ ٨٥. **والشاهد فيه قوله:** (وكائن رددنا)، حيث وقعت (كائن) ـ وهي لغة في (كأين) ـ في محل نصب مفعول به للفعل (رددنا).

(٤) صاحب كتاب البسيط هو: ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي الحسيني الذي صنّف ثلاثة شروح على الكافية في النحو لابن الحاجب، كبير ـ وهو المسمّى بالبسيط ـ، ومتوسط ـ وهو المسمى بالوافية، وهو المتداول ـ، وصغير. انظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٧.

والمؤلف هو: الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الإستراباذي، أبو الفضائل، ركن الدين. قدم مراغة، واشتغل على ملانا نصير الدين، فقدّمه نصير الدين، وصار رئيس الأصحاب بمراغة، وكان يجيد درس الحكمة. ولما توجه النصير إلى بغداد سنة ٦٧٢هـ، لازمه، فلما مات النصير في هذه السنة، صعد إلى الموصل، واستوطنها. درّس فيها بالمدرسة النورية، وفوض إليه النظر في أوقافها. شرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح، أشهرها المتوسط. توفي سنة ٧١٥هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٢ـ ٧٩٣.

(٦) ١/ ٢٤٧.

ج. (كيت) و(ذيت)

تشير معظم المصادر اللغوية إلى أن (كيت) و(ذيت) كنايتان عن الحديث، وقد أشرنا إلى هذا في بدء حديثنا عن ألفاظ الكناية، ولكن خليل بن أيبك الصفدي[١] (ت ٧٦٤هـ) يفرق بينهما، يقول: «يقولون: قال فلان: كيتَ وكيتَ، فيوهمون فيه، لأن العرب تقول: «كان الأمر كيت وكيت»، و«قال فلان ذيت وذيت»، فيجعلون (كيت وكيت) كناية عن الأفعال، و(ذيت وذيت) كناية عن المقال»[٢].

وما يقوله ابن أيبك الصفدي يعضده ما يذكره اللغويون في معاجمهم، فها هو الخليل يقول في العين: «يقال: (كان من الأمر كيت وكيت)»[٣].

والأمر نفسه ينقله الجوهري في الصحاح، والأزهري في التهذيب، إلا أن الأزهري يعلق بعد ذلك، يقول: «قال الليث: كان من الأمر كيت وكيت، وهذه التاء في الأصل: هاء، مثل: ذيت وذيت»[٤]، والأزهري هنا يعلّق على أن الأصل في تاء (كيت) هاء تحولت مع الاستعمال إلى تاء، وخففت الياء، كما حصل الأمر نفسه مع كلمة (ذيت)، ولا يفهم من كلامه أن (كيت) و(ذيت) يستعملان الاستعمال نفسه.

ولم أقف ـ فيما بين يدي من مصادر ـ على بيان المحلّ الإعرابي لهاتين الكلمتين، سوى أنه يفهم من حديثهم أنهما كلمتان تذكران كناية عن الحديث (ذيت وذيت) أو وصف لعمل معيَّن (كيت وكيت)، ولذلك من الممكن قياسًا أن تقعان في المواقع التالية:

١. مبتدأ، نحو: (فيه كيت وكيت من العيوب).
٢. خبر، نحو: (الأمر كيت وكيت من الأهمية).

---

(١) هو: خليل ابن الأمير عز الدين أيبك بن عبد الله الصفدي، ثم الدمشقي، صلاح الدين، أبو الصفاء. ولد سنة ٦٩٦هـ، وتوفي سنة ٧٦٤هـ بدمشق. من تصانيفه: (أعوان النصر في أعيان العصر) في التاريخ والتراجم؛ و(ألحان السواجع بين البادي والراجع) في مراسلاته؛ و(تذكرة الأدب) في ثلاثين مجلّدًا جمع فيه نوادر الأشعار ولطائف الأخبار نظمًا ونثرًا؛ و(تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) في اللغة. انظر: هدية العارفين ١/ ٣٥١. والأعلام ٢/ ٣١٥ـ٣١٦.
(٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٤٤٨.
(٣) ترتيب كتاب العين، مادة (كيت).
(٤) تهذيب اللغة، مادة (كيت).

٣. اسمًا لكان، نحو: (كان من حديثه ذيت وذيت)، وكما نقل معجم العين عن العرب قولهم: (كان من الأمر كيت وكيت).

٤. خبرًا لكان، نحو: (كان مجمل الحديث ذيت وذيت).

٥. خبرًا لِـ (إن)، نحو: (إن الأمر كيت وكيت).

٦. مفعولاً به، نحو: (فقد الرجل وعيه، فقال: ذيت وذيت).

٧. مجرورًا بحرف الجر، نحو: (حدثته بذيت وذيت).

٨. وقد يقع مستثنًى، نحو: (نقلتُ ما دار من حديث إلا ذيت وذيت منه).

٩. واسمًا لِـ (إن) وأخواتها، نحو: (إنَّ فيه كيت وكيت من الحيلة والمكيدة).

١٠. كما أنه من المواقع الثابتة لِـ (كيت) و(ذيت) ـ بما أنهما تأتيان متعاطفتين في غالب الأحيان ـ هو موقع العطف على مرفوع أو منصوب أو مجرور، فيما يخص الكلمة الثانية منهما.

[*] ثامنًا:

الظروف المبنية

١. بين الظرف والمفعول فيه

«التخصيص باتجاه الزمان أو المكان معنى نحوي يؤديه (المفعول فيه)، وقد اقترن مصطلح (المفعول فيه) بمصطلح (الظرف) في كتب النحو، وأول ما ينبغي أن نبدأ به هو التفريق بين هذين المصطلحين:

– **الظرف**: مصطلح نريد به طائفة من الألفاظ التي تدل على الزمان، أو تدل على المكان، من دون أية إشارة إلى معنى نحوي، أي: وظيفة نحوية تدل عليها هذه الألفاظ، ... [وقد] ارتبط مصطلح الظرف بمصطلح المفعول فيه، حتى لا نكاد نلمس فرقًا بينهما في بعض كتب النحو.

– **المفعول فيه**: مصطلح يدل على معنى نحوي، ووظيفة محدّدة من وظائف الظرف في النظم، ...

لذلك فإن اللفظة التي تدل على الزمان أو على المكان هي (ظرف) قبل النظم، وإذا دخلت في النظم ستؤدي معنى نحويًّا معينًا، وتقوم بوظيفة نحوية معينة حسب ذلك النظم، فقد تكون مسندًا إليه أو مسندًا، نحو: (يومنا يوم جميل)، أو فاعلاً، نحو: (قَرُبَ يوم الجمعة)، أو مفعولاً به، نحو: (أحب يوم الجمعة)، أو مضافًا إليه إضافة مباشرة، نحو: (امتحان اليوم صعب)، أو إضافة غير مباشرة، أي بواسطة الأداة (حرف الجرّ)، نحو: (لم أره منذ يومين).

ولكننا إذا قلنا: (يسافر زيد اليومَ)؛ فإن (اليوم) مفعول فيه، لأنه كناية عن الزمان (أي الظرف)، جاء متعلقًا بالمسند (يسافر)، وقد قيده وخصصه باتجاه تحديد زمن الحدوث في الفعل.

لذلك، فإن كل مفعول فيه ظرف، وليس كل ظرف مفعولاً فيه»[١].

كانت هذه المقدّمة ضرورية قبل البدء بسرد الظروف المبنية، ذلك أن الظرف ـ حسب ما بيّناه أعلاه ـ صفة لبعض الأسماء، وليس موقعًا ومحلاً إعرابيًّا، بينما الموقع الإعرابي هو المفعول فيه، الذي لا يحل فيه إلا الظرف من الأسماء.

ولذلك لا يعني أن تكون الكلمة ظرفًا أن تكون في محل نصب، بل قد تكون في محل رفع أو جرّ.

وهذا ما سنراه في الظروف المبنية التي سنعرضها بعد قليل، حيث يقع بعضها فاعلاً، أو مبتدأ أو حالاً أو مضافًا إليه، وغير ذلك.

٢. تعريف الظرف

قد أشرنا في النقطة السابقة إلى تعريف الظرف نحويًّا، ونورد هنا تعريفه لغويًّا، ونعطف عليه تعريفات اصطلاحية أخرى:

يقول الخليل في كتابه العين: «الظرف وعاء كل شيء، حتى الإبريق ظرف لما فيه.

والصفات نحو: (أمام) و(قدام) تسمى ظروفًا، تقول: (خلفك زيد)، إنما انتصب لأنه ظرف لما فيه، وهو موضع لغيره»[٢].

وقد عرفه المعجم المفصل في النحو العربي بأنه «اسم منصوب يدل على زمان الفعل أو مكانه، ويتضمّن معنى (في) باطراد. وإذا لم يتضمن معنى (في) فلا يكون ظرفًا، بل يكون إعرابه كسائر الأسماء المعربة، حسب ما يقتضيه العامل في الجملة»[٣].

---

(١) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، الدكتورة سناء البياتي، ٢٠٣ ـ ٢٠٤.
(٢) ترتيب كتاب العين، مادة (ظرف).
(٣) المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٦٠٢.

وهذا التعريف يساوي بين الظرف والمفعول فيه، حيث عبر عن الظرف بأنه «اسم منصوب»، والظرف كما بينّا ليس منصوبًا دائمًا.

وهذا ما وقع فيه معجم الخليل كذلك[(١)]، بينما تحاشى الوقوع في هذا أنطوان الدحداح في معجمه للغة النحو العربي، حيث عرف الظرف بأنه: «اسم غير متصرف يدل على الزمان أو المكان الذي يقع فيه الفعل، ويتضمن معنى (في) باطراد»[(٢)].

٣. المبنيُّ من الظروف

يعرض الدكتور محمد خير الحلواني للأسماء المبنية من الظروف، فعدد منها الأسماء التالية: الآن، وإذ، وإذا، وحيث، وعوض، وقط، ومذ، ومنذ[(٣)].

ولم يذكر كلاًّ من: لدى، ولدن.

وهذه الظروف ملازمة للبناء، وهناك من الظروف ما يبنى في بعض الحالات الخاصّة، مثل: (قبلُ) و(بعدُ)، إذا قطعتا عن الإضافة وغيرها، سنتناولها في بحثنا عن البناء العارض.

٤. المواقع الإعرابية للظروف المبنية

لقد بحث النحاة هذه الظروف، بما لم تبحث مواد نحوية أخرى بفارق كبير، بحيث لا يخلو مصدر نحوي ـ تقريبًا ـ من بحث مستقل لهذه المفردات.

وسأرتب مواد هذا العنوان ترتيبًا ألفبائيًّا، متناولاً في كل مادة ما أثير حولها من المسائل ذات العلاقة بالموقع الإعرابي لها، وهي كالتالي:

أ. (الآن)

«**الآن**: اسم يدل على الوقت الحاضر، نحو: (عدتُ إلى البيت الآن)»[(٤)].

---

(١) انظر: الخليل ٢٦٤.

(٢) معجم لغة النحو العربي ١٩٢.

(٣) النحو الميسر ١/ ٦٧.

(٤) المعجم المفصل في الإعراب، طاهر الخطيب، ٦١.

ويعرفه ابن هشام بأنه: «اسم لزمن حضر جميعه أو بعضه، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿**الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**﴾[1]، ... والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ**﴾[2]»[3].

و(الآن) من النادر أن يخرج عن كونه مفعولاً فيه، إلا في أحيان يدخل عليه فيها حرف الجرّ، يقول الأستاذ طاهر الخطيب في معجمه المفصل في الإعراب: «ويعرب (الآن): ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه، ...

وقد تدخل عليه حروف الجرّ، فيبنى على الفتح في محل جر بحرف الجر، نحو: (من الآن فصاعدًا سأنتظرك في المكتب)»[4].

لذا لا يقع (الآن) إلا في موقعين:

- في محل نصب مفعول فيه.
- وفي محل جر بحرف الجرّ.

ب. (إذ)

لم يقف النحويون على رأي واحد في (إذ)، بل اختلفوا حولها كثيرًا، فها هو المالقي[5] في رصف المباني يرى حرفيتها في جميع أحوالها، يقول: «اعلم أن (إذ) تكون حرفًا عند سيبويه ـ رحمه الله ـ في باب الشرط والجزاء، بشرط اقتران (ما) بها، ...

وكان حقًّا أن تكون في كل موضع حرفًا، إذ هي متوغلة في البناء، لا تخرج عنه أصلاً، وهذا شيء حقه في الحروف، وهو أصل فيها، ...

---

(١) البقرة: ٧١.
(٢) الجن: ٩.
(٣) شرح شذور الذهب ١٢٧.
(٤) ٦١.
(٥) هو: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي. قرأ النحو على أبي المفرّج المالقي، وتلا على أبي الحجاج بن ريحانة. صنّف: شرح الجزولية؛ وشرح مقرّب ابن هشام الفهري، وصل فيه إلى باب همزة الوصل. ورصف المباني في حروف المعاني، وهو من أعظم ما صنف، ويدل على تقدّمه في العربية. توفي سنة ٧٠٢. انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣؛ وهدية العارفين ١/ ١٠٣.

وغير سيبويه يجعلها ظرفًا على أصلها في غير باب الجزاء، ويضمنها معنى (إن)، كما يفعل بـ (متى) و(أين) ونحوهما من الظروف في الجزاء.

والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها، ولم يقم دليل على القطع باسميتها، كما دخل في غير باب الجزاء. فاعلمه»[١].

ولكن أكثر النحويين مع اسميتها، وبالخصوص في حال وقوعها في معنى الظرف، وهذا ما يذهب إليه سيبويه، الذي يفهم من كلامه أنه لا يراها تقع إلا ظرفًا، كما يشرح هذه النقطة الدكتور عبد العال سالم مكرم إذ يقول: «الناظر لكتاب سيبويه يرى أن (إذ) الاسمية لا تخرج عن الظرفية في رأيه. يقول: «و(إذ) ـ وهي لما مضى من الدهر»[٢].

ومعنى ذلك أن (إذ) الاسمية عند سيبويه لا تخرج عن الظرفية، ...

ويتبع نهج سيبويه في ظرفية (إذ) الجمهور، قالوا: «لا تكون إلاَّ ظرفًا، نحو [قوله تعالى]: ﴿**فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾[٣]، ﴿**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**﴾[٤]، ﴿**وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ**﴾[٥]»[٦].

وفي رأيي أن حصر (إذ) في الظرفية فقط حجر على الاتساع في المعاني، وتضييق على التنوع في الأساليب.

فهناك أساليب في العربية وضوحُ (إذ) فيها مفعولاً به أقوى من تقدير الظرفية فيها.

إن (إذ) اسم، وما الذي يمنع من الاتساع فيخرج عن دائرة الظرفية إلى دائرة المفعولية؟ وأيهما أَوْلَى: اللجوء إلى التقدير في الإعراب، أو الإعراب بدون تقدير؟

(١) رصف المباني ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٢) ٤/ ٢٢٩.
(٣) التوبة: ٤٠.
(٤) الزلزلة: ٤.
(٥) الواقعة: ٨٤.
(٦) اكتفى الدكتور مكرم بنسبة القول إلى الجمهور، دون الإشارة إلى المصدر.

أعتقد أن النحويين وضعوا في أصولهم النحوية: أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

فمن مجيء (إذ) مفعولاً به قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[(٢)].

ومع وضوح المفعولية في هاتين الآيتين نجد جمهور النحويين يقدرون فيقولون: «المفعول محذوف، و(إذ) ظرف، عامله ذلك المحذوف، والتقدير: (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم ...)»[(٣)].

... وكما تقع (إذ) مفعولاً به قد تقع بدلاً من المفعول به، والمثال على ذلك قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾[(٤)]، فَـ (إذ) بدل اشتمال من (مريم)»[(٥)].

والدكتور عبد العال سالم مكرم فيما ذهب إليه يؤيد كلاًّ من ابن هشام في المغني[(٦)] وأبا البقاء الكفوي في كلياته، على ما وقفتُ عليه من آراء في هذه المسألة، حيث يريا أنها تقع في المحالّ الإعرابية التالية:

١. أن تكون في محل نصب مفعول فيه.
٢. أن تكون في محل نصب مفعول به.
٣. أن تكون في محل جرّ مضاف إليه.
٤. أن تكون في محل نصب بدلاً من مفعول به.

يقول أبو البقاء الكفوي: «والحق أن (إذ) ـ وكذا (إذا) كلاهما من الأسماء اللازمة للظرفية، بمعنى أنهما يكونان في أكثر المواضع مفعولاً فيه، ...

و(إذ) يدل على وقتٍ ماضٍ، ظرفًا، نحو: (جئتك إذ طلع الفجر).

---

(١) الأعراف: ٨٦.
(٢) الأنفال: ٢٦.
(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/ ٢٠٧.
(٤) مريم: ١٦.
(٥) أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ١٩ ـ ٢١.
(٦) ١/ ١١٣.

ومفعولاً به، نحو [قوله تعالى]: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾، وكذا المذكورة في أوائل القصص، كلها مفعول به، بتقدير: (اذكر).

وبدلاً، نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾.

ومضافًا إليها اسم زمان صالح للحذف، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾»(١).

وكان أبو حيّان الأندلسي قد اعترض على ذلك ولم يقل إلا بالظرفية لِـ (إذ)، يقول: «وهي [أي: إذ] للظرف الماضي، لازمة الظرفية، فلا تكون فاعلة، ولا مبتدأة، إلا أن يضاف إليها اسم زمان يخصص مطلقها، نحو: (يوم) و(ساعة) و(ليلة)، أو يرادفها، نحو: حين.

وأجاز الأخفش والزجاج أن تقع مفعولاً بها، وتبعهما جماعة من المعربين، وخصوصًا في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾، وأختارُ ألاَّ تكون مفعولاً له»(٢).

وهو ما ذهب إليه أيضًا المرادي(٣) في الجنى الداني، يقول: «(إذ) المذكورة لازمة للظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، نحو: (يومئذ) و(حينئذ)، ولا تتصرف بغير ذلك»(٤).

[*] (إذ) بين الفجائية والحرفية

من المعاني التي تأتي عليها (إذ) أن تكون للمفاجأة، تقول: (بينما أنا جالس إذ جاء زيد)، وقد اختلف النحويون حولها، فمنهم من قال ببقائها على اسميتها، وكونها ظرف مكان، وبعضهم قال بحرفيتها.

---

(١) الكليات ٦٩ ـ ٧٠.
(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٢.
(٣) هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد، بدر الدرين، المعروف بِـ (ابن أم قاسم)، وهي جدته أم أبيه، واسمها زهراء. وكانت أول من جاءت من العرب، عرفت بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها. أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوري، وأبي زكريا الغماري، وأبي حيان. صنف: (شرح التسهيل)؛ و(شرح المفصل)؛ و(شرح الألفية)؛ و(الجنى الداني في حروف المعاني). توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٣٦.
(٤) الجنى الداني ١٨٧.

وقد أوضح المرادي هذا الخلاف دون أن يعطي رأيه فيه، ولعل ذلك راجع إلى أنه لا يرى خروجها عن معنى الظرفية، يقول: «الرابع [من حالات إذ]: أن تكون للمفاجأة، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد (بينا) و(بينما)، ...

واختلف في (إذ) هذه، فقيل: هي باقية على ظرفيتها الزمانية. وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم في (إذا) الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها. وذهب بعضهم إلى أنها زائدة»[(١)].

ويفهم من كلام ابن هشام أنه يرى ظرفيتها، وذلك في قوله: «وهي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد ـ أي زائد ـ؟ أقوال.

وعلى القول بالظرفية، قال ابن جنّي: «عاملها الذي بعدها»[(٢)].

وقد أخذ ابن هشام بسرد الآراء في العوامل التي تعمل فيها النصب على الظرفية، مما يقرّب أنه يرى ظرفيتها.

وما يختاره أبو حيان: «أنها باقية على ظرفيتها الزمانية»[(٣)].

بينما يصنفها الأستاذ يوسف الصيداوي[(٤)] على أنها حرف، وهو ما يراه الدكتور عبد العال مكرم في دراسته عن (إذ) في القراءات القرآنية، بعد أن ناقش آراء النحويين في هذه المسألة[(٥)].

ونخلص مما سبق حول موقع (إذ) الفجائية إلى أن من يرى من النحاة بقاءها على اسميتها يذهبون إلى أنها في محل نصب مفعول فيه، إما لأنها تدل على الظرفية الزمانية أو المكانية.

---

(١) م. س، ١٩٠.
(٢) مغني اللبيب ١/ ١١٥.
(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٤.
(٤) الكفاف ١/ ٣٩٦.
(٥) أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ٣٥ ـ ٣٧.

ج. (إذا)

لم يختلف النحاة في أساس اسمية (إذا) كما اختلفوا في (إذ)، فيتفقون على ظرفيتها الزمانية المستقبلية، متضمنة معنى الشرط[١].

ولا يذكرون لها إلاَّ محلين إعرابيين، وهما:

- أن تكون في محل نصب مفعول فيه.
- في محل جرّ بحرف الجر (حتى).

وقد عرض المرادي لهذين الموضعين بشيء من التفصيل، يقول: «(إذا) لفظ مشترك، يكون اسمًا وحرفًا، فإذا كانت اسمًا فلها أقسام:

الأول: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان، تتضمن معنى الشرط، ... نحو: (إذا جاء زيد فقم إليه)، ...

الثاني: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان، مجرّدة من معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**﴾[٢]، و﴿**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى**﴾[٣]، ...

الثالث: أن تكون ظرفًا، لما مضى من الزمان، واقعةً موقع (إذ)، كقوله تعالى: ﴿**وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ**﴾[٤]، وقوله: ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا**﴾[٥]، ...

الرابع: أن تخرج عن الظرفية، فتكون اسمًا، مجرورة بِـ (حتى)، كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا جَآؤُوكَ**﴾[٦]، وهو في القرآن كثير»[٧].

---

(١) الجنى الداني ٣٦٧.
(٢) الليل: ١.
(٣) النجم: ١.
(٤) التوبة: ٩٢.
(٥) الجمعة: ١١.
(٦) الأنعام: ٢٥.
(٧) الجنى الداني ٣٦٧ ـ ٣٧١.

ففي الأقسام الثلاثة الأولى تكون في محل نصب مفعولاً فيه، لأنها ظرف زمان، والقسم الأخير تكون في محل جر بحرف الجرّ (حتى).

وهذا القسم الأخير لم يتفق عليه النحويون، إذ يقول بعضهم باسمية حتى هنا، ولذا تكون (إذا) في محل نصب.

ولذلك يعقب المرادي بقوله: «فَـ (إذا) ـ في ذلك ـ فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون مجرورة بِـ (حتى)، واختاره ابن مالك.

والثاني: أن تكون (حتى) ابتدائية، و(إذا) في موضع نصب على ما استقر لها. وبه جزم أبو البقاء، وجوزه الزمخشري»[١].

وهذا ما يذكره أبو حيان، يقول: «وإذا دخلت (حتى) على (إذا) التي تقتضي جوابًا، فأجاز الزمخشري أن يكون (حتى) حرف ابتداء، وأن تكون جارة لِـ (إذا)، وقال أبو البقاء وصاحب البسيط: دخلت (حتى) على اسم معمول لغيرها، فَـ (حتى) في موضع نصب بالجواب، قال أبو البقاء: وليس لِـ (حتى) عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل.

وقال في البسيط: كأنك قلت في قولك: (اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك): (اجلس فإذا جاء ...)، واختار ابن مالك أن (إذا) مجرورة بِـ (حتى).

وقال محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع: ومن زعم أن محل (إذا) جرّ، فزعمه باطل، لأن (إذا) ظرف محض لا ينجرّ البتة، ولزوم دخوله على (إذا) مع امتناعه من دخوله على (إذ) دليل قاطع على أن الزمان الواقع بعده لا يكون إلا مستقبلاً. انتهى»[٢].

---

(١) م. س، ٣٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤١١.

[*] (إذا) الفجائية

من المعاني التي تتحملها (إذا) في تركيبها في الجمل ـ غير معنى الظرفية الزمانية ـ معنى المفاجأة.

وقد اختلف النحاة كثيرًا حول اسميتها في حال تحملها لهذا المعنى، فمنهم مَنْ رأى بقاء اسميتها، ومنهم من رأى حرفيتها.

يقول ابن هشام في بيان هذا الخلاف: «(إذا) تارة يقال فيها أنها ظرف مستقبل، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، ...

وتارة يقال فيها: حرف مفاجأة، وتختص بالجملة الاسمية، نحو [قوله تعالى]: ﴿**وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء**﴾(١)، وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان؟ أقوال»(٢).

ثم يبيّن هذه الأقوال في كتابه مغني اللبيب، يقول: «وهي حرف عند الأخفش، ويرجّحه قولهم: (خرجتُ فإذا إن زيدًا بالباب) ـ بكسر (إن)؛ لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرِّد، وظرف زمان عند الزجاج، واختار الأول ابن مالك، والثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة»(٣).

وقد عدَّها ابن الشجري حرفًا يدل على المكان، يقول: «وأما (إذا) المكانية فهي حرف استئناف، موضوع للمفاجأة، فجملة الابتداء والخبر تقع بعده، كقولك: (خرجتُ فإذا زيد جالس، المعنى: (فهناك زيد جالس)»(٤).

ومن قال بحرفيتها المالقي في رصف المباني، يقول هناك: «اعلم أن (إذا) تكون حرفًا في موضعين:

---

(١) الأعراف: ١٠٨.
(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٧ ـ ٦٨.
(٣) ١/ ١٢٠.
(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٤.

الأول: أن تكون للمفاجأة، كقولك: (خرجتُ فإذا الأسد خارج)، ...

الثاني: أن تكون جوابًا للشرط كالفاء»[(١)].

والمالقي ـ هنا ـ يفرّق بين (إذا) الفجائية، وبين (إذا) حين تأتي متصدّرة جواب الشرط في الجملة الشرطية، بينما يعدها بقية النحويين أن (إذا) في هذا الموقع فجائية، يقول ابن هشام في المغني: «الجملة الخامسة [من الجمل التي لا محل لها من الإعراب]: الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ (إذا) **الفجائية**»[(٢)].

وقد ذهب الرضي في شرحه على الكافية مذهبًا آخر في (إذا) الفجائية، حيث يذهب إلى أنها للعطف، يقول: «واخْتُلِفَ فيها، فنقل عن المبرِّد أنها ظرف مكان، ...

وقال الزجاج أن (إذا) المفاجئة ظرف زمان، ...

ونقل عن ابن بري[(٣)] أن (إذا) المفاجئة حرف، ...

وقال المازني: هي زائدة، وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها.

وقال أبو بكر مبرمان[(٤)]: هي للعطف، حملاً على المعنى، أي: (خرجت ففاجأتُ كذا)، وهو قريب»[(٥)].

---

(١) ١٤٩ ـ ١٥١.

(٢) المغني ٢/ ٥٣٤.

(٣) هو: عبد الله بن بري بن عبد الجبار، أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي. شاع ذكره واشتهر في الديار المصرية. قرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبد الملك الشنتريني، وتصدر للإقراء بجامع عمر. كان قيمًا بالنحو واللغة والشواهد، ثقة. قرأ على الجزولي، وأجاز لأهل عصره. صنف: (اللباب في الردّ على ابن الخشاب)؛ وحواشٍ على الصحاح. توفي سنة ٥٨٢هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١١٠ ـ ١١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣.

(٤) هو: محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر العسكري، المعروف بـ (مبرمان). ولد بطريق رامهرمز، وأخذ عن المبرد، وأكثر بعده عن الزجاج، وكان قيمًا بالنحو، أخذ عن الفارسي والسيرافي. وكان لا يُقْرِئُ كتاب سيبويه إلا بمئة دينار. وكان مبرمان مع علمه ساقط المروءة. له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، لم يتمّ. شرح كتاب الأخفش؛ و(النحو المجموع على العلل)؛ (العيون)؛ (التلقين). توفي سنة ٣٤٥هـ على ما ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء والسيوطي في بغية الوعاة، بينما ذكر القفطي أنه توفي في ٣٢٦هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٨٩ ـ ١٩٠؛ ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٢ ـ ٢٥٧٤؛ وبغية الوعاة ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٥) ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

ونخلص مما سبق أن النحاة متفقون على أن (إذا) تقع في محل نصب مفعولًا فيه، ومختلفون في وقوعها في محل جر بحرف الجرّ (حتى).

د. (حيث)

اتفقت كلمة النحويين على أن (حيث) ظرف مكان، يقول ابن هشام: «وهي للمكان اتفاقًا، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية، أو خفض بِـ (مِنْ)، وقد تخفض بغيرها، كقوله [من الطويل]:

[فشدّ ولم يفزع بيوتًا كثيرة]   لدى حيثُ ألقت رحلها أم قشعم[١]

وقد تقع (حيث) مفعولاً به وفاقًا للفارسي، وحمل عليه [قوله تعالى]: ﴿**اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾[٢]، إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان»[٣].

ووافق الأخفش في استعمالها للزمان ابن الشجري، يقول: «وقد استعملوها للزمان، وهو قليل، كقوله [من المديد]:

للفتى عقل يعيش به   حيث تهدي ساقه قدمه[٤]»[٥]

وعلى هذا يكون لِـ (حيث) أربعة مواقع إعرابية، هي:

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى. ورد في: لسان العرب، مادّة (قشعم)؛ همع الهوامع ٣/ ٢٠٨. وقد وردت (حيث) في هذه المصادر مسبوقة بحرف الجرّ (إلى)، بينما أوردها ابن هشام في المغني مسبوقة بالاسم الملازم للإضافة (لدى)، لتكون شاهدًا على أن (حيث) تقع في محلّ جرّ بالإضافة. **الشاهد فيه قوله:** (لدى حيث)، حيث جرّت (لدى) (حيث)، ففارقت (حيث) الظرفية. وهذا نادر.

(٢) الأنعام: ١٢٤.

(٣) المغني ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٤) البيت لطرفة بن العبد. ورد في: لسان العرب، مادّة (سوق)؛ شرح المفصل بلا نسبة ٣/ ١١٥؛ همع الهوامع ٣/ ٢٠٧. **والشاهد فيه قوله:** (حيث تهدي ساقه قدمه)، حيث جاءت (حيث) للزمان، والأكثر مجيئها للمكان.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٨.

١. في محل نصب مفعول فيه.
٢. في محل جر بحرف الجرّ (من).
٣. في محل جرّ بالإضافة (إضافة (لدى) إليها).
٤. في محل نصب مفعول به.

هـ. (عَوْضُ) و(قَطُّ)

قال أبو حيّان الأندلسي: «(قط): اسم مبني، وأصله التشديد، ... ويبنى على حركة، وهي الضمة، ويدل على ما تقدم من الزمان.

... ويقابله (عَوْضُ)، وهو الوقت المستعمل عمومًا، ... وهو ظرف، قالوا: (لا آتيك عوضَ العائضين)، كما تقول: (دهرَ الداهرين)، وكثر [استعماله] حتى أجروه مجرى القسم، فيحكم على موضعه بالنصب، ...

ويختص (قط) و(عوض) بالنفس، يقال: (ما فعلتُ قَطُّ)، و(لا أَفْعَلُهُ عَوْضُ)، ...

و(عوض) الظرف يبنى على الفتح والضم والكسر»[١].

من نص أبي حيان المتقدّم ندرك أن (عوض) و(قط) ظرفان للزمان متقابلان، الأول منهما للمستقبل والآخر للماضي.

وهذا ما يوضحه ابن هشام بقوله: «(قط) ـ بفتح القاف وتشديد الطاء وضمها ـ في اللغة الفصحى فيهن، وهي ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، نحو: (ما فعلته قط). وقول العامة: (لا أفعله قط) لحن.

والثاني: (عَوْض) ـ بفتح أوله وتثليث آخره ـ، وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، ... تقول: (لا أفعله عَوْضُ). فإن أضفته نصبته، فقلتَ: (عَوْضَ العائضين)، كما تقول: (دَهْرَ الداهرين)»[٢].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٥ ـ ١٤٢٦.
(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٥ ـ ٦٦.

وابن هشام يوضح في الفقرة الأخيرة من هذا النص أن (عوض) تبنى في حال قطعها عن الإضافة ـ وهو الشائع في استعمالها ـ، أما في حال إضافتها، فإنها تعرب وتظهر علامة النصب عليها، وهي الفتحة.

ومحلهما (قط) و(عوض) من الإعراب أن تكونا في محل نصب مفعول فيه، ولا تقعان في غير هذا المحل.

و. (لَدُنْ) و(لَدَى)

(لَدُنْ) ظرف مبني على السكون، يقول سيبويه فيها: «وجزمت (لَدُنْ) ولم تجعل كَـ (عند)»[1]، ويقصد سيبويه من لفظ (الجزم) هنا: البناء على السكون.

وقد تبنى على غير السكون، وذلك كلغةٍ من لغاتها، يقول ابن الشجري: «وفيها لغات: (لَدُنْ)، هو الأصل، و(لَدْنَ) ـ بسكون الدال وفتح النون ـ، و(لَدْ) ساكنة، و(لُدُ)، و(لُدْنْ) ـ مثل: (قُفْل)، فمن قال: (لَدُن)، فهي كَـ (عَضُد)»[2].

و(لدى) ظرف مكان، يقول ابن يعيش: «اعلم أن (لدى) ظرف من ظرف الأمكنة، بمعنى (عند)، وهو مبني على السكون»[3].

ثم ينفي ابن يعيش أن تكون (لدى) من (لدن)، يقول: «وليست (لدى) من لفظ (لدن)، وإن كانت من معناها؛ لأن (لدى) معتل اللام، و(لدن) صحيح اللام»[4].

وهذا بخلاف ما يقول به ابن منظور في لسان العرب، يقول: «لَدُنْ، وَلُدْنٌ، وَلَدْنٌ، وَلَدِنٌ، وَلَدُ ـ محذوفة منها [النون]، وَلَدَى ـ محولة. كلها ظرف زماني ومكاني، معناه (عند)»[5].

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٨٦.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٣.
(٣) شرح المفصل ٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٤) م. ن.
(٥) لسان العرب، مادة (لدن).

وقد عقد ابن هشام عنوانًا خاصًّا يفرق فيه بين (لدن) و(لدى) و(عند)، نقله عنه السيوطي، إذ «قال ابن هشام: يفترقْنَ من ستة أوجه:

١. لا تكون (عند) و(لَدُنْ) إلا إذا كان المحل ابتداء غاية، نحو [قوله تعالى]: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[1]، بخلاف (لدى).
٢. ولا تكون (لَدُن) فضلة، بخلافهما [لدى وعند].
٣. وَجَرُّ (لدن) بِـ(من) أكثر من نصبها، وجرّ (عند) كثير، وجرّ (لدى) ممتنع.
٤. وهي [أي: لدن] مبنية، وهما [أي: لدى وعند] معربان ...»[2].

وفي هذا النص يتبين أن ابن هشام يرى بناء (لدن)، وإعراب (لدى)، بخلاف ما نقلناه عن ابن يعيش من بنائها على السكون، وهو الرأي الذي يذهب إليه الرضي، يقول: «وأما (لدى) ـ وهو بمعنى (عند) ـ فلا دليل على بنائه»[3].

ويتبين مما مضى أن (لدن) ظرف مبني على السكون تقع في محل:

- نصب مفعول فيه.
- جرّ بحرف الجر (من).

أما (لدى) فالنحاة بين قائل ببنائها، وبين قائل بإعرابها، فمن قال ببنائها فهي مبنية في محل:

- نصب مفعول فيه.
- ولا تقع مجرورة أبدًا ـ كما هو صريح قول ابن هشام قبل قليل.

---

(١) الكهف: ٦٥.
(٢) الأشباه والنظائر ٤/ ٤٦ ـ ٤٧.
(٣) شرح الكافية ٣/ ٣٠٣.

ز. (مذ) و(منذ)

[*] بين الاسمية والحرفية

تثبت المصادر النحوية واللغوية على أن لِـ (مذ) و(منذ) استعمالين، فتستعملان مرة حرفين من حروف الجرّ، فيجران ما يليهما من أسماء، وتستعملان مرة أخرى اسمين دالين على الزمان.

يقول أبو علي الفارسي: «(مذ) و(منذ) يجوز أن يكون كل واحد منهما اسمًا، ويجوز أن يكون حرفًا جارًّا. والأغلب على (مذ) أن تكون اسمًا؛ للحذف [أي: لحذف النون فيها]»(١).

ويشرح أبو البقاء العكبري معنى كل واحد منهما في حال حرفيته واسميته، يقول: «وهما حرفان في موضع، واسمان في موضع. فإذا كان معناهما (في) فهما حرفان. وإذا كان معناهما تقدير المدّة وابتدائها، فهما اسمان.

إلا أن الأكثر في (مذ) أن تستعمل اسمًا، والأكثر في (منذ) أن تستعمل حرفًا. وعلة ذلك أن أصل (مذ): (منذ)، فحذفت نونها، والحذف تصرّف، وذلك بعيد في الحروف»(٢).

وقد وجد الفارسي وأبو البقاء العكبري وغيرهما أن سبب كثرة استعمال (مذ) اسمًا بالمفاضلة بينها وبين (منذ) التي يغلب استعمالها حرفًا من حروف الجر هو حذف النون من (مذ)، الذي يعدّ تصرفًا في الكلمة، والتصرف يكون في الأسماء وليس في الحروف.

ولكن ابن عصفور ـ الذي أسهب في بحث (مذ) و(منذ) في شرحه على جمل الزجاجي ـ يرى أن السبب آتٍ من طبيعة الاستعمال العربي لهذين اللفظين، يقول: «وإذا تبين أن الغالب عليها [أي: مذ] الاسمية، وأن (منذ) الغالب عليها الحرفية، فينبغي أن تبين نسبة اللغات.

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٦١.
(٢) اللباب ١/ ٣٦٩.

فجميع العرب تتكلم بِـ (مذ) المحذوفة من (منذ)، ولا يتكلم بِـ (منذ) إلا أهل الحجاز خاصّة، فأهل الحجاز يتكلمون بِـ (مذ) و(منذ)، وغيرهم لا يعرفون (منذ).

فَـ (مذ) في جميع لغات العرب تجرّ الحال [أي: الزمن الحاضر]، وبنو تميم يرفعون بها الماضي ويجيزون فيها الجرّ، وأهل الحجاز يجرون بها الماضي، وبعضهم يرفع بها الماضي. و(منذ) لا يتكلم بها إلا الحجازيون خاصّة، فهي عندهم تجرّ الحال، والماضي عندهم مجرور، وبعضهم يرفعه، فحصل بهذا أن (مذ) الغالب عليها الاسمية، لأن بني تميم لا يجيزون في الماضي معها إلا الرفع، وبعض الحجازيين يرفع بها. فالغالب فيها الاسمية.

و(منذ) لا يتكلم بها إلا الحجازيون، وهي جارّة للحال أبدًا، وتجرّ الماضي عندهم، والأقل هو الذي يرفع بها الماضي، فقد ثبت ما قلت»[1].

ويؤيد ما ذكره ابن عصفور ما نقله الرضي في شرحه على الكافية، يقول: «قال الأخفش: (منذ) لغة أهل الحجاز، وأما (مذ) فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز»[2].

[*] المحل الإعرابي لِـ (مذ) و(منذ)

لا تختلف المدرستان البصرية والكوفية في أن المحل الإعرابي لِـ (مذ) و(منذ) الاسميتين هو الرفع على الابتداء، ولكنهما يختلفان بعد ذلك في تحديد الخبر، فالبصريون على أن ما تدخلان عليه من جمل هي الخبر، بينما يذهب الكوفيون ـ في حال دخلتا على اسم مرفوع، أن يكون فاعلاً لفعل محذوف، يقول الأنباري في الإنصاف: «ذهب الكوفيون إلى أن (مذ) و(ومنذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما، ارتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما»[3].

ويؤكّد الواسطي الضرير على «أنهما لا يقعان إلا مبتدأين»[4].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٣.
(٢) شرح الكافية ٣/ ٢٩٣.
(٣) الإنصاف ١/ ٣٨٣.
(٤) شرح اللمع في النحو ٩٨.

بينما ابن هشام يذهب إلى أن لهما إعرابين، فعندما تدخلان على مفرد مرفوع، يكون محلهما الرفع على الابتداء، وحينما تدخلان على جملة ـ فعلية أو اسمية ـ يكونان في محل نصب مفعول فيه[(١)].

٥. المواقع التي لا تحل فيها الظروف المبنية

ممّا بسطناه سابقًا، نرى أن جميع الظروف التي استعرضناها تقع:

١. مفعولاً فيه، وهذا المحل الإعرابي مشترك بينها جميعًا.
٢. مجرورة بحرف الجر، لكل من: (الآن، وإذا، وحيث، ولدن).
٣. مضافًا إليها، وذلك لكل من: (إذ، وحيث ـ مع لدى خاصّة ـ).
٤. مفعولاً به، وذلك لكل من: (إذا، وحيث).
٥. مبتدأة، وذلك لكل من: (مذ، ومنذ).
٦. بدلاً من منصوب، لِـ (إذ).

ولا تقع في المواقع الإعرابية الباقية.

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢. وأوضح المسالك ٣/ ٦٠ ـ ٦٤.

[*] تاسعًا:

بعض أسماء الأفعال

١. تعريف اسم الفعل

عرف كل من معجم الخليل والمعجم المفصل في النحو العربي اسم الفعل بأنه: «اسم يدلّ على فعل معين، ويتضمن معناه وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل»[١].

أما السفير أنطوان الدحداح فعرفه في معجمه بأنه: «اسم غير متصرف ينوب مناب الفعل في دلالته على الحدث واقترانه بالزمن. والمراد من وضعه المبالغة. [وذلك مثل:] (أف) يعني: أتضجر كثيرًا جدًّا»[٢].

وهذان التعريفان كل منهما يكمل الآخر، فاسم الفعل:

- اسم غير متصرف.
- يتضمن معنى الفعل وزمنه وعمله.
- لا يقبل علامات الفعل.
- المراد من وضعه المبالغة في الفعل.

وجميع أسماء الأفعال مبنية، وتحل محلَّ الفعلِ في موقعها من الجملة.

(١) انظر: الخليل ٦٣، المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ١١٨.
(٢) معجم لغة النحو العربي ٢١.

٢. ما له محل إعرابي من أسماء الأفعال

لا يكون للفعل المبني محل إعرابي، إلا في حالات محدودة، سنعرض لها في حديثنا عن المحالّ الإعرابية للأفعال.

ولذلك فإن معظم أسماء الأفعال ـ لأنها تحل محل الأفعال في الجمل ـ لا يكون لها محل من الرفع أو النصب أو غيرهما.

باستثناء أسماء أفعال محدودة، أشار إليها الدكتور عبد الهادي الفضلي في دراسته (أسماء الأفعال والأصوات .. دراسة ونقد)، حيث سرد هناك جميع أسماء الأفعال، مبينًا المحل الإعرابي لما تحمّل منها محلاًّ إعرابيًّا.

ونحن ـ هنا ـ سنستند بشكل كبير إلى هذه الدراسة في بيان المحالّ الإعرابية لهذه الأسماء.

وسنعرض لها مرتبة ألفبائيًّا، وهي كالتالي:

أ. (آه)

«(آه): صوت يدل على التوجع والتحسر والشكاية والتحزن والتأسف، ...

[*] إعرابها:

قال في الفائق: «وانتصابها على إجرائها مجرى المصادر، كقولهم: (ويحًا له)، وتقدير فعل ينصبها كأنه قال: (تأسفًا)، على تقدير: أتأسف تأسفًا»(١).

وهو صريح في أنها معمولة تقع موقع إعراب، وهو مما اختلفوا فيه في هذه الألفاظ، ...

والمسألة ـ هنا ـ تبتني على (آه) اسم فعل، لا فعلاً ولا صوتًا»(٢).

---

(١) الفائق ١/ ٥٢.

(٢) أسماء الأفعال والأصوات، الدكتور الفضلي ٥٢ ـ ٥٦.

ب. (أَوْلَى)

«أولى: (أولى لك): دعاء عليه بما يكره، ...

[*] إعرابها:

الذي أتبينه من استعمال (أَوْلَى) في القرآن الكريم وفي شعر الخنساء وغيرهما، أنها لا تستعمل إلا مع اللام الجارّة [مثل]: (أولى لك) أو (أولى له) أو (أولى لفلان) .. وهكذا.

وقد اختلفوا في إعرابها على وجهين، هما:

(أولى): مبتدأ، و(لك): خبره.

(أولى): خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: (الشر أولى لك).

ويبدو أن الاختلاف في إعرابها قائم على أساس فهم معناها، فعلى القول بأن معناها (الويل) يتم الوجه الأول من الإعرابين، وعلى القول بأنها اسم تفضيل على وزن (أفعل) يتم الوجه الثاني من الإعرابين»[(١)].

ج. (تَيْد)

«(تيد): مصدر متخلف، ... يتفق النحويون واللغويون على أن معنى (تيد) هو: (أَمْهِلْ) ـ فعل أمر ـ، عدا ابن جنّي، [الذي] قال: إنها اسم [الفعل] (اثْبُتْ)[(٢)]، ...

[*] إعرابها وبناؤها

ذهب ابن يعيش إلى أن (تيد) مبنية لوقوعها موقع فعل الأمر، وتضمنها معنى لام الأمر. ورأيه هذا قائم على اعتبار أنها اسم فعل، ويؤخذ عليه أن المصدر النائب عن فعله واقع موقع فعل الأمر في أغلب حالاته ومتضمنًا معنى لام الأمر، ولم يقل ببنائه.

---

(١) م. س ٧١ ـ ٧٣.
(٢) الخصائص ٣/ ٣٧.

وعلى اعتبار ما انتهيت إليه من أنها مصدر جامد لتخلفه، هي معربة ملازمة للنصب على المصدرية، إذ لا موجب للقول ببنائها، شأنها شأن المصادر الأخرى المستعملة نائبة عن الفعل، وعدم تنوينها جاء بسبب جمودها وعدم تصرفها»[1].

فعلى القول ببنائها، فهي في محل نصب مفعول مطلق.

د. (دُهْدُرَّيْنِ)

«(دهدرين): كلمة تقال عند تكذيب الرجل صاحبه.

وقد وردت ضمن مثل عربي قديم، هو: «دهدرين سعد القين»، يقال لمن يأتي بالباطل، أو عند ردّ خبر كاذب، أو فعل خطأ أو حمق جاهل[2]، ...

[*] إعرابها

واختلفوا في إعراب المثل، فقالوا: دهدرين منصوب بفعل محذوف تقديره أعني وأبعد، و(سعد) منصوب على النداء.

وقالوا: دهدرين في موضع رفع على الابتداء، بتقدير: (أنت صاحب هذه اللفظة)، و(سعد) مرفوع على التقدير نفسه، أي: (أنت سعد القين)[3]»[4].

هـ. (مكانك)

«ذُكِرَ لِـ (مكانك) معنيان يختلفان باختلاف الرأي في تعديها ولزومها، وهما: (اثبت)، بناء على أنها لازمة، و(انتظر) بناء على أنها متعدية، ...

[*] بناؤها وإعرابها

وذهبوا إلى أنها مبنية على الفتح إذا كانت اسم فعل، وذلك بلحاظ حالها السابقة قبل النقل، عندما كانت ظرفًا.

(١) أسماء الأفعال والأصوات ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ٦٣٦.
(٣) م. ن.
(٤) أسماء الأفعال والأصوات ١٢٠ ـ ١٢١.

وذهب من قال بإعرابها إلى أن الفتحة فيها فتحة إعراب على المفعولية إما ظرفًا وإما مصدرًا»[١].

٣. الخلاصة في المواقع الإعرابية لأسماء الأفعال

من خلال سرد أسماء الأفعال الخمسة التي مرّت نجدها تقع في المواقع التالية:

١. مفعول مطلق، لكل من: (آه، وتيد، ومكانك ـ في أحد الرأيين في إعرابها).
٢. مبتدأ، لأحد إعرابَي (أولى)، و(دهدرين) في أحد وجهي إعرابه.
٣. خبر، لأحد إعرابي (أولى).
٤. مفعول به، لِـ (دهدرين) في أحد وجهي إعرابه.
٥. مفعول فيه، لِـ (مكانك) في أحد إعرابيه.

(١) م. س ١٥٦ ـ ١٥٧.

[*] أخيرًا:

أسماء مبنية أخرى

١. المبني على وزن فعالِ

عادة ما يتطرق إلى الأسماء المبنية على وزن فعالِ عند ذكر أسماء الأفعال من هذا الوزن، مع أنها تستحق أن تفرد بباب خاص ضمن أبواب النحو الثابتة، وهي نقطة يلتفت إليها الشيخ الرضي في شرحه على الكافية، إذ يقول: «لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول، لم يجعل له باب برأسه، بل بُيِّنَ في ضمن الموصولات، كما بُيِّنَ ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال، كباب (فجارِ)، وباب (قطامِ)، الموافقة لباب (نزالِ)، والقياس أن تجعل أبوابًا برأسها»[١].

[*] وزن فَعَالِ

كل اسم على وزن (فعالِ) يكون مبنيًّا على الكسر.

وهو يكون على نوعين:

- اسم فعل أمر، مثل: (نَزالِ)، و(دَرَاكِ)، بمعنى: (انْزِلْ) و(أدرِكْ).
- صفة ذم لمؤنثة، أو علمًا جنسيًّا أو شخصيًّا على مؤنثة، مثل: (يا فساقِ)، و(حَلاَقِ) ـ علمًا للمنية، و(حذامِ) ـ علمًا لأنثى.

---

(١) ٣/ ١٣١.

يقول رضي الدين الإستراباذي شارحًا ذلك: «وهي [أي: فَعَالِ] ـ بعد ذلك ـ على ضربين: ملازمة للنداء ـ سماعًا ـ، نحو: (يا لكاعِ)، أي: (يا لكعاء)، و(يا فساقِ) و(يا خباثِ)، ...

وإما غير ملازمة للنداء، وهي على ضربين: أحدهما: ما صار بالغلبة عَلَمًا جنسيًّا، ... وهو الأكثر، نحو: (حَلاَقِ) و(جَبَاذِ) للمنية، ...

والضرب الثاني من غير الملازمة للنداء ما بقيت على وصفيتها، نحو: (قطاطِ)، أي: قاطّة كافية»[1].

وهذا الوزن عندما يكون صفة لا يكون إلا للأنثى، وقد يكون علمًا شخصيًّا، مثل: (حذامِ)، و(قطامِ)، و(بهانِ)، و(غلابِ)[2].

ولذلك فإن الأسماء المبنية على هذا الوزن تأتي على حالات ثلاث، هي:

١. أن تكون صفة، منها ما يلازم النداء ـ وهو الغالب عليها ـ، ومنها ما لا يلازم النداء ـ وهو قليل. وهذه لا تستعمل إلا مجرّدة عن موصوفها.
٢. أن تكون علمًا جنسيًّا، ويكون علمًا للأنثى، ولا يلازم حالة إعرابية معينة.
٣. أن تكون علمًا شخصيًّا، ويكون في الأصل علمًا للأنثى، إلا إن سمي به مذكر.

[*] ما لها من محلّ إعرابي

ذكرتُ أن ما يبنى من الأسماء على وزن (فعالِ) نوعان: أسماء الأفعال، وصفات المؤنثات، وما يغلب عليه علمًا جنسيًا لمؤنثة، أو علمًا شخصيًا لها.

---

(١) شرح الكافية ٣/ ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ١٩٨ ـ ١٩٩.

وما له موقع إعرابي هو الثاني، وتقع فيما تقع فيها الأعلام من مواقع، ذلك أن الصفات منها لا تستعمل إلا مجرّدة عن موصوفها، والملازمة للنداء منها، هي دائمًا في محل نصب منادى.

أما ما يستعمل كعلم جنسي أو شخصي، فله من مواقع الرفع والنصب والجر ما للأعلام الجنسية والشخصية الأخرى تمامًا.

فتقع في محل رفع مبتدأ، وخبر له، وفاعل، ونائب فاعل، واسم كان، وخبر إن، وتابع للمرفوع.

وفي محل نصب: مفعول به، خبر كان، واسم (إن)، ومستثنى، ومنادى، وتابعًا للمنصوب.

وفي محل جرّ: بحرف الجر، وبالإضافة، وتابع للمجرور.

٢. أَمْسِ

يُعرّف أبو حيان (أمسِ) بأنه: «اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع، ونصب، وجرّ، موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إفادة العرف»[١].

و«أهل الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون: (مضى أمسِ)، و(اعتكفت أمسِ)، و(ما رأيته مذ أمس) ـ بالكسر في الأحوال الثلاثة، ...

وافترقت بنو تميم فرقتين، فمنهم من أعربه: بالضمة رفعًا، وبالفتحة مطلقًا [إعراب الممنوع من الصرف]»[٢].

«وإذا أدخلت (أل) نحو: (إن الأمسَ يوم حسن) أو جُمِعَ، نحو: (مرَّتْ لنا أموسٌ طيبة)، أُعْرِبَ»[٣].

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٧.
(٢) قطر الندى ١٩ ـ ٢١.
(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٩.

وكما أشار أبو حيان أن (أمسِ) يكون في محل رفع ونصب وجرّ، فيقع مبتدأ، نحو: (أمس كان يومًا جميلاً). وفاعلاً، نحو: (مضى أمسِ)، ومفعولاً فيه، نحو: (زرتك أمسِ)، ومضافًا إليه، نحو: (مطر أمسِ كان غزيرًا)، وغيرها من المواقع الإعرابية.

[*] الفصل الثالث:

الإعراب المحلي للأسماء المبنية بناءً عارضًا

١. المنادى المفرد
٢. اسم (لا) النافية للجنس
٣. الظرف المقطوع عن الإضافة
٤. ما بني من الأسماء لإضافته
٥. المجرور بحرف جرّ زائد

[*] أولاً:

المنادى المفرد

١. تعريف النداء والمنادى

قال أبو حيان: «النداء ـ لغة ـ: الدعاء.

واصطلاحًا: الدعاء بحروف مخصوصة»[١].

وقال ابن النحّاس: «**النداء**: رفع الصوت بالمنادى ليقبل عليك، بخلاف الندبة، فإنه لا يصح منه الإقبال.

والمنادى هو: المطلوب إقباله بـِ (يا) أو ما قام مقامها، لفظًا أو تقديرًا. ويخرج بقوله: «يا أو ما قام مقامها» قولنا: (أطلب إقبالك)»[٢].

٢. أقسام المنادى

قال ابن جنّي: «الأسماء المناداة على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومشابه للمضاف لأجل طوله.

والمفرد على ضربين: معرفة ونكرة.

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧٩.
(٢) شرح المقرب ١/ ٥٨٢.

والمعرفة ـ أيضًا ـ على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء، ثم نودي، فبقي على تعريفه، نحو: (يا زيدُ) و(يا عمرُو).

والثاني: ما كان نكرة ثم نودي، فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد، نحو: (يا رجل)، وكلا الضربين مبني على الضم كما ترى»[(١)].

ويقول ابن عصفور: «والاسم المنادى ... إما أن يكون مفردًا أو مضافًا، فإن كان مضافًا، كان منصوبًا بإضمار فعل لا يجوز إظهاره.

وإن كان مفردًا، فإما أن يكون مطوّلاً، أو غير مطول، فإن كان مطولاً ـ وأعني به: ما كان عاملاً في غيره ـ لم يجز فيه أيضًا إلا النصب، نحو قولك: (يا ضاربًا زيدًا).

وإن كان غير مطول، فإما أن يكون معرفة، أو نكرة، فإن كان معرفة، بني على الضم، ويكون في موضع نصب بإضمار فعل أيضًا.

وإن كان نكرة، فإما أن تكون مُقْبَلاً عليها، أو غير مقبل عليها، فإن كانت مُقْبَلاً عليها، فهي أيضًا مبنية على الضم، كالعَلَم.

وإن كانت غير مقبل عليها، كانت منصوبة بإضمار فعل»[(٢)].

في هذين النصين يتبين أن المنادى منه ما هو منصوب تظهر عليه علامة النصب، ومنه ما هو مبني على ما يرفع به، في محل نصب منادى.

والمنادى المبني هو العَلَم المفرد (غير المضاف)، والنكرة المقصودة.

ويوضح ابن مالك المقصود بالمفرد في هذا الباب بقوله: «والمراد ـ هنا ـ بالمفرد: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا به، فيدخل في المفرد نحو: (يا رجالُ)، و(يا معديكرب) لعدم الإضافة وشبهها.

---

(١) اللمع في العربية ٦١.

(٢) المقرب ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

... ويبنى على ما كان يرفع به قبل أن ينادى، فيقال: (يا زيدُ)، و(يا زيدان) و(يا زيدون) و(يا بنون)، كما كان يقال في الرفع: (جاء زيدٌ)، و(ذهب الزيدان والزيدون)»[١].

وبناء المفرد في المنادى على ما يرفع به مسألة يقول بها البصريون، ويخالفهم فيها الكوفيون، وقد أدرجها أبو البركات الأنباري في مسائل الخلاف، يقول فيها: «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول.

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول»[٢].

كما أن أبا البقاء العكبري أدرجها أيضًا في مسائل الخلاف في مصنفه التبيين عن مذاهب النحويين، يقول: «المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم. وقال بعض الكوفيين: هو معرب مرفوع بغير تنوين»[٣].

وقد ذهب مذهب الكوفيين من النحاة المحدثين الدكتور مصطفى جواد[٤]، يقول: «إني لأعجب من جعل النحويين (المنادى المعرفة) والنكرة المقصودة مبنيًّا على علامة رفعه في محل نصب، لأنهم مخطئون فيما ذهبوا إليه، ونحن «غلف القلوب» إذا ما أجبناهم إلى مذهبهم. فإن احتجوا بأن هذا المنادى مبني، قلنا: إن البناء يحذف التنوين فقط، ولا يقلب الفتحة ضمة كما في المنادى المذكور. أولم يروا إلى اسم (لا) النافية للجنس، فإنه عند بنائه لم يمتنع ظهور علامة النصب عليه. وإن احتجوا بأنهم يستكرهون أن يكون المنادى مرفوعًا في محل ومنصوبًا في آخر، فإن ذلك غير مقبول، لكونهم لم يستكرهوا الكثير من التجاويز في الإعراب، ومنها المستثنى بـِ (إلا)، الذي يجوز نصبه وإتباعه المستثنى منه على البدلية.

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥.
(٢) الإنصاف ١/ ٣٢٣.
(٣) التبيين ٤٣٨.
(٤) مصطفى جواد بن مصطفى بن إبراهيم البغدادي (١٣٢٣ ـ ١٣٨٩هـ): أديب مدرّس، من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق وبغداد. مولده ووفاته ببغداد. تعلم ببغداد وبالقاهرة، ثم بالسوربون في فرنسا. تولى التدريس في دار المعلمين العالية (كلية التربية)، ألف: المباحث اللغوية في العراق؛ وسيدات البلاط العباسي؛ وقل ولا تقل. انظر: الأعلام ٧/ ٢٣٠.

فالصواب أن نرفع المنادى العلم، مثل (يا علي)، ونرفع المنادى المعرفة، مثل [قوله تعالى]: ﴿**يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ**﴾[(١)]، ونرفع المنادى النكرة المقصودة، مثل: (يا جوابان)، ولنترك التعامي عن الصواب، يا غيارى على لغة العرب»[(٢)].

٣. بعض أحكام المنادى المبني

- «إذا كان المنادى المستحق للبناء مبنيًّا قبل النداء، فإنه يبقى على حركة بنائه، ويقال فيه: (إنه مبني على ضمة مقدرة، منع من ظهورها حركة البناء الأصلية، نحو: (يا سيبويه)، (يا حذامِ). (يا خباثِ). (يا هذا). (يا هؤلاءِ) ...
- إذا كان المنادى مفردًا علمًا موصوفًا بِـ (ابن)، ولا فاصل بينهما، والابن مضاف إلى علم، جاز في المنادى وجهان: ضَمُّهُ للبناء ونصبه، نحو: (يا خليلُ بنُ أحمد) و(يا خليلَ بنَ أحمد). والفتح أَوْلَى. أما ضمُّهُ فعلى القاعدة، لأنه مفرد معرفة. وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة (ابن) زائدة، فيكون (خليل) مضافًا، و(أحمد) مضافًا إليه ...
- أما الوصف بالبنت فلا يغير بناء المفرد العلم، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم، نحو: (يا هندُ بنت خالد).
- ويتعيّن ضم المنادى في نحو: (يا رجلُ ابن خالدٍ)، و(يا خالدُ ابن أخينا)؛ لانتفاء علمية المنادى في الأول، وعلمية المضاف لِـ (ابن) في الثاني»[(٣)].

وقد علق الأستاذ يوسف الصيداوي على ما يذكره النحاة حول وصف المنادى المفرد بِـ (ابن) من حكم، يقول: «قالت كتب الصناعة: يصح أن تقول في النداء: (يا خالدَ بنَ سعيد). فتفتح المنادى ـ وهو (خالد) ـ وتفتح صفته أيضًا، أي (ابن)، ثم هي [أي: كتب الصناعة] بعد أن تقرر ذلك، تكرُّ عليك، فتقول: لكن كلمة (ابن) زائدة، والكلام هو: (يا خالدَ سعيدٍ). فالمنادى (خالد) إذًا مضاف، وكلمة (سعيد) مضاف إليه. ثم هي تجاهد كي

---

(١) الفجر: ٢٧.

(٢) في التراث اللغوي ٣٥٢.

(٣) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني ٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠. وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦ ـ ٧.

تقنعك بمنطقها هذا، فتقول لك: ليس في هذا ما يستغرب، و(خالد) هو ولد سعيد، وليس بالمنكور أن يضاف الولد إلى أبيه.

قلت: كيف تكون كلمة (ابن) صفة ـ كما يعربونها بعد المنادى ـ ثم تكون زائدة ـ حينما يريدون أن يكون المنادى مضافًا ـ؟

ثم لقد عهدنا الحروف تزاد لا الأسماء؟!»[(١)].

وأظن السبب هو أن النحاة ساروا في تقسيمهم وتعاملهم مع الجمل بين الإخبارية منها ورصيفتها الإنشائية طريقًا واحدة، مع أن كل نوع منهما من المفترض أن يكون له التقسيم والتعامل المختلف.

وإلى هذه النقطة يشير الدكتور إبراهيم السامرائي، فيقول: «لقد تصور النحويون أن أسلوب النداء يدخل باب المنصوبات، وذلك أنهم فسروا قولهم: (يا عبد الله)، يراد به: (أدعو عبد الله).

وكأنهم أرادوا أن يقولوا أن المنادى في حقيقته ضرب من المفعول، فكأن (يا) عوض من الفعل (أدعو).

وهذا غريب، ومصدر غرابته: أنهم جعلوا قولنا: (يا عبد الله) جملة فعلية، هي: (أدعو عبد الله)، وإذا كان هذا فينبغي أن يكون: (يا عبد الله) جملة خبرية، وليس هذا حاصلاً.

إن النداء ضرب من الطلب، والطلب يدخل في باب (الإنشاء).

وفي قولهم هذا إغفال لحقيقة، وذلك أنك حينما تنادي أحدًا تعقب ذكره بشيء تطلبه، ومن أجل ذلك دخل النداء في أسلوب الدعاء، ألا ترى أنك لا تقول: (يا عبد الله)، أو (اللهم) إلا أعقبت لفظ الجلالة بفعل خُرِّجَ على الالتماس والرجاء ونحو ذلك، مما يترشح من أسلوب الدعاء، فتقول:

(اللهم ارحمني، واعفُ عني).

---

(١) الكفاف ٢/ ١٠٠٠ ـ ١٠٠١.

فإذا قلت بالتفسير لم نصل إلى ما نريد، وإذا قرأنا قوله تعالى:

- ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[١].
- ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٢].

أدركنا أن النداء شيء يفتقر إلى الحدث بعده، وهو الفعلان: (خذ) و(أعرض)، وعلى هذا، لا سبيل إلى تفسير ما يسمى بالاستغاثة، نحو: (يا الله للمسلمين) ـ أو الندبة التي يصار إليها بالأداة (يا) قليلاً و(وا) كثيرًا، ...

ليس من شك أن أسلوب النداء شيء من لوازم العربية الأصيلة، وهو ألصق ما يكون بالأدب العاطفي تقرؤه في الرثاء والنسيب ومواطن أخرى.

وليس لنا أن نتأوّل فيه على نحوِ ما ذهب إليه النحاة، فنجرّده من فحواه ونسلبه محاسنه»[٣].

٤. ما يدخل من الأسماء في هذا الباب

سبق أن نقلنا رأي ابن عصفور في مسألة مناداة الأسماء، عندما بحثنا موضوع مناداة الضمير، وننقله هنا للأهمية: «والأسماء كلها يجوز نداؤها إلا المضمرات، والأسماء المعرفة بالألف واللام، والأسماء غير المتصرفة، والأسماء اللازمة للصدر.

وقد ينادى المضمر المخاطب في نادر كلام، أو ضرورة شعرٍ، وتكون صيغته صيغة المنصوب، نحو ما حكي من قول بعضهم: «يا إياكَ، قد كفيتُك».

وقد تكون صيغته صيغة المرفوع، نحو قوله [من الرجز]:

يــا أبجــر بــن أبجــر يــا أنتــا   أنــت الــذي طلقــتَ عــام جعتــا»[٤]

(١) مريم: ١٢.
(٢) يوسف: ٢٩.
(٣) من أساليب القرآن ٤١ ـ ٤٣.
(٤) المقرّب ٢٤٣.

وأشرنا هناك إلى أن هذه من المسائل الخلافية بين النحويين، حيث يذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز مناداة الضمير، ونقلنا حديث جلال الدين السيوطي حولها، حيث يقول: «لا ينادى الضمير عند الجمهور، وأما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء، إذ هو يقتضي الخطاب. وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر.

وجوّز قوم نداءه تمسكًا بقوله:

يـــا أبجـــر بـــن أبجـــر يـــا أنتـــا [أنـت الـذي طلقـتَ عـام جعتـا]»[1]

(١) همع الهوامع ٣/ ٤٦.

[*] ثانيًا:

اسم (لا) النافية للجنس

١. تعريف اسم (لا) النافية للجنس

عرف معجم الخليل (لا) النافية للجنس بأنها: «من النواسخ، ومن حروف المعاني العاملة، وهي التي تدل على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، نحو [قوله تعالى]: ﴿قَالُواْ لاَ عِلْمَ لَنَا﴾[١]»[٢].

وفي المعجم المفصل في النحو العربي تعرَّف (لا) النافية للجنس بأنها: «حرف يدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصًّا، أي التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله، وتسمى أيضًا (لا) التبرئة»[٣].

أما الأستاذ طاهر الخطيب فعرفها بأنها: «حرف يدخل على الجملة الاسمية، فيعمل عمل (إن)، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ويفيد نفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ»[٤].

ويستفاد منها جميعًا أن (لا) النافية للجنس هي:

١. حرف نفي.

(١) المائدة: ١٠٩.
(٢) الخليل ٣٣٥.
(٣) ٢/ ٨٥٢.
(٤) المعجم المفصل في الإعراب ٣٧٢.

٢. تنفي الاسم عن الخبر.
٣. تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر.
٤. اسمها نكرة تفيد ـ مع دخول (لا) عليها ـ استغراق الجنس.

وقد عرف معجم الخليل اسمها بقوله: «اصطلاحًا: منصوبها المحكوم عليه بأمر»(١).

وعرفه المعجم المفصل في النحو العربي بأنه: «الاسم المنصوب بعد (لا) النافية للجنس، وهو في الأصل مبتدأ محكوم عليه بأمر، مثل قوله تعالى: ﴿**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**﴾(٢)، (إله): اسم (لا) مبني على الفتح»(٣).

٢. أنواع اسم (لا) النافية للجنس

يقول ابن مالك في شرح التسهيل: «ثم أشرت إلى أن اسمها ينقسم إلى: مفرد، وإلى مضاف وإلى شبيه به، وخصصت المفرد بالتركيب والبناء، فعلم بذلك أن الآخرين منصوبان نصًّا صريحًا، نحو: (لا صاحب برٍّ مذموم) و(لا راغبًا في الشر محمود).

... ويبنى [المفرد] على ما كان ينصب به، المبني على فتحة، نحو [قوله تعالى]: ﴿**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**﴾، وقوله: ﴿**فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ**﴾(٤)، والمبني على ياء مفتوح ما قبلها، كقول الشاعر [من الطويل]:

تَعَــزَّ، فــلا إِلْفَــيْنِ بــالعيش مُتِّعَــا ... وَلَكِــن لــوُرَّادِ المنــون تتــابعُ(٥)

والمبني على ياء مكسور ما قبلها، كقول الشاعر [من الخفيف]:

يُحْشَرُ النــاسُ، لا بَنــينَ، ولا آبــا ... ء إلا وقــد عنــتهم شــؤون(٦)

---

(١) ٦٥.
(٢) الصافات: ٣٥.
(٣) ١/ ١٢٣.
(٤) التوبة: ١٢.
(٥) البيت بغير نسبة في: أوضح المسالك ٢/ ١٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٠. **والشاهد فيه قوله:** (فلا إلفين) حيث بني اسم (لا)، وهو قوله: (إلفين) على الياء؛ لأنه مثنى، والمثنى يبنى، إذا كان اسمًا لـ (لا) على ما ينصب به لو كان معربًا.
(٦) البيت بلا نسبة في: أوضح المسالك ٢/ ١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٠. **والشاهد فيه قوله:** (لا بنينَ)، حيث جاء فيه اسم (لا) جمع مذكر سالمًا، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب.

والمبني على كسرة، كقول سلامة بن جندل [من البسيط]:

إن الشباب الذي مَجْدٌ عواقبه فيه نَلَذّ، ولا لذّاتِ للشيب[١]

يروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر»[٢].

في هذا النص نرى أن اسم (لا) النافية للجنس ثلاثة أنواع، هي كالتالي:

١. أن يكون مضافًا إلى نكرة، وفي هذه الحالة يكون منصوبًا.
٢. أن يكون شبيهًا بالمضاف، وفيها يكون منصوبًا أيضًا.
٣. أن يكون مفردًا، وفي هذه الحالة يكون مبنيًّا في محل نصب.

ويبنى اسم (لا) النافية للجنس على ما يُنْصَب به، فإن كان اسمًا مفردًا أو مجموعًا جمع تكسير يبنى على الفتح، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالم يبنى على الياء، وإن كان جمع مؤنث سالم، ففيه وجهان: البناء على الكسر والبناء على الفتح.

ولم تتفق المدرستان البصرية والكوفية على هذه المسألة ـ أيضًا ـ، فكانت من مسائل الخلاف بينهما، يقول أبو البقاء العكبري: «واختلفوا [أي: النحاة] في الاسم النكرة المنفية بِـ (لا) نفيًا عامًّا إذا لم تكن مضافة ولا مشابهة للمضاف، هل هي مبنية أو معربة؟

فمذهب أكثر البصريين أنها مبنية. وقال الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة: هي معربة»[٣].

(١) البيت لسلامة بن جندل كما أشير أعلاه، وقد ورد في: أوضح المسالك ٢/ ٩؛ وشرح شذور الذهب ١١١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٠. **والشاهد فيه قوله:** (ولا لذات) حيث جاء اسم (لا)، وهو قوله: (لذات) جمع مؤنث سالمًا، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابةً عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب، ويروى ببنائه على الفتح، والوجهان جائزان.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٥٤ ـ ٥٥.
(٣) اللباب ١/ ٢٢٧. وانظر: الإنصاف للأنباري ١/ ٣٦٦. والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٣٦٢.

ويوجّه النحاة هذا البناء بأن تركيب (لا) مع اسمها كتركيب (خمسة عشر) وأخواتها، يقول ابن جنّي: «اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها، وتبنى معها على الفتح كَـ (خمسة عشر)، تقول: (لا رجلَ في الدار)، و(لا غلامَ لك)»[١].

٣. شروط عمل «لا» النافية للجنس عمل «إن»

لا تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) وأخواتها إلا بتوفر شروط معينة، سردها أحمد الهاشمي في قواعده الأساسية، يقول: «وتعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) ـ فتنصب الاسم وترفع الخبر ـ بستة شروط:

١. أن تكون نافية للجنس نصًّا، لا احتمالاً.
٢. أن يكون المنفي الجنس بأجمعه، بحيث لا يبقى فرد من أفراده.
٣. أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
٤. أن يكون اسمها متصلاً بها (ويلزمه تأخير الخبر عنه).
٥. عدم تقدّم خبرها عليها.
٦. عدم دخول حرف جرّ عليها»[٢].

ويشرح الغلاييني معنى الشرط الأول بقوله: «اعلم أن (لا) النافية للجنس إنما تدل على نفي الجنس نصًّا إذا كان اسمها واحدًا، فإن كان مثنى أو جمعًا، نحو: (لا رجلين في الدار) و(لا رجال فيها)، احتمل أن تكون لنفي الجنس، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط، أو جماعة فقط»[٣].

وبخصوص الشرط الأخير يتحدّث أبو حيان عنه بقوله: «ودخول الباء على (لا) يمنع من التركيب غالبًا، مثال ذلك: (جئت بلا زادٍ)، و(جئت بلا شيء). واحترز بقوله [أي: ابن مالك] «غالبًا» مما روي عن العرب من البناء في قولهم: (جئتُ بلا شيءَ) ـ بالفتح ـ»[٤].

(١) اللمع في العربية ٢٥.
(٢) القواعد الأساسية ١٧٠ ـ ١٧١.
(٣) جامع الدروس العربية ٢/ ٣٣١.
(٤) التذييل والتكميل ٥/ ٢٥٢.

[*] دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) تفيد معنيين، هما: الاستفهام والتمني، ولكل منهما أحكام يبيِّنها أبو بكر بن السراج، يقول: «الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهامًا، وجاز أن يكون تمنيًّا، والأصل الاستفهام، فإذا كان استفهامًا محضًا فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك: (ألا رجلَ في الدار؟) و(ألا غلامَ أفضل منك؟)، ومن قال: (لا رجلَ قائمٌ في الدار) قال ها هنا: (ألا رجلَ قائمٌ في الدار؟)، ...

فإذا دخل مع الاستفهام معنى التمني، فإن النحويين مختلفون في رفع الخبر، ويجرون ما سواه على ما كان عليه قبلُ.

فأما الخليل وسيبويه والجرمي وأكثر النحويين فيقولون: (ألا رجلَ أفضلَ منك)، ولا يجيزون رفع (أفضل)، وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: كنا نقول: (لا رجل أفضلُ منك)، فيرفع، لأن (لا) و(رجل) في موضع ابتداء، و(أفضل): خبره ...

وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام»[(١)].

[*] تكرار (لا) في الجملة

إذا تكررت (لا) في الجملة الواحدة، فإنها تعمل فيها بصورة مختلفة، يشرح ذلك الصيمري في التبصرة: «فإن كررتَ (لا) فقلت: (لا رجلَ فيها ولا امرأة)، جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: (لا رجلَ فيها ولا امرأةَ)، تبني كل واحدٍ منهما مع (لا) على الفتح.

والثاني: أن تبني الأول وتنصب الثاني بتنوين، فتقدّر (لا) زائدة، وتجعله معطوفًا على اللفظ، كقولك: (لا رجلَ فيها ولا امرأةً).

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧. وانظر: المقتضب للمبرِّد ٤/ ٥٩١ ـ ٥٩٢. وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣.

والثالث: أن تبني الأول وترفع الثاني، على أن تكون (لا) زائدة، فتعطفه على موضع الأول، كقولك: (لا رجلَ فيها ولا امرأةٌ).

والرابع: أن ترفعهما جميعًا، كقولك: (لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ).

والخامس: أن ترفع الأول وتنصب الثاني بغير تنوين، كقولك: (لا رجلٌ فيها ولا امرأةَ)»[1].

[*] رأي الدكتور إبراهيم مصطفى حول اسم (لا)

البصريون من يقول ببناء اسم (لا) النافية للجنس، لتركبه معها تركيب (خمسة عشر) ـ كما يعبرون ـ، وقد خالفهم في ذلك الكوفيون، الذين يرون إعرابه منصوبًا بفتحة واحدة.

ويؤيدهم في هذا الرأي من المحدَثين الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، يقول: «أما الاسم المنصوب فهو الذي يعنينا وجه إعرابه الآن، ويبدو أول الأمر أنه مُتَحدَّث عنه، وأنه صدر جملة اسمية تامة. والمتأمل يرى غير هذا، فإنه ليس بعده من خبر ولا شيء يتحدث به، تقول: (لا ضيرَ)، و(لا فوتَ)، و(لا بأسَ). فيتم الكلام، ويقدر النحاة الخبر محذوفًا، أي: موجود، أو: حاصلٌ؛ وهو لغوٌ، لا يزيد تقديره في المعنى شيئًا.

وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف ليس خبرًا له؛ لأنه يحذف ويتم الكلام دونه، تقول: «لا ريب» و«لا ريب في هذا القول» و«لا ريب عندي في شيء منه»، وكل ما زدته فهو بيان وتكملة، والجملة الأولى، وهي: «لا ريب» تم بها المعنى.

والآية الكريمة: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾[2]، يقف بعض القارئين عند (لا ريب)، ويبدأ (فيه هدى)، وبعضهم يقف عند (لا ريب فيه)، والكلام في كلا الأمرين تامّ. وليس كذلك الخبر.

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٢) البقرة: ٢.

وآية: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾(١)، لا تجد فيها ما يصح أن يكون خبرًا على طول الكلام، وأصل الجملة (لا عاصم)، وكل ما بعدها بيان يكمل به المعنى، ولكنه لا يهدر بحذفه حتى يكون الكلام بلا فائدة.

ويتكلف النحاة جعل هذه الظروف أخبارًا، وليس بالوجه.

وفي إعراب (لا إله إلا الله) يجعل بعض النحاة خبر (لا) هو ما بعد أداة الاستثناء، ويجعلونه نظير: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾(٢) ـ مثلاً ـ، وبين الجملتين فارق بعيد، وذلك أنك تقف عند (لا إله) فتتم الجملة، ولو أن معناها الكفر، ولو أنك وقفت على (وما محمد) لما أفادت شيئًا ما. وإذًا، فالاسم بعد (لا) في هذا الاستعمال ليس بمتحدَّث عنه، وحقه من الحركات الفتحة، ولا شيء فيه من الإشكال.

والذي عوَّص الأمر على النحاة ما قرّروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرًا، أو فعلاً وفاعلاً؛ ولم يعرفوا الجملة الناقصة. ويرونها في النداء مثل: (يا محمد) و(يا علي)، فيقدرون: (أدعو محمدًا)، أو: (أدعوك محمدًا)، ولا وجه لهذا التقدير، ولا هو مع المعنى. وكذلك: (تحيةً وسلامًا)، و(صبرًا) و(شكرًا)، يقدرون الفعل لإعراب الاسم المذكور ولا وجه له؛ وإنما هي جملة ناقصة، والاسم استعمل عن الفعل فصار منصوبًا. ومنه عندنا ما نحن فيه من مثل: (لا بأسَ) و(لا ضيرَ).

فهذا توجيه الإعراب، أما التنوين فإنه سيجيء في بحثنا هذا باب خاص له، ولكنا نعجل لك منه ما يختص بهذا الموضع:

التنوين هو علامة التنكير، والعرب يقصدون في التنكير إلى الواحد من كثير، والفرد الشائع في أفراد.

فإذا قصد إلى الإحاطة وإلى جميع الأفراد، فهو عندهم من مواضع التعريف، وهذا معنى(أل) الجنسية، فالاسم بعد (لا) إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف تعريف الجنس فيحذف منه علم التنكير وهو التنوين»(٣).

(١) هود: ٤٣.
(٢) آل عمران: ١٤٤.
(٣) إحياء النحو ١٤٠ ـ ١٤٣.

٤. الخلاصة في موقع اسم (لا) النافية للجنس

بعد استعراضنا لهذه العناوين الفرعية نجد أن اسم (لا) ـ وَفْقَ الرأي النحوي السائد ـ اسم مبني على ما ينصب به، باستثناء جمع المؤنث السالم، حيث يجوز بناؤه على الفتح، كما يجوز على الكسر، في محل نصب اسم (لا).

وما يبنى هو الاسم المفرد الذي تتوفر فيه الشروط التي ذكرنا.

ولا يتأثر عمل (لا) في بناء الاسم مع دخول همزة الاستفهام عليها.

وفي حال تكرّر (لا) في الجملة يجوز إعمالها في اسمها في بعض الحالات، ويجوز إهمالها في حالات أخرى، كما أنه قد يبنى الاسم معها، وقد لا يبنى على التفصيل المتقدّم.

٥. (ما يدخل من الأسماء في هذا الباب)

يقول ابن مالك: «إذا قصد بِـ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ... ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، ...

وحكم على موضعه [الاسم] بالنصب، اعتبارًا بعمل (لا)، وبالرفع اعتبارًا بعمل الابتداء»[(١)].

ومعنى هذا أن ما يقع اسمًا لِـ (لا) النافية للجنس لا يكون إلا اسمًا نكرة بشروط ستة ذكرناها فيما سبق، وبقية الأسماء لا تقع في هذا الموقع.

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

[*] ثالثًا:

الظروف المقطوعة عن الإضافة

١. تعريف القطع عن الإضافة

كنا قد عرّفنا في عناوين سابقة الظرف، وفرقنا بينه وبين المفعول فيه.

وما يستحق الوقوف عنده هنا هو معنى (القطع عن الإضافة).

والقطع عن الإضافة نوعان: القطع عن الإضافة لفظًا ومعنًى، والقطع عن الإضافة لفظًا دون المعنى، والثاني منهما هو المبني.

يعرف معجم الخليل المقطوع عن الإضافة لفظًا ومعنًى بأنه: «اسم ملازمٌ الإضافة أصلاً، ولكنَّ المضاف إليه غير ملاحظ لفظه ولا معناه، نحو: (قرأت خمسةَ كتبٍ ليس **غيرًا**)، أي: (ليس المقروء غيرًا)»[(١)].

وعرف المقطوع عن الإضافة لفظًا دون المعنى، وهو ما سمّاه «المضاف معنى» بأنه: «ما له مضاف إليه، ولكنه محذوف لداعٍ، مع قيام قرينة تدل عليه، وهو ملاحظ في إتمام معنى المضاف، كما يلاحظ وهو موجود، نحو: (كلٌّ يعمل)، أي: كل واحد يعمل»[(٢)].

---

(١) ص ٤٢٠.
(٢) ص ٤٠٢.

وقد ذكر ابن هشام هذين النوعين من قطع الإضافة أثناء حديثه عن حالات (قبل) و(بعد)، يقول: «**الحالة الثالثة** [من حالات (قبل) و(بعد)]: أن يقطعا عن الإضافة لفظًا، ولا ينوى المضاف إليه، فيعربان أيضًا الإعراب المذكور، ولكنهما ينونان؛ لأنهما حينئذٍ اسمان تامّان، كسائر الأسماء النكرات، فتقول: (جئتك قبلاً وبعدًا)، و(من قبلٍ ومن بعدٍ)، ...

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه، وينوى معناه دون لفظه، فيبنيان حينئذٍ على الضم، كقراءة [القراء] السبعة: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾(١)»(٢).

٢. المبني من الظروف المقطوعة عن الإضافة

المبني من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو النوع الثاني، وهو المقطوع لفظًا لا معنًى.

وأفراده هي: (قبلُ) و(بعدُ)، و(فوقُ)، و(تحتُ)، و(أمامُ)، و(يمينُ)، و(شمالُ)، و(خلفُ)، و(قدّامُ)، و(أولُ)، و(دونُ)، ونحوهنَّ.

يقول ابن هشام بعد أن ذكر بناء (قبل) و(بعد) في قطع الإضافة عنهما: «وقولي [في أصل الكتاب]: (وأخواتهما) أردت أسماء الجهات الست [فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال]، وأول، ودون ونحوهنَّ»(٣).

وتبنى هذه الظروف على الضم في محل نصب مفعول فيه، أو مجرور بحرف الجرّ.

«وتسمى (قبلُ) و(بعدُ) و(فوقُ) و(تحتُ) وبقية الجهات الست: (غايات)، وفيه وجهان:

أحدهما: أنها حدود ونهايات، لما تحيط به، وغاية الشيء آخره، فسميت بمعناها.

والثاني: أن تمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها، فإذا قطعا عنه صارت هي آخرًا وغايةً عن غيرها»(٤).

---

(١) الروم: ٤.
(٢) شرح قطر الندى ٢٥ ـ ٢٦.
(٣) م. س ٢٦.
(٤) اللباب للعكبري ٢/ ٨٣.

ويقول سيبويه ـ مستعملاً لفظ غاية عليها ـ: «فأما ما كان غاية، نحو: (قبلُ) و(بعدُ) و(حيثُ) فإنهم يحركونه بالضمة»[١].

ويضاف إليها لفظ (علُ)، يقول ابن هشام: «وأما (علُ) فإنها توافق (فوقُ) في معناها، وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة، ...

وتخالفها في أمرين:

١. أنها لا تستعمل إلا مجرورة بِـ (من).
٢. وأنها لا تستعمل مضافة»[٢].

٣. ما تحل فيه من مواقع إعرابية

١. هذه الألفاظ هي ظروف، ولذلك فإن الموقع الطبيعي الذي تحل فيه هو أن تكون في محل نصب مفعول فيه.
٢. كما أنه ورد في استعمالها دخول حرف الجر عليها، لذلك فإنها تقع في محل جرّ بحرف الجر، وذلك كما في الآية الكريمة: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾.

ولفظ (علُ) خاصّة لا تقع إلا مجرورة بحرف الجرّ، كما أشار إلى ذلك ابن هشام فيما نقلناه عنه قبل قليل.

ولا تقع في غير هذين الموقعين الإعرابيين.

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦.
(٢) أوضح المسالك ٣/ ١٦٤ ـ ١٦٧.

[*] رابعًا:

ما بني من الأسماء لإضافته

١. إضافة الظرف

تبنى بعض الظروف لإضافتها إلى الجملة، وما يضاف إلى الجملة هي ظروف الزمان، و(حيث) خاصّة من ظروف المكان.

وقد سبق أن تحدثنا عن بناء حيث، وموقعها من الإعراب.

وما يضاف إلى الجمل من ظروف الزمان، منها ما يلازم الظرفية، كـ (إذ) و(إذا) ومنها ما لا يلزمها، مثل: (يوم)، و(ساعة) و(حين) و(وقت) ونحوها.

يقول الرضي: «والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا: إما واجبة الإضافة إليها، وهي: (حيث)، في الأغلب، و(إذ)؛ وأما (إذا) ففيها خلاف ...

وإما جائزة الإضافة إليها، فعلى ضربين؛ لأنها إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر، نحو قوله [من الطويل]:

علـى حـينَ عاتبـتُ المشـيب علـى الصـبا ... وقلـتُ ألـمَّا تصـحُ والشـيبُ وازعُ[1]

(١) البيت للنابغة الذبياني، وقد ورد في: الكتاب ٢/ ٣٣٠؛ والأصول لابن السراج ١/ ٢٦٧؛ ولسان العرب مادة (وزع)؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥. وقد رود في الكتاب واللسان: (وقلتُ ألما أصحُ ...) **والشاهد فيه قوله:** (على حين عاتبت)، حيث دخل الاسم الظرفي =

فيجوز ـ بالاتفاق ـ بناؤها وإعرابها، ...

وإما ألاَّ تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(١)]، أو إلى الاسمية، سواء كان صدرها معربًا أو مبنيًّا في اللفظ، نحو: (جئتك يوم أنت أمير)، ... فعند البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف، لضعف علة البناء، وعند الكوفيين وبعض البصريين؛ يجوز بناؤه»[(٢)].

وتضاف هذه الظروف إلى المبني أيضًا، وفي هذه الحالة يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها، يقول الرضي في موضع آخر: «وكذا يجوز اتفاقًا بناء الظروف المتقدّمة على [المبني مثل] (إذ)، نحو: (حينئذٍ) وإعرابها. قرئ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[(٣)]، بفتح (يوم) وجرِّه[(٤)]»[(٥)].

يقول ابن الشجري في ذلك: «وأجاز الفراء أن يكون النصب في (يومَ ينفع) بناءً، وموضع (يوم) رفع، فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في [القراءات] الأخرى، ولم يجز ذلك أحد من البصريين، لأن المضارع معرب، وإنما يجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام، كـ (مثل) و(غير) و(بين)، وأضيف إلى مبني، كإضافة (حين) إلى (عاتبت) في قوله:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصبا [وقلتُ ألـمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ]

ولإضافة (يوم) إلى (إذ) في نحو [قوله تعالى]: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[(٦)]، و﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾، ... وإضافة (بين) إلى الضمير في قوله: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[(٧)]، والإعراب في هذه الأحرف ونظائرها حسن»[(٨)].

(حين) على جملة فعلية فعلُها ماضٍ، للدلالة على أن من الظروف التي يصحّ دخولها على الجمل. كما أن النحاة يستشهدون به على ما بناء (حين) لدخولها على فعل مبني، وهو الفعل (عاتب).

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) شرح الكافية ٣/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٣) هود: ٦٦.

(٤) قراءة الجر هي المثبتة في النص المصحفي، وقراءة الفتح هي قراءة نافع والكسائي وأبو جعفر المدني. انظر: كتاب السبعة ٣٣٦؛ والتيسير في القراءات السبع ١٢٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٧.

(٥) شرح الكافية ٣/ ٢٦٦.

(٦) المعارج: ١١.

(٧) الأنعام: ٩٤.

(٨) أمالي ابن الشجري ١/ ٦٨ ـ ٦٩.

ثم يوجه ابن الشجري القول ببناء هذه الألفاظ عند إضافتها للجمل بقوله: «إنما سرى البناء من المضاف إليه [في الفعل الماضي (تقطع)] إلى المضاف [بين]»[١].

وما نخلص إليه من نص الرضي في شرحه على الكافية ـ ويؤيده ما ذكره ابن الشجري أن الظروف إذا أضيفت إلى الجملة أو إلى المفرد يكون لها حالتان:

- إذا أضيفت إلى فعلية، فعلها ماضٍ، أو إلى مبني مثل (إذ) يجوز بناء الظرف وإعرابه.
- وإذا أضيفت إلى فعلية فعلها مضارع، أو اسمية، فلدى البصريين لا يجوز فيها إلا الإعراب، وعند الكوفيين يجوز الوجهان.

ويضيف الرضي نقطة مهمة في مسألة إضافة الظروف إلى الجمل، وهي أنها لم يروَ أن تضاف إلى جملة صُدِّرت بـ (أنَّ) أو (أنْ)، فلو ثبت ذلك ـ عند الرضي، كما يحكيه الكوفيون ـ لجاز عنده البناء والإعراب في هذه الظروف[٢].

٢. إضافة الاسم المبهم

«الاسم المبهم هو: الذي لا يحدِّد بدلالته شيئًا معينًا، ولا بدّ له من أن يعتمد على اسم آخر في التركيب اللغوي، كالاسمين: دون، ومثل»[٣].

تضاف الأسماء المبهمة ـ نحو: مثل، وغير، ودون ـ إلى الجمل المصدَّرة بـ (ما) أو (أنَّ) أو (أن)، ويجوز فيها حينئذٍ الإعراب والبناء، يقول الرضي: «وأما (غير)، المضاف إلى ما صدره (أنَّ) أو (أنْ)، و(مثل) المضاف إلى ما صدره (ما)، فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبناؤها، قال الله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾[٤]، ففتح (مثل) مع كونه صفة لِـ (حق)، أو خبرًا بعد خبر لـ (إنَّ)»[٥].

---

(١) ١/ ٦٩.
(٢) ٢/ ٢٦٦. وانظر: النحو الميسر للحلواني ١/ ١٢٩.
(٣) النحو الميسر، الدكتور الحلواني ١/ ١٢٩.
(٤) الذاريات: ٢٣.
(٥) شرح الكافية ٣/ ٢٦٦.

ويفصل الحديث حولها ابن هشام، فيقول: «النوع السابع [من المبنيات على الفتح]: المبهم المضاف لمبني، سواء كان زمانًا أو غيره.

ومرادي بالمبهم:ما يتضح معناه إلا بها يضاف إليه، كَـ (مثل)، و(دون)، و(بين)، ونحوهنَّ، مما هو شديد الإبهام، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما يكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: ﴿**وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ**﴾، يقرأ على وجهين: بفتح (اليوم) على البناء، لكونه مبهمًا مضافًا إلى مبني، وهو (إذ)، وبجرِّه على الإعراب.

وقال الله تعالى: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ**﴾[١]: (منا): جارٌّ ومجرور، خبر مقدّم؛ و(دون): مبتدأ مؤخر، وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني، وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع (دون) لكان ذلك جائزًا، كما قال الآخر [من الطويل]:

ألم تَرَيَا أني حميتُ حقيقتي ... وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها[٢]

الرواية: (دونُها) بالرفع.

وقال الله تعالى: ﴿**لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**﴾، يقرأ على وجهين: برفع (بين) على الإعراب؛ لأنه فاعل، وبفتحه على البناء[٣].

وقال الله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾، يقرأ على وجهين: برفع (مثل) على الإعراب؛ لأنه صفة لِـ (حق)، وهو مرفوع، وبالفتح على البناء[٤]»[٥].

---

(١) الجن: ١١.

(٢) لم أقف على ذكر لهذا الشاهد في المصادر اللغوية والنحوية. وقد أشار إلى ذلك محقّق الكتاب محمد محيي الدين عبد الحميد. والشاهد فيه قوله: (دونها)، حيث أضيفت كلمة (دون) ـ وهي كلمة مبهمة المعنى ـ إلى الضمير المبني (ها)، ومع ذلك لم تبنَ، بل أعربت، حيث يجوز في الاسم المبهم المضاف إلى المبني الإعراب والبناء على الفتح.

(٣) القراءة بفتح نون (بينكم) لِـ: نافع، وحفص عن عاصم، والكسائي، وأبو جعفر المدني، بينما قرأ الباقون بضمها. انظر: كتاب السبعة ٢٦٣؛ والتيسير في القراءات السبع ١٠٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٩٥.

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم بفتح لام (مثل)، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي وخلف برفعها. انظر: كتاب السبعة ٦٠٩؛ والتيسير في القراءات السبع ٢٠٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٢.

(٥) شرح شذور الذهب ٨١ ـ ٨٢.

وهذه المسألة (إضافة المبهم إلى المبني) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وقد أدرجها كل من أبي البقاء العكبري في تبيينه، وابن الأنباري في إنصافه، يقول العكبري: «إذا أضيفت (غير) إلى متمكن لم يجز بناؤها، وإن أضيفت إلى غير متمكن جاز بناؤها وإعرابها.

وقال الكوفيون: يجوز بناؤها مطلقًا»(١).

٣. المواقع الإعرابية للمضاف المبني

تبنى هذه الأسماء على الفتح، وتكون في مواقع إعرابية عديدة.

فمن المرفوعات: تقع هذه الأسماء في محل:

- رفع خبر المبتدأ، كما في الآية الكريمة: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾.
- أو خبر (إن)، كما في الآية: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾ ـ في أحد إعرابي (مثل) في الآية.
- أو صفة لمرفوع، كما في الآية السابقة في أحد توجيهي إعراب (مثل)، حيث وُجِّه كخبر ثانٍ لِـ (إن).
- وأما في مواقع الجر، فقد وردت شواهد على وقوعها في محل جرّ بحرف الجر، كما هو الحال مع البيت الشعري: (على حينَ عاتبتُ المشيب ...). وكذلك في محل جر بالإضافة، كما في الآية: ﴿**مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ**﴾.

ولم ترد شواهد على وقوعها في محل نصب، فالظروف منها حين تقع مفعولاً فيه، يوجّه في إعرابها على أنها اسم معرَب، وليست اسمًا مبنيًّا.

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ٤١٦. وانظر: الإنصاف ١/ ٢٨٧.

[*] أخيرًا:

المجرور بحرف جرّ زائد

١. زيادة الكلمة في النحو

الزيادة نحويًّا هي: «وجود كلمة لا محلّ لها من الإعراب، بحيث إذا حذفت من الكلام لم يختل المعنى.

ولا يفهم من الزيادة أن الكلمة الزائدة لا معنى لها، إنما يؤتى بها لتقوية المعنى، أو تأكيده، أو تثبيته، مثل: (الله هو القادر)، فكلمة (هو) زائدة، وهي ضمير الفصل، ولا يتأثر المعنى بحذفها، فنقول: (الله القادر)»[١].

وتأدبًا مع القرآن الكريم لا يعبِّر النحاة بالزيادة الواقعة في التعبيرات القرآنية بأنها (زيادة) في الكلام؛ لئلا يفهم منها العبثية في التعبير، لذلك يقولون عنها بأنها ألفاظ مؤكِّدة، إذ الغرض من وقوع الزيادة في القرآن هو التأكيد في المعنى.

٢. أنواع الزيادة في النحو

١. «الزيادة قد تكون زيادة اسم؛ لتقوية المعنى وتأكيده وتثبيته، مثل قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾[٢]، (هو): زائدة، ولا يختل المعنى بحذفها، وأُتِيَ بها لتقوية المعنى وتثبيته.

(١) المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٥٤٢.
(٢) الإخلاص: ١.

٢. وقد تكون بزيادة فعل، مثل: (ما كان أجمل منظر الرياض)، (كان): زائدة.
٣. وزيادة حرف، مثل: (إنما الله واحد)، (ما): حرف زائد لا محلّ له من الإعراب.
٤. وزيادة جملة، مثل: (كان أبي ـ رحمه الله ـ كريمًا)، فهذه جملة اعتراضية زائدة لا محل لها من الإعراب»[١].

٣. حروف الجرّ الزائدة

أحد أنواع الزيادة المؤكِّدة في الاستعمال العربي: الزيادة في الحروف، ولعل من أكثرها حضورًا حروف الجرّ الزائدة، وهي ـ كما يعددها معجم الخليل ـ: الباء، واللام، والكاف، و(مِنْ)[٢].

وهذه الحروف لها أحكام عامّة، وأحكام خاصة لكل حرف منها.

نذكر من أحكامها العامّة التالي:

١. لا يتأثر المعنى الأصلي بحذفها من الجملة.
٢. أنها لا تتعلق بعامل.
٣. الاسم بعدها له إعراب لفظي، وهو الجر، وإعراب محلّي، حسب موقعه من الجملة.
٤. تابع مجرورها يجوز فيه الإتباع على اللفظ أو على المحل[٣].

٤. الأحكام الخاصة بحروف الجرّ الزائدة

أ. (الباء)

لا تأتي الباء إلاَّ حرف جرّ، كما ينص على ذلك ابن أم قاسم المرادي[٤]، وتأتي لمعانٍ كثيرة داخل الجملة، عدّدها النحويون، وبخاصة في مصنفاتهم الخاصة بحروف المعاني.

---

(١) المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٥٤٢.
(٢) انظر: الخليل ٢٠٥.
(٣) انظر: المصدر السابق نفسه.
(٤) الجنى الداني ٣٦.

ومن المعاني التي تأتي عليها الباء إتيانها مؤكّدة، أو زائدة.

والباء لا تأتي زائدة إلا في حالات محدّدة، ذكر منها أبو الحسن الرمّاني خمسة مواضع، هي:

١. دخولها على الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا**﴾[١].
٢. دخولها على المبتدأ، نحو: (بحسبك زيد).
٣. دخولها على خبر المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿**جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا**﴾[٢].
٤. دخولها على المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[٣].
٥. دخولها على المنفي، نحو: (ما زيد بقائم)[٤].

ولم يفصِّل في أحوالها كثيرًا كما فعل ابن أم قاسم في الجنى الداني، حيث ذكر لها هناك ستة مواضع، فقال: «وأما الباء الزائدة فتكون في ستة مواضع:

الأول: الفاعل، وزيادتها معه ثلاثة أضرب: لازمة، وجائزة في الاختيار [أي: في النثر]، وواردة في الاضطرار [أي: في الشعر].

فاللازمة في فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، ...

والجائزة في الاختيار في فاعل (كفى) بمعنى حسب، نحو [قوله تعالى]: ﴿**وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا**﴾، ...

والواردة في الاضطرار في أبيات محفوظة، منها قول الشاعر [من الوافر]:
ألم يأتيك - والأنباء تنمي - بما لاقت لبون بني زياد[٥]

---

(١) النساء: ٧٩.
(٢) يونس: ٢٧.
(٣) البقرة: ١٩٥.
(٤) معاني الحروف ٤ ـ ١٤.
(٥) هذا البيت لِـ (قيس بن زهير)، ورد في الكتاب ٣/ ٣١٦؛ ولسان العرب، مادّة (أتى)؛ وشرح شواهد المغني ٣٢٨ ـ ٨٠٨. واللبون: الشاة والإبل ذات اللبن. **والشاهد فيه قوله**: (بما لاقت)، حيث زيدت الباء في موضع لا تزاد فيه، وذلك للضرورة الشعرية.

... **الثاني**: المفعول، وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها، نحو: ﴿**وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾، و[قوله تعالى]: ﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ**﴾(١)، و[قوله تعالى]: ﴿**فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ**﴾(٢)، و[قوله تعالى]: ﴿**وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ**﴾(٣)، ...

الثالث: المبتدأ، نحو: (بحسبك زيد)، ...

الرابع: الخبر، وزيادتها في الخبر ضربان: مقيسة وغير مقيسة.

فالمقيسة في خبر (ليس) و(ما) أختها، نحو [قوله تعالى]: ﴿**أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾(٤)، و[قوله تعالى]: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾(٥)، ...

وغير المقيسة في مواضع كثيرة، كزيادتها بعد (هل) في قوله [من الطويل]:

[يقول ـ إذا اقلَولَى عليها ـ وأقرَدَتْ]
ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمٍ(٦)

الخامس: النفس والعين في باب التوكيد، يقال: (جاء زيد بنفسه) و(بعينه)، والأصل: (جاء زيد نفسه وعينه).

السادس: الحال المنفية؛ لأنها شبيهة بالخبر، ذكر هذا ابن مالك، واستدل بقول الشاعر [من الوافر]:

فما رجعت بخائبة ركابٌ حكيم بن المسيب منتهاها(٧)»(٨)

---

(١) مريم: ٢٥.
(٢) الحج: ١٥.
(٣) الحج: ٢٥.
(٤) الزمر: ٣٦.
(٥) فصلت: ٤٦.
(٦) البيت للفرزدق في: شرح التصريح ١/ ٢٧٤؛ وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٤؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٩٩؛ ولسان العرب، مادة (قرد)؛ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٢١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٤. **والشاهد فيه قوله**: (بدائم)، حيث دخلت الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد (هل)، وهي من المواضع غير المقيسة التي تدخل فيها الباء زائدةً.
(٧) البيت بلا نسبة في: لسان العرب، مادة (مني)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٩؛ والهمع ٢/ ١٢٨. **والشاهد فيه قوله**: (بخائبة)، حيث دخل حرف الجر الباء زائدًا على الحال المنفية.
(٨) الجنى الداني ٤٨ ـ ٥٥.

وذهب ابن هشام إلى القول بهذه المواضع ذاتها، مع تفصيل يختلف قليلاً عمّا ذهب إليه المرادي[١].

أما المالقي فقد اختلف في المواضع التي ذكرها لزيادة الباء، فالخبر لا تدخل عليه الباء إلا إذا كان منفيًّا بـ (ما)، والمفعول تدخله الباء في حال كان مفعول (كفى).

ولم يذكر زيادتها في الحال[٢].

أما الرضي فقد زاد على ذلك أنها «تزاد قياسًا في مفعول (علمتُ) و(عرفتُ) و(جهلتُ) و(سمعتُ) و(تيقنتُ) و(أحسستُ)، وقولهم: (سمعتُ بزيد) و(علمت به)، أي: (بحال زيد)، على حذف المضاف»[٣].

ب. (الكاف)

لم يذكر النحاة لزيادة الكاف أحوالاً وشروطًا محدّدة، باستثناء المالقي، الذي ذكر أن «لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون دخولها كخروجها، نحو قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[٤]، وقول الشاعر [من الرجز]:

[وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أبابيلْ] فَصُيِّرُوا مثلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ[٥]

الموضع الثاني: قولهم: (له عليَّ كذا وكذا درهمًا)، فَـ (ذا) في الأصل اسم إشارة، والكاف زائدة، لا أنهما ركبتا تركيبًا واحدًا، ...

---

(١) انظر: المغني ١/ ١٤٤ ـ ١٥١.
(٢) انظر: رصف المباني ٢٢٥ ـ ٢٢٨.
(٣) شرح الكافية ٤/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨.
(٤) الشورى: ١١.
(٥) البيت لحميد الأرقط في: الكتاب ١/ ٢٠٣؛ والمقتضب ٢/ ٤١٤ و٤٦٥؛ وسر صناعة الإعراب ٣٠٥؛ ولسان العرب، مادة (عصف)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٩٦. **والشاهد فيه قوله**: (مثل كعصفٍ) حيث جاءت الكاف حرف جر زائد.

الموضع الثالث: قولهم: (كأيِّنْ من رجلٍ عندك)، ... وهي مركبة من كاف التشبيه المذكورة، و(أيّ) الاستفهامية، إلا أنهما جعلا لفظًا واحدًا بمنزلة (كم) المذكورة»[١].

بينما اكتفى كل من أبي الحسن الرمّاني[٢]، وابن أم قاسم المرادي[٣]، وابن هشام[٤] بذكر حالات الكاف كحرف من حروف تطرأ عليه معانٍ محدّدة، وذكروا بأن من هذه المعاني أنها تأتي زائدة، ممثلين بالآية الكريمة التي أوردها المالقي أعلاه، وهي قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾.

ولا أجد ما ذكره المالقي من حالتين أخريَيْن للكاف ـ زائدةً ـ أنها تمثل حالات تركيبية استعمالية في الجمل، حتى مع فرض تركُّب الكاف مع (ذا) ـ في الأولى ـ، ومع (أيٍّ) ـ في الثانية، ولكنهما حالتان تُغُوفِلَ عن تركيبهما، وأصبحتا كلمتين تستعملان استعمال المفردات، وقد أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن ألفاظ الكناية المبنية.

وما ذكره كحالة أولى للكاف عرَّفها بأنها الحالة التي يمكن فيها حذف الكاف وإبقاؤها دون تغيير على المعنى، وهو أمر شامل لجميع الحروف الزائدة، بل هو معنى زيادتها في النحو، فلا معنى لجعله حالة مستقلة للكاف، فهو من أحكام الحروف الزائدة العامّة التي أشرنا إليها في بدء الحديث عن حروف الجر الزائدة.

ج. (اللام)

اللام تزاد في حالات تكون في بعضها عاملة، وفي بعضها الآخر لا تكون عاملة، ولكنها إن عملت لا تعمل إلا الجرّ.

وتزاد ـ عاملةً الجرّ ـ في مواضع ثلاثة، سمّى النحاةُ اللامَ في كل موضع منها باسم خاصّ، فهي تزاد بين الفعل ومفعوله، وهي هنا: (اللام المعترِضَة)، وتزاد بين المضاف والمضاف إليه، وهي (اللام المقحمة)، وتزاد لتقوية العامِل، وهي ما يسميه النحاة بِـ (لام التقوية).

---

(١) رصف المباني ٢٧٧ ـ ٢٨١.

(٢) معاني الحروف ٢٥.

(٣) الجنى الداني ٧٩.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

يقول ابن هشام في ذلك: «الحادي والعشرون [من معاني اللام]: التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله [من الطويل]:

ومن يك ذا عظم صليب رَجَا بِهِ
ليكسرَ عُودَ الدهر، فالدهر كاسره[١]

وقوله [من الكامل]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العراقِ وَيَثْرِبٍ
ملك أجار لمسلمٍ ومعاهِدِ[٢]

...

ومنها اللام المسمّاة بالمقحمة، وهي: المعترضة بين المتضايفين، وذلك في [قوله من مجزوء الكامل]:

يا بؤس للحرب [التي وضعتْ أراهط فاستراحوا][٣]

والأصل: (يا بؤس الحرب)، ...

(١) البيت لنصيب بن الأسود في البيان والتبيين للجاحظ ٣/ ٤٨؛ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٧٩. **والشاهد فيه قوله**: (ليكسر)، حيث جاءت اللام زائدة للتوكيد معترضة بين الفعل المتعدّي (رجا) ومفعوله.

(٢) البيت لابن ميادة في: الأغاني ٢/ ٣٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٦٤٣؛ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٨٠، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٣/ ٢٩؛ والجنى الداني ١٠٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٤/ ٢٠٥ و٥/ ٣٤٧. **والشاهد فيه قوله**: (أجار لمسلم)، حيث جاءت اللام زائدة بين الفعل المتعدّي ومفعوله.

(٣) البيت لسعد بن مالك في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٨٢ و٦٥٧، وبلا نسبة في: الكتاب ٢/ ٢٠٧؛ والجنى الداني ١٠٧؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ٣١٨؛ وكتاب اللامات للزجاجي ١١٠؛ وشرح المفصل ١/ ٣٤٧ و٢/ ١٠٢ و٣/ ٢٠ و٣/ ٣٢٥؛ ولسان العرب، مادة (رهط). **والشاهد فيه قوله**: (للحرب) حيث أقحم اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ومنها المسمّاة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ: إما بتأخره، نحو [قوله تعالى]: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[١]، ونحو [قوله تعالى]: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢]، أو يكون فرعًا في العمل، نحو [قوله تعالى]: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا﴾[٣]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٤]، ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[٥]، ونحو: (ضربي لزيد حسن)»[٦].

فالأصل في الآية الأولى: (يرهبون ربهم)، وفي الثانية: (تعبرون الرؤيا)، فلما تقدّم المفعول على فعله، ضعف الفعل عن العمل فيه، لذلك تدخل اللام لتقوية الفعل في العمل. وفي الآيات الثلاث دخلت اللام لتقوية عمل اسم الفاعل (مصدِّقًا) وصيغتي المبالغة (فعال) و(نزاعة)، فهي عوامل غير أصيلة في العمل كالأفعال، لذلك تدخل اللام على معمولاتها لتقوية عملها.

د. (مِنْ)

تأتي (مِنْ) زائدة على قسمين: «قسم لنفي الجنس، وقسم لاستغراق نفيه [أي: لنفي استغراق الجنس]، ولكل واحد منهما ثلاثة مواضع: النفي والاستفهام والنهي، وكل واحد منهما في الفاعل والمفعول والمبتدأ، إلا النهي فهو فيهما دون المبتدأ.

الموضع الأول: النفي في الفاعل، نحو: (ما قام من رجلٍ)، فهذا لنفي الجنس، المعنى: ما قام رجل، وفي المفعول: (ما رأيت من رجل)، المعنى: ما رأيت رجلاً، وفي المبتدأ: (ما لك من حولٍ ولا قوةٍ)، المعنى: ما لك حولٌ ولا قوةٌ، قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[٧].

وتقول في التي لاستغراقه [أي: لنفي استغراق الجنس] في الفاعل: (ما جاء من أحدٍ)، المعنى: ما جاء أحدٌ، وفي المفعول: (ما رأيت من أحدٍ)، أي: ما رأيت أحدًا، وفي المبتدأ: (ما في الدار من أحدٍ)، أي: ما في الدار أحدٌ، ...

---

(١) الأعراف: ١٥٤.
(٢) يوسف: ٤٣.
(٣) آل عمران: ٥٠.
(٤) هود: ١٠٧.
(٥) المعارج: ١٦.
(٦) مغني اللبيب ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧.
(٧) الأعراف: ٥٩.

والفرق بين الجنس واستغراق نفيه أن التي لنفي الجنس يَحْتَمِلُ ما بعدها أن ينفي مفرده اللفظي أو جنسه المعنوي، فيحتمل أن تريد جنس الرجال، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته، ولا تبقي منه شيئًا. فاعلمه.

الموضع الثاني: الاستفهام في الفاعل، نحو: (هل قام من رجل)، أي: هل قام أحد، فهذه لنفي الجنس، وفي المفعول: (هل رأيت من رجل)، أي: (رجلاً)، وفي المبتدأ: (هل في الدار من رجلٍ)، أي: (رجلٌ)، قال الشاعر [من المقتضب]:

هَـــل عَـــلِيَّ ـ ويحكـــما ـ   إن عشـــقتُ مـــن حـــرجِ[1]

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل: (هل قام من أحدٍ)، أي: هل قام أحد، وفي المفعول: (هل رأيت من أحد)، أي: (أحدًا)، وفي المبتدأ: (هل في الدار من أحد)، أي: (أحدٌ).

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينهما في موضع النفي، فاعرفه.

الموضع الثالث: النهي عن الفاعل، نحو: (لا يقمْ من رجل)، أي: (لا يقم أحدٌ)، فهذه لنفي الجنس، وفي المفعول: (لا تضرب من رجلٍ)، أي: (رجلاً)، ولا يصح النهي في المبتدأ، إذ لا يكون إلا في الفعل، وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل: (لا يقمْ من أحدٍ)، أي: (أحدٌ)، وفي المفعول: (لا تضربْ من أحد)، أي: (أحدًا)، ولا يصح في المبتدأ كما تقدّم.

والفرق بين الجنس واستغراقه في النهي هو الفرق بينهما في النفي والاستفهام، فاعلمه»[2].

وقد فصل المالقي في ذكر مواضعها ما لم يفصله ابن هشام في المغني[3]، ولا المرادي في الجنى الداني[4].

---

(١) البيت لسيرين أخت مارية القبطية في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٥. ولم أجد ـ فيما بين يديَّ من مصادر ـ من نسب البيت إلى غير سيرين القبطية، فإن صحت نسبته إليها، فلا يصح الاستشهاد به، لأنه منسوب إلى أعجمية، ولا يستشهد ـ نحويًّا ـ بالمنسوب إلى غير العربي. **والشاهد فيه قوله**: (من حرج)، حيث زاد (من) في الاستفهام قبل المبتدأ، والأصل: (هل علي حرج؟).

(٢) رصف المباني ٣٨٨ ـ ٣٩١.

(٣) ١/ ٤٢٥ ـ ٤٣٠.

(٤) ٣١٧ ـ ٣٢٠.

٥. مواقع المجرور بحرف الجرّ الزائد الإعرابية

من خلال استعراضنا لأحكام حروف الجرّ الزائدة وجدنا أنها لا تكون زائدة إلا في مواقع إعرابية محدّدة، حيث نجد ذلك في كل من: الباء واللام و(من).

ولا نجد تحديدًا واضحًا لمواقع الكاف، وذلك لندرة وقوعها حرف جرّ زائد، فما يضربه النحويون هو الآية الكريمة: (ليس كمثله شيء) وشواهد شعرية محدودة، قد يختلفون حولها أيضًا، ومدخولها هنا في محل نصب خبر ليس.

ولذلك يمكننا أن نعدِّد المواقع التي يحلّ فيها المجرور بحروف الجرّ الزائدة، وهي كالتالي:

أ. من المرفوعات

١. مبتدأ، لما تدخل عليه كل من: الباء، و(من).
٢. خبر المبتدأ، وذلك لما تدخل عليه الباء.
٣. الفاعل، لما تدخل عليه كل من: الباء، واللام، و(من).

ب. من المنصوبات

١. مفعول به، لما تدخل عليه كل من: الباء، واللام، و(من).
٢. خبر ليس، لما تدخل عليه الباء، والكاف.
٣. خبر (ما) العاملة عمل (ليس)، لما تدخل عليه الباء.

ج. من المجرورات

١. المضاف إليه، لما تدخل عليه اللام.

٦. «رُبَّ» حرف جرّ شبيه بالزائد

[*] حرف الجرّ الشبيه بالزائد

«حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة هي: التي تجرّ الاسم لفظًا، ويكون له محل آخر من الإعراب، فهي مثل الحروف الزّائدة، لا تعلق بعامل ...

ويشبه الحرف الشبيه بالزائد الحرف الأصلي من وجهين: الأول: هو جر الاسم، والثاني: إفادة معنى جديد في الجملة.

ويفترق من وجهين: الأول: هو أن الحرف الشبيه بالزائد لا تعلق له، والثاني: أن المجرور له محل آخر من الإعراب، بخلاف حرف الجرّ الأصلي»(١).

والحروف الشبيهة بالزائدة ـ حسب التتبع ـ ثلاثة: (ربَّ) و(لعلَّ) ـ في لغة عُقَيْل خاصّة، و(لولا) على ما يذهب إليه سيبويه من أنها جارّة.

وسيكون حديثنا عن (رُبَّ)، وذلك لأن (لعلَّ) لا تجرُّ بها إلا عُقَيْل خاصة، يقول ابن هشام: «والثاني [من حروف الجرّ الشاذّة]: (لعل) في لغة عُقَيْل)، قال [من الوافر]:

لعلَّ اللهِ فضلكم علينا ... [بشيءٍ أن أمكم شَرِيمُ](٢)»(٣)

وقد صرّح ابن هشام في مغني اللبيب بأن (لعل) حرف شبيه بالزائد، يقول: «واعلم أن مجرور (لعل) في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزيل (لعل) منزلة الجارّ الزائد، نحو: (بحسبك درهمٌ) بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، ... ومثله [أي: لعل]: (لولاي لكان كذا) على قول سيبويه: «إن لولا جارّة»، وقولك: (رب رجلٍ يقول ذلك)»(٤).

---

(١) المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٢) البيت بلا نسبة في: الجنى الداني ٥٨٤؛ ورصف المباني ٤٣٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٤؛ وشرح التصريح ١/ ٦٣١؛ وشرح ابن عقيل ٢/ ٩؛ والمقرب ٢٦٣. **والشاهد فيه قوله**: (لعل اللهِ)، حيث جاءت (لعل) حرف جرّ على لغة عُقَيل.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٧.

(٤) ١/ ٣٧٧.

كما أن القول بمجيء (لولا) حرف جرّ شبيه بالزائد لا يكون إلا مع الضمير، كما يقول ابن هشام: «ثم قال سيبويه والجمهور: هي [أي: لولا] جارة للضمير مختصّة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفع على الابتداء، والخبر محذوف»(١).

[*] حرفية (رُبَّ)

الخلاف في حرفية (رب) أو اسميتها خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، يقول ابن أم قاسم المرادي: «(رب): حرف جرّ عند البصريين، ... وذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة»(٢).

وقد ذهب إلى اسميتها ـ أيضًا ـ الرضي، يقول: «ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها [أي: رب] اسمًا، فَـ (رُبَّ) مضاف إلى النكرة، فمعنى (رُبَّ رجل) ـ في أصل الوضع ـ: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى (كم رجل): كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفع أبدًا، على أنه مبتدأ لا خبر له»(٣).

[*] أحكام (رُبَّ) ومجرورها

١. لا تدخل رب إلا على النكرات، وإن دخلت على ضمير، فإنه يفسر بنكرة.
٢. «والأكثر أن تكون النكرة موصوفة بمفرد أو جملة، فالأول نحو: (رب رجل كريم لقيته). والثاني نحو: (رب رجل يفعل الخير أكثر)»(٤).
٣. لِـ (رُبَّ) صدارة الجملة دائمًا.
٤. مجرورها يكون موصوفًا دائمًا.

يقول ابن هشام: «وتنفرد (رب) بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهرًا، وإفراده وتذكيره وتمييزه، بما يطابق المعنى إن كان ضميرًا، وغلبة حذف

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٦١.
(٢) الجنى الداني ٤٣٨ ـ ٤٣٩.
(٣) شرح الكافية ٤/ ٢٩٧.
(٤) جامع الدروس العربية ٣/ ١٨٩.

معدَّاها ومُضِيِّه، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلاً، وبدونهنَّ أقل»[١].

[*] إعراب مدخول (رُبَّ)

«إن كان الجارّ (رب) فمدخوله مرفوع محلاً على الابتداء، نحو: (رب غنيٍّ فقير غدًا)، و(رب رجل كريم أكرمته).

إلا إذا كان بعدها فعل متعدٍّ لم يأخذ مفعوله، فهو منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل بعده، نحو: (رب رجل كريم أكرمتُ).

فإن كان بعدها فعل لازم، أو فعل متعدٍّ ناصب للضمير العائد على مجرورها فهو مبتدأ، والجملة بعده خبره، نحو: (رب عاملٍ مجتهدٍ نجح)، و(رب تلميذ مجتهد أكرمته))»[٢].

وفي ذلك يقول ابن هشام: «وبأنها [أي: رُبَّ] زائدة في الإعراب دون المعنى، فمحلّ مجرورها في نحو: (رب رجلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتدائية، وفي نحو: (رب رجل صالح لقيت) نصب على المفعولية، وفي نحو: (رب رجل صالح لقيته) رفع أو نصب، كما في قولك: (هذا لقيته)[٣]»[٤].

وقد ذكر الدكتور محمد خير الحلواني موقعين آخرين يحلّ فيهما مدخول (رب)، وهو أن يقع مفعولاً فيه أو مفعولاً مطلقًا، يقول: «وقد يكون مجرورها ظرفَ زمان، أو ظرف مكان، ... مثل:

(رب يومٍ بهيج أقمت في الريف).

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٨١.

(٢) جامع الدروس العربية ٣/ ٢٠٤.

(٣) يشير ابن هشام إلى ما يثيره النحويون في باب الاشتغال، حيث يجوز في: (زيد ضربته): نصب (زيد) على أنه مفعول به لفعل يفسره الفعل (ضرب)، أو على الابتداء، وهنا يجوز إعراب مدخول رب في محل نصب على أنه مفعول به لفعل يفسره الفعل (لقي)، أو في محل رفع مبتدأ.

(٤) مغني اللبيب ١/ ١٨١.

فَـ (يوم) اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاًّ، على أنه ظرف زمان، ...

وقد يكون مفعولاً مطلقًا إذا كان مصدرًا للفعل العامل فيه، أو كان آلته، أو مرادفه، أو نوعه، أو شيئًا من ذلك، مثل:

- (رُبَّ سَوْطٍ ضُرِبَ المذنبُ ولم يَرْعَوَ).
- (رب دعوة خالصة دعوتُ فلم تستجب).

فكل (سوط) و(دعوة) مفعول مطلق مجرور لفظًا، منصوب محلاًّ»[١].

ولم يتسنَّ لي الاطلاع على مصدر ما يقوله الدكتور الحلواني في المصادر النحوية الأمّ، ولم يشر الدكتور في كتابه إلى مصدر ما يذكره من أحكام.

[*] (رب) بين الإعمال والإهمال

«إذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنًى»[٢].

فتقول: (ربما ذهب أخي إلى السوق)، و(ربما أذهب معه).

---

(١) النحو الميسر ٢/ ٦٠١.
(٢) مغني اللبيب ١/ ١٨٢.

[*] الفصل الرابع:

الإعراب المحلي للأفعال

- أولاً: الإعراب المحلّي للفعل الماضي
- أخيرًا: الإعراب المحلّي للفعل المضارع

[*] أولاً:

الإعراب المحلي للفعل الماضي

١. الفعل الماضي في الجملة الشرطية

الفعل الماضي لا يكون له محل من الإعراب إلا في الجملة الشرطية، وذلك أن الجملة الشرطية إما أن يكون فعلاها مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا.

ولأن الجملة الشرطية تدخل عليها أدوات الشرط التي تجزم فعلين، فما يعرب من هذه الأفعال يجزم بها، وما يبنى منها يكون في محل جزم.

يقول ابن هشام: «وكل منهنَّ [أي: أدوات الشرط] يقتضي فعلين، يسمى أولهما شرطًا، وثانيهما جوابًا وجزاءً، ويكونان مضارعين، نحو [قوله تعالى]: ﴿**وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ**﴾[١]، وماضيين، نحو [قوله تعالى]: ﴿**وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا**﴾[٢]، وماضيًا فمضارعًا، نحو [قوله تعالى]: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ**﴾[٣]، وعكسه، وهو قليل، نحو [قوله (ص)]: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»[٤]، ومنه [قوله تعالى]: ﴿**إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ**﴾[٥]؛ لأن تابع الجواب جواب[٦]، ...

(١) الأنفال: ١٩.
(٢) الإسراء: ٨.
(٣) الشورى: ٢٠.
(٤) صحيح البخاري ١/ ١٤؛ وصحيح مسلم ٢/ ١٧٧.
(٥) الشعراء: ٤.
(٦) يشير إلى الفعل المعطوف بالفاء (ظلت) على الفعل المضارع (ننزل)، حيث هو تابع له، وهو جواب الشرط، وتابع جواب الشرط جوابٌ مثله.

ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بِـ (لم) قويٌّ»[١].

وقد رتب ابن خروف الإشبيلي الأساليب العربية في استعمال الأفعال الماضية والمضارعة في الجمل الشرطية، يقول: «والأجود في فعلي الشرط كونهما مستقبلين، ثم ماضيين؛ لاعتدال الكلام، ثم الأول ماضيًا والثاني مستقبلاً؛ لأنك تقوّيه بالعمل في الفعل الآخر بعد تضعيفه، وأضعفها عكسه»[٢].

٢. الإعراب المحلي للفعل الماضي

يقول الرضي الإستراباذي: «وإن كانا [فعلا الشرط وجوابه] ماضيين فهما مبنيّان في محل الجزم»[٣].

ويشرح هذه النقطة الدكتور الحلواني: «يشترط في جملة الشرط أن يكون فعلها خبريًّا، متصرِّفًا، غير مقترنة بِـ (قد) أو (لن) أو (ما) أو التسويف.

على أنه لا يشترط فيه أن يكون مضارعًا مجزومًا، فكثيرًا ما يأتي ماضيًا، وفي هذه الحال يكون جزمه محليًّا، مثل: ﴿**وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا**﴾[٤]، ...

الأصل في جملة الجواب [أي: جملة جواب الشرط] أن يكون فعلها خبريًّا متصرّفًا كفعل الشرط، سواءً أكان مضارعًا مجزومًا لفظًا، أم ماضيًا مجزومًا محلاًّ»[٥].

ولا يقع الفعل الماضي في محل إعرابي غير هذا الموقع.

---

(١) أوضح المسالك ٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٧٠.
(٣) شرح الكافية ٤/ ١١٢.
(٤) الإسراء: ٨.
(٥) الواضح في النحو ١٠٦.

[*] أخيرًا:

الإعراب المحلي للفعل المضارع

١. الفعل المضارع بين الإعراب والبناء

الفعل المضارع هو المعرب من بين قسيميه: الماضي والأمر، ولكنه يبنى في حالتين، تذكرها كتب الصناعة النحوية، ولذلك يعدّ البناء في الفعل المضارع بناءً عارضًا.

والمضارع يبنى في حالتين:

١. «إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشرًا، فيبنى على الفتح، مثل: (لا تلعبَنَّ)، و(لا تجهلَنَّ)، ...

٢. وإذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون، مثل: (يقرأْنَ) و(يكتبْنَ)»[(١)].

ويقصدون باتصال الفعل المضارع بنون التوكيد اتصالًا مباشرًا، ألا يفصل الفعل عن النون الضمائر المتصلة به، وهي هنا: ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، يقول الغلاييني في ذلك: «فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة، بل فصل بينهما بضمير التثنية أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لم يكن مبنيًّا، بل يكون معربًا بالنون رفعًا، وبحذفها نصبًا وجزمًا»[(٢)].

---

(١) الواضح في النحو، الدكتور الحلواني ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) جامع الدروس العربية ٢/ ١٦٥.

يقول ابن هشام في ذلك: «وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظًا وتقديرًا، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ﴾[1]، واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[2]، [وقوله تعالى]: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾[3]، [وقوله تعالى]: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[4]، فإن الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث، فاصلةٌ بين الفعل والنون، فهو معرب لا مبني»[5].

ويعلق الدكتور مصطفى جواد على هذا الشرط بقوله: «وتراهم يقولون: إن المضارع يبنى إذا اتصلت به نون التوكيد، ثم يقولون إذا اتصلت مباشرة، ويفسرون عدم المباشرة بحيلولة حائل لفظي، هو: (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة) أو تقديري، هو: (ياء المخاطبة وواو الجماعة).

ولو قالوا: (إنه يكون مبنيًّا إذا أسند إلى الاسم الظاهر أو ضمير المفرد أو المتكلم عمومًا)، لأراحوا طلاب العربية واستراحوا، فالمسند إلى الظاهر نحو: (ليجتهدَنَّ الرجل)، و(ليجتهدنَّ الرجلان)، و(ليجتهدَنَّ الرجال)، و(لتجتهدن المرأة) و(لتجتهدن المرأتان) و(لتجتهدن النساء). والمسند إلى ضمير المفرد، نحو: (ليجتهد هو)، و(لتجتهدن أنتَ) ـ بفتح التاء»[6].

٢. الإعراب المحلي للفعل المضارع المبني

وفي حال اتصال المضارع بإحدى هاتين النونين يكون في محل رفع ـ إن لم يدخل عليه ناصب أو جازم، وفي محل نصب أو جزم، إن دخل عليه ناصب أو جازم.

ولذلك يختلف المضارع عن الماضي في أن المضارع ـ في حال بنائه ـ يكون في محل رفع ونصب وجزم، بينما الماضي لا يكون إلا في محل جزم.

---

(١) الهمزة: ٤.
(٢) يونس: ٨٩.
(٣) آل عمران: ١٨٦.
(٤) مريم: ٢٦.
(٥) شرح قطر الندى ٣٨.
(٦) في التراث اللغوي ٣٥٤.

يقول الغلاييني حول بناء المضارع في حال اتصاله بإحدى هاتين النونين: «وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليَيْن على الفتح، نحو: (يكتبَنْ) و(يكتبَنَّ)، ومع الثالثة على السكون، نحو: (الفتيات يكتبْنَ)، ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذٍ محليًّا»[(١)].

٣. رأي بعض المحدثين في بناء وإعراب المضارع

قد أشرنا في الفصل التمهيدي من البحث أن بعض المحدثين لا يرون أن للفعل إعرابًا، وذلك أن للإعراب دلائل نحوية لا تؤديها الحركات المتعاقبة على الفعل المضارع، وكان من بين هؤلاء الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي .. نقد وتوجيه)، يقول فيه: «وهذه المعاني الإعرابية [الإسناد والإضافة] أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها. أما الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف، ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة، فلا يكون الفعل مسندًا، ولا مضافًا إليه، أعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية، هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات.

وفي ضوء هذا نستطيع أن نقسم الكلمات قسمين رئيسين: المعرب والمبني، والمعرب: هو الاسم. أما المبني فهو الفعل والإشارة والأداة»[(٢)].

وممن ذهب هذا المذهب ونصَّ على بناء الفعل المضارع في جميع أحواله الدكتور عبد الهادي الفضلي في دراسته (دراسات في الفعل) يقول هناك: «فنحن ـ لأجل أن نحتفظ للإعراب بوظيفته، وهي: استعماله قرينة دالة على المعنى النحوي للكلمة في الجملة ـ علينا أن نعدّ الفعل المضارع مبنيًّا هو الآخر [مع الفعلين: الماضي والأمر]، ونخلص بذلك من تكلف التعليل أو من العلل المتكلفة.

ونحن نقول في الفعل الماضي: إنه عندما يقترن بالضمير المتحرك يبنى على السكون، وعندما يقترن بواو الجماعة يبنى على الضم، وفيما عدا هاتين الحالتين يبنى على الفتح.

---

(١) جامع الدروس العربية ٢/ ١٦٥.

(٢) في النحو العربي .. نقد وتوجيه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

فليكن مثله الفعل المضارع، فنقول فيه: إنه إذا اقترن بما يسمى بأدوات النصب يبنى على الفتح، وعندما يقترن بما يسمى بعوامل الجزم يبنى على السكون، وفيما عدا هاتين الحالتين يبنى على الضم»[١].

وعلى العكس من هذا الرأي يذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في دراسته (نحو الفعل)، حيث يذهب إلى أن الفعل المضارع معرب في جميع حالاته، حتى في حال اتصاله بنوني التوكيد والنسوة، يقول في ذلك: «ولقد ذهب أكثر النحاة إلى أن الفعل المضارع يبنى إذا اتصلت به نون النسوة، كـ (يذهبْنَ) و(يكتبْن)، و(يرمينَ)، أو نون التوكيد، كـ (يذهبَنَّ) و(يكتبَنَّ).

أما بناء المتصل بنون النسوة، فقد فسروه بأنه حمل على ما قبله من الفعل الماضي، نحو: (ذهبْنَ) و(كتبْنَ).

وواضح أن تسكين الفعل الماضي حين يتصل بضمائر الرفع المتحركة، مردّه إلى كراهة توالي الحركات. وهذا يصدق أيضًا على الفعل المضارع، فالتسكين إذن لسبب لفظي صوتي، ولا علاقة له بالبناء، لأن البناء إنما يكون لدواعٍ معنوية، وهذه الدواعي في الفعل أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرفُ في المعاني المتعدّدة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة. وهذا غير قائم في الفعل المضارع المتصل بنون النسوة.

وأما المؤكَّد بالنون: فقد اختلفوا فيه، وذهب كثير منهم إلى أنه معرب على المحل، إذا ولي أداة نصب أو أداة جزم.

ويدل على تهافت القول ببناء المؤكّد بالنون: أن الفعل المسند في زعمهم إلى ألف اثنين، أو واو جماعة، أو نون إناث، أو ياء مخاطبة، متفق على أنه معرب، وليس ثمة على ظاهرة مقبولة عقلاً أو نقلاً، للتفريق بين هذا وبين الفعل المسند إلى مفرد.

ويزيد الأمر غرابة حين يقولون بإعراب الفعل المضارع المؤكد بالنون إذا كان قبل ذلك مسندًا إلى نون الإناث، كَـ (يكتبنانِّ)، ذلك أنه كان قبل اتصاله بالنون مبنيًّا، فلما اتصلت به النون، وهي موجبة للبناء ـ على حدّ ما يزعمون ـ دخله الإعراب»[٢].

---

(١) دراسات في الفعل ٦٧ ـ ٦٨.

(٢) نحو الفعل ٥٤ ـ ٥٥.

وقد بحث الدكتور عدنان محمد سلمان موضوع إعراب الفعل، موجِّهًا دراسته نحو رأي الدكتور المخزومي، حيث خالفه هناك، ورأى صوابية الرأي النحوي القديم، يقول: «وعلى الرغم من أن إجماع النحاة منعقد على إعراب الفعل المضارع، إلا أن باحثًا معاصرًا قد طلع علينا بقول خالف فيه النحاة كافة، فنصّ على أن الفعل المضارع مبني وليس بمعرب، وقد خطأ الناس فيما ذهبوا إليه من أنه معرب، وحصر الإعراب بالأسماء. فقال: «أما المعرب فهو الاسم، وأما المبني فهو الفعل بجميع أقسامه»[١]، ...

إن الناظر إلى رأيه هذا لأول وهلة دونما تدقيق، ربما أعجبه ووجد فيه تفسيرًا جديدًا لإعراب المضارع، إلا أن من يدقّق النظر ويستقري وظائف الأدوات التي تدخل على المضارع يجد أن رأيه هذا في غاية الخطأ والبعد عن الصواب»[٢].

---

(١) في النحو العربي .. قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٧٩.
(٢) دراسات في اللغة والنحو ٢٤٧ ـ ٢٥١.

الخاتـمـة

- خلاصة البحث
- نتائج البحث

[*] أولاً:

خلاصة البحث

قبل الدخول في عناوين وفصول الدراسة كان لا بدَّ من فصل تمهيدي جعلته **الفصل الأول**، وسمته بِـ **(مفاهيم وتقسيمات أولية)**، تحدثتُ فيه عن أهم المصطلحات التي سأتناولها أثناء الفصول اللاحقة، والتقسيمات الأولية التي تلقي الضوء جيدًا على عنوان الدراسة، فبدأته بِـ **(وقفة مع المفاهيم)** تناولتُ فيها أهم المصطلحات التي أحتاج إلى تجلية الأمر حولها، فكانت الوقفة الأولى مع تعريف الكلمة، ثم عرّجت على لفظة (الكلام)، لأنتقل بعدها إلى بحث مفردة (الكلِم)، لأتبعهما ببيان المقصود بِـ (الجملة)، فهي الوحدة التي يتعامل النحوي معها كتركيب إسنادي للكلمة.

وبسبب إغفال النحاة بحث (الكلمة العربية) بما لها من صفات وأوضاع وأسلوبٍ للعرب في تعريب الكلمة الأجنبية، قمت بعقد عنوان فرعي لبيان هذه المسألة.

انتقلتُ بعدها للحديث عن **(تقسيمات الكلمة العربية)**، وذلك لكون هذه الدراسة تبحث في الإعراب المحلي لِـ (المفردات النحوية)، فبدأت بالحديث عن أشهر تقسيم للكلمة العربية، وهو إلى: اسم وفعل وحرف، ثم انتقلتُ للحديث عن تقسيمها إلى: معربة ومبنية، وهو ما تُعنى به هذه الدراسة بشِكل أقرب من التقسيم الأول.

بعدها عرضتُ لأهم ما وقفتُ عليه من التقسيمات الحديثة للكلمة، فذكرتُ أربعة تقسيمات، هي للدكتور أنيس، والدكتور المخزومي، والدكتور حسان، والدكتور الفضلي.

بعدها بحثتُ **(تقسيمات الإعراب)**، تحدثتُ فيه عن تقسيمين للإعراب، الأول إلى: لفظي وتقديري ومحلي، والثاني إلى: نظري وتعليمي وتطبيقي.

ثم خصصتُ بحثًا مستقلاً عن **(الإعراب المحلي)** ذكرتُ فيه مواضع الإعراب المحلّي، وهي: المفردات من الأسماء والأفعال، وشبه الجملة بنوعيها: الظرف والجار والمجرور، والجملة بنوعيها الاسمية والفعلية في حال كانت الجملة في محل من الإعراب، وبعض التركيبات اللغوية.

ثمَّ ختمتُ الفصل بعنوان **(المفردة النحوية)**، كمقدّمة مباشرة لدخول فصول الدراسة، حيث بينتُ تحت هذا العنوان المعنى الذي أعنيه من لفظ (المفردة) هنا، وهو المعنى الذي تعنيه (الكلمة) في النحو، ولكني فضلت ـ في عنوان الدراسة ـ استعمال لفظ (المفردة) للإشارة ـ من خلاله ـ إلى ما يقابلها من معنى التركيب، الذي لا تطاله عناوين البحث.

بعد ذلك انتقلتُ إلى **الفصل الثاني**، الذي وسمته بِـ **(الإعراب المحلي للأسماء المبنية بناءً لازمًا)**، تناولتُ فيه العناوين العشرة التالية: (الضمائر)، و(أسماء الإشارة)، و(الأسماء الموصولة)، و(أسماء الاستفهام والشرط)، و(ما) و(من) الاسميتين، و(الأعلام المبنية)، و(ألفاظ الكناية المبنية)، و(الظروف المبنية)، و(بعض أسماء الأفعال)، و(أسماء مبينة أخرى) تحدثتُ فيه عن الأسماء المبنية على وزن (فَعَالِ)، وكلمة (أمسِ). متّبعًا في بحث هذه العناوين طريقة واحدة، أبدأ في كل مفردة منها بتعريفها، ثم بيان أُقسامها أو مفرداتها، لأنتقل إلى عرض المواقع الإعرابية التي تحل فيها، وتلك التي لا تحلّ فيها.

بينما بحثتُ في **الفصل الثالث** موضوع: **(الإعراب المحلي للأسماء المبنية بناءً عارضًا)**، اشتمل على العناوين التالية: (المنادى المفرد)، و(اسم (لا) النافية للجنس)، و(الظروف المقطوعة عن الإضافة)، و(ما بني من الأسماء المضافة)، و(المجرور بحرف جرّ زائد). معرِّفًا كل عنوان منها، ومبينًا لأقسامها والمبني من هذه الأقسام، وذاكرًا لأهم الأحكام الخاصة بكل باب منها.

وفي **الفصل الرابع** بحثتُ **(الإعراب المحلي للأفعال)**، قسمته إلى قسمين، الأول عن: الإعراب المحلي للفعل الماضي، والثاني عن: الإعراب المحلي للفعل المضارع. بينتُ فيهما مواقع الإعراب المحلي لهذين النوعين من الأفعال، متعرضًا لذكر بعض الآراء المُحدَثة حول إعراب الفعل المضارع.

[*] أخيرًا:

نتائج البحث

١. للعرب أسلوبهم في بدء الكلمة، وفي انتهائها، وحشوها، وكذلك في طريقة التعامل مع الكلِم الدخيل.

٢. جَهِدَ النحاة في التدليل على انحصار الكلمة في: الاسم والفعل والحرف، وقد ظهر من النحويين المحدثين من أبطل هذه الدعاوى، بل ظهر في هذه النظريات مقدار ما في هذا التقسيم من خلل منهجي.

٣. تقسيم الكلمة إلى المعربة والمبنية، ومن ثَمَّ توزيع المعرب والمبني على بعض الأسماء والأفعال يتنافي وما يقول به النحويون من وجود دلائل نحوية للإعراب، فالقول بإعراب الكلمة لا بدَّ أن يصاحبه ظهور لهذه الدلائل عليها، وكذلك القول ببنائها لا بدَّ أن يرافقه عدم تعاقب هذه الدلائل عليها في الجملة، وما نلاحظه أن هناك مجموعة من الأسماء المبنية تتعاقب عليها هذه الدلائل، وعلى العكس نلاحظ أن المضارع ـ المعرب ـ لا تتعاقب عليه مثل هذه المعاني والدلائل.

٤. الأصل اللغوي للإعراب النحوي هو الإبانة والإفصاح، وما يذكره اللغوي من توجيهات لمعانٍ أخر لا تنسجم ووظيفته النحوية.

٥. الخلاف القائم بين النحويين حول حقيقة الإعراب مردُّه إلى عدم وجود بحث تاريخي يتتبع تطور دلالة الإعراب داخل البيئة النحوية.

٦. الدلالة الأخيرة التي انتهى عليها معنى الإعراب هو التغير المعنوي للكلمة داخل الجملة، وما يتبع ذلك من ظهور العلامة التي تحكي عن هذا المحل الإعرابي في بعض الكلمات، وعدم ظهورها في كلمات أُخَر.

٧. للإعراب دلائل نحوية واضحة من الإسناد والمفعولية والإضافة.

٨. تقسيم الإعراب إلى لفظي وتقديري ومحلي يحتاج إلى مزيد من المراجعة، وذلك ما تقرره المؤتمرات والدراسات المنعقدة من أجل تيسير النحو العربي.

٩. ينبغي إدراج الإعراب التطبيقي بالمقارنة مع الإعراب النظري، وذلك للتأصيل النظري له، وتوضيح حدوده وقواعده.

١٠. الإعراب المحلي يشمل: المفردات، والجمل، وأشباه الجمل، وبعض التركيبات النحوية.

١١. الضمائر تقع في جميع مواقع الرفع الإعرابي، باستثناء النعت، لأن الضمائر لا ينعت بها، ومن مواقع النصب تقع في: المفعول به، والمستثنى وخبر كان، واسم إن، والمفعول معه، وتوابع المنصوب، باستثناء النعت. وفي جميع مواقع الجر، باستثناء نعت المجرور.

١٢. أسماء الإشارة تقع في المواقع الإعرابية التالية: في جميع مواقع الرفع، ومن المنصوبات: اسم إن، ومفعول به، ومفعول فيه، ومنادى، وخبر لكان، ومفعولاً معه، ومستثنى، وتوابع للمنصوب. وفي جميع مواقع الجرّ.

١٣. الأسماء الموصولة تقع في المواقع الإعرابية التالية: في جميع مواقع الرفع، باستثناء أن تكون مؤكِّدة. ومن المنصوبات: اسم إن، ومفعولاً به، ومستثنى، ومنادى، وتابعًا للمنصوب، باستثناء أن تقع مؤكدة. وفي جميع مواقع الجر باستثناء التوكيد.

١٤. أسماء الاستفهام والشرط تقع في المواقع التالية: من المرفوعات: المبتدأ والخبر المقدّم واسم كان متقدمًا عليها. ومن المنصوبات: مفعولاً به، ومفعولاً مطلقًا، ومفعولاً فيه، وحالاً، وخبرًا لكان متقدمًا عليها. ومن المجرورات: مجرورة بحرف الجر وبالإضافة، ولا تقع تابعًا للمجرور. وما يجعل هذه الأسماء لا تقع إلا في هذه المواقع هو أنها لها حق الصدارة،

فما كان من المواقع الإعرابية لا يقع إلا متأخرًا ـ كالفاعل ـ لا تقع فيه هذه الأسماء.

١٥. (ما) و(من) الاسميتان في حال كانتا نكرتين تقعان في محل رفع وجر ونصب، ولكن الثابت لِـ (ما) في حال كانت تعجبية أنها تكون في محل رفع مبتدأ.

١٦. الأعلام المبنية تقع في المواقع التالية: من المرفوعات: الفاعل، ونائبه، والمبتدأ والخبر، واسم كان، وخبر (إن)، ومعطوف على مرفوع وبدل منه وتوكيد لفظيٍّ له. ومن المنصوبات: مفعول به، ومستثنى، ومنادى، واسم لِـ (إن)، ومعطوف على منصوب وتوكيد لفظي لمنصوب، وبدل منه. ومن المجرورات: مجرورة بحرف جر، وبالإضافة، وتابعة للمجرور ما عدا النعت، فالأعلام لا ينعت بها.

١٧. ألفاظ الكناية المبنية تقع في المواقع التالية: في الرفع: مبتدأ وخبره واسم كان، وخبر (إن)، وفاعل، ونائب فاعل، ومعطوف على مرفوع للألفاظ المتعاطفة منها خاصّة. وفي النصب: مفعول به، ومفعول فيه، ومفعول مطلق، وخبر (كان)، واسم (إن)، ومستثنى ، ومعطوف على منصوب. وفي الجر: مجرورة بحرف الجر، وبالإضافة، ومعطوفة على مجرور.

١٨. الظروف المبنية تقع في المواقع التالية: مفعولاً فيه، مجرورة بحرف الجر، ومضافًا إليها، ومفعولاً بها، مبتدأة، بدلاً من منصوب.

١٩. أسماء الأفعال التي لها محل من الإعراب، تقع في محل نصب: مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول فيه، وفي محل رفع: مبتدأ، وخبر المبتدأ.

٢٠. الأسماء المبنية على وزن فعالِ تقع في محل: في الرفع: مبتدأ، وخبر ، وفاعل ونائب فاعل، واسم (كان)، وخبر (إن)، ومعطوفة على مرفوع، ومبدلة منه، وتوكيد له. وفي المنصوب: أهم موقع تقع فيه الملازمة للنداء منها هو كونها في محل نصب منادى، وقد تقع في محل نصب: مفعول به، أو مستثنى، أو خبر كان، أو اسم إن، وتابع للمنصوب. وفي المجرور: تقع في جميع المواقع.

٢١. جميع الأسماء تنادى، إلا المضمرات والأسماء المعرفة بالألف واللام، وما لها الصدارة في الجملة والأسماء غير المتصرفة.

٢٢. الظروف المقطوعة عن الإضافة تكون في محل: نصب مفعول فيه، وفي محل جرّ بحرف الجرّ.

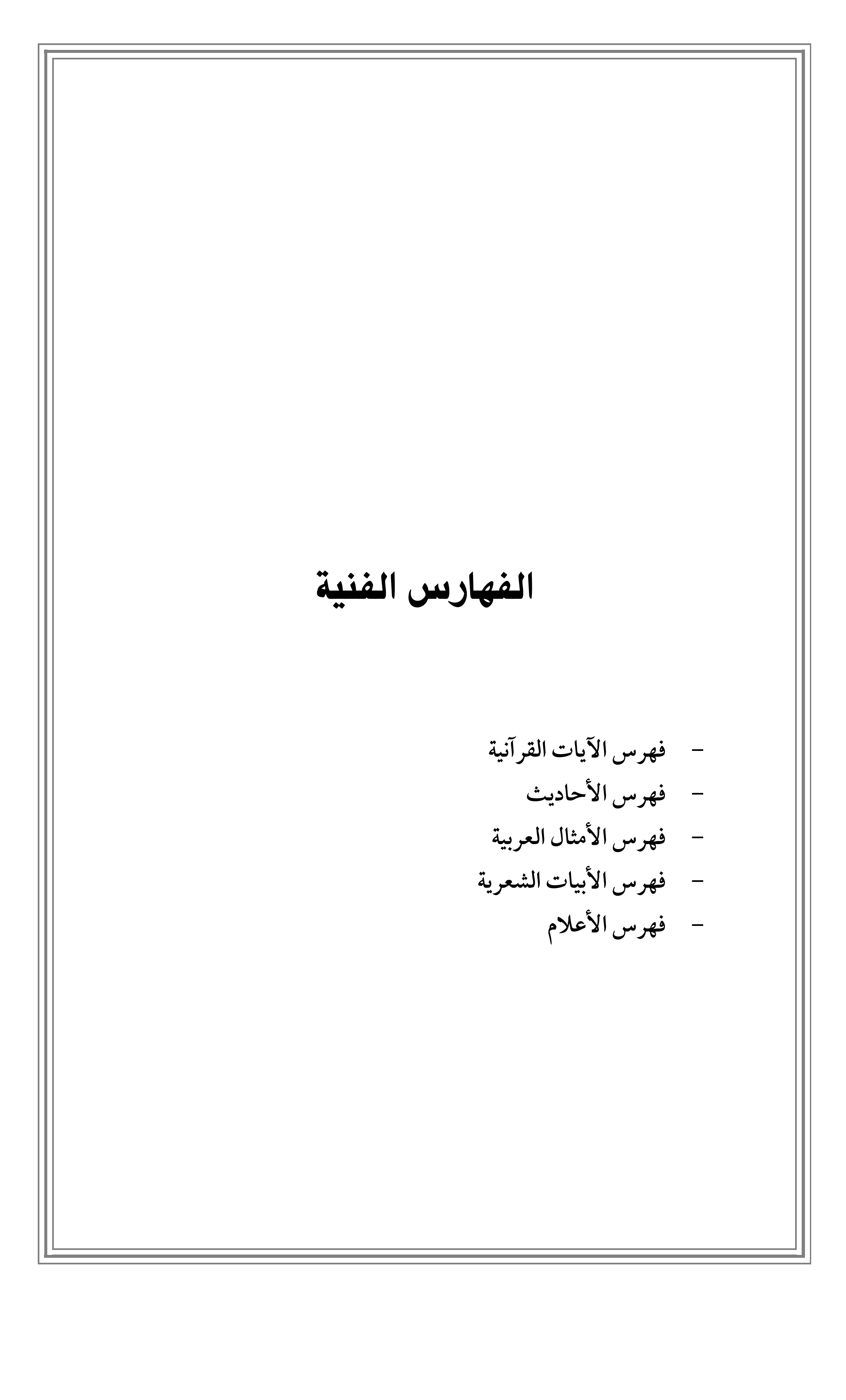
٢٣. الأسماء المبنية للإضافة تقع في المواقع التالية: خبر المبتدأ، خبر (إن)، صفة لمرفوع، جرّ بحرف الجر، جر بالإضافة.

٢٤. المجرور بحرف جر زائد يقع في الموقع التالية: في الرفع: مبتدأ، خبر المبتدأ، الفاعل. في النصب: مفعول به، خبر ليس، خبر (ما) العاملة عمل (ليس). في الجر: المضاف إليه. والشبيه بالزائد (رب): في محل رفع مبتدأ، وفي محل نصب: مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول فيه.

٢٥. الفعل الماضي لا يقع إلا في محل جزم فعل شرط أو جواب شرط، للجازم الذي يجزم فعلين.

٢٦. والفعل المضارع قد يكون في محل جزم أو نصب أو رفع.

٢٧. ومن خلال ما مرّ من نتائج نستنتج أيضًا أن المفردات التي لها محل من الإعراب تقع في جميع مواقع الرفع والجر، وفي معظم مواقع النصب، باستثناء الموقعين التاليين: التمييز، والمفعول لأجله.



الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأمثال العربية
- فهرس الأبيات الشعرية
- فهرس الأعلام

فهرس الآيات القرآنية

٢. سورة البقرة

٦. سورة الأنعام

٧. سورة الأعراف

٨. سورة الأنفال

٩. سورة التوبة

١٠. سورة يونس

فهرس الأحاديث

فهرس الأمثال العربية

فهرس الأبيات الشعرية

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصبا	وقلتُ ألـمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ	٢٦١، ٢٦٢
وكائِنْ رَدَدْنا عنكمُ من مدجَّجٍ	يجيء أمام الألف يَرْدِي مقنَّعا	٢٠٥
أتتك عنسٌ تقطع الأراكا	إليك حتى بلغتْ إياكا	١٣٨
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أبابيلْ	فَصُيِّرُوا مثلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ	٢٧١
إذا ما لقيت بني مالك	فسلَمْ على أيُّهم أفضل	١٦٠
ألا لا تسألانِ المرء ما ذا يحاولَ	أنحبٌ فيقضى، أم ضلالٌ وباطلَ	١٥٦، ١٥٧
للفتى عقل يعيش به	حيث تهدي ساقه قدمه	٢٢١
لعلّ اللهِ فضلكم علينا	بشيءٍ أن أمكم شَرِيمُ	٢٧٧
يقول - إذا اقْلَولَى عليها - وأقرَدَتْ	ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ	٢٧٠
فشدّ ولم يفزع بيوتًا كثيرة	لدى حيثُ ألقت رحلها أم قشعم	٢٢١
يا رُبَّ مَنْ يبغض أذوادنا	رُحْنَ على بغضائه واغتدَيْنْ	١٩١
يُحْشَرُ الناسُ، لا بَنينَ، ولا آبا	ء إلا وقد عنتهم شؤونَ	٢٥٠
فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا	حب النبي محمد إيانا	١٩٢
أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني	١٧٢
ففديتكِ يا التي تيمتِ قلبي	وأنت بخيلة بالودّ عني	١٦٦
فما رجعت بخائبة ركابٌ	حكيم بن المسيب منتهاها	٢٧٠
ألم تَرَيَا أني حميتُ حقيقتي	وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها	٢٦٤
ألا هل إلى ريَّا سبيلَ وَسَاعَةٍ فأَشْفِي نفسي من تباريح ما بِها	تكلمني فيها من الدَّهر خاليا فَإِنَّ كَلاَمِيها شفاءٌ لما بيا	٢٨

فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

المراجع

١. القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
٢. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ط١، ١٩٣٧ م.
٣. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨.
٥. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٦. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم ـ بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
٧. أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٨. أسماء الأفعال والأصوات، الدكتور عبد الهادي الفضلي، رسالة ماجستير، مخطوط، جامعة بغداد ـ كلية الآداب، ١٩٧٠م.
٩. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ـ القاهرة، ط٣، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
١٠. إصلاح المنطق، ابن السكِّيت يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

١١. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (ت ت ٣٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢. الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور علي فودة نيل، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٣. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة وابن كثير للنشر ـ دمشق، ط٤، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٤. الإعراب والبناء .. دراسة في نظرية النحو العربي، الدكتور جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٥. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٦. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧م.

١٧. أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٨. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط٢، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون ناشر وتاريخ نشر.

٢١. الأنموذج في النحو، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، اعتناء: سامي حمد المنصور، بدون ناشر وتاريخ نشر.

٢٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.

٢٣. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٢٤.الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس ـ بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٥.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
٢٦.البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٨٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٩٨م.
٢٧.التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (من أعلام القرن الرابع الهجري)، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٨.التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
٢٩.تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
٣٠.تجديد النحو، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤، ١٩٩٥م.
٣١.التحفة السنية بشرح المقدّمة الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق: شوكت علي درويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
٣٢.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
٣٣.ترتيب كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي، ترتيب: أ. أسعد الطيب، انتشارات أسوة ـ قم، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٤.تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٥.التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٣٦.تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد العزيز المفدى، مطابع الحميضي ـ الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
٣٧.تقريب المقرّب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٣٨.التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي)، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٣٩.تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ـ بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٤٠.تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور رياض زكي سالم، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٤١.توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن الخباز الموصلي (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام ـ القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٤٢.التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: أوتو يرتزل، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، تصوير عن طبعة أسطنبول ١٩٣٠م.
٤٣.جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط٣٩، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٤٤.الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٤٥.الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٤٦.الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ـ عمّان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٧.جمهرة اللغة، ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم العلم للملايين ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٨.الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٩.حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، اعتناء: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.

٥٠.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.

٥١.الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٢.الخليل .. معجم مصطلحات النحو العربي، الدكتور جورج عبد المسيح وهاني تابري، مكتبة لبنان ـ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٣.دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ـ القاهرة، ط ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٤.دراسات في الإعراب، الدكتور عبد الهادي الفضلي، تهامة للنشر ـ جدة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٥.دراسات في الفعل، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٦.دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١٠، ١٩٨٣م.

٥٧.دراسات في اللغة والنحو، الدكتور عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ بغداد، ط ١٩٩١م.

٥٨.دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح ـ الكويت، بدون تاريخ نشر.

٥٩.دروس في أصول فقه الإمامية، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٠.ذيل الأعلام، أحمد العلاونة، دار المنارة ـ جدة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
٦١.رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٦٢.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي عامر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
٦٣.شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ـ بيروت، ط١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٦٤.شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، اعتناء: محمد سليم اللبابيدي، المكتبة العثمانية ـ بيروت، ط ١٣١٢هـ.
٦٥.شرح التسهيل، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٦٦.شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
٦٧.شرح جمل الزجاجي، ابن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٦٨.شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
٦٩.شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون ناشر وتاريخ نشر.
٧٠.شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد محمود التركزي، منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٧١.شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير ـ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٧٢.شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٣.شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٧٤.شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد الواسطي الضرير (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٧٥.شرح المفصّل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٧٦.شرح المقرب لابن عصفور، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي (ت ٦٩٨هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان ـ المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
٧٧.الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٧٨.الصحاح، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
٧٩.العلامة الإعرابية في الجملة، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي ـ القاهرة، بدون تاريخ نشر.
٨٠.فصول في فقه العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٦، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
٨١.فقه اللغة المقارن، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.
٨٢.فقه اللغة .. مناهله ومسائله، الدكتور محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.
٨٣.في التراث اللغوي، الدكتور مصطفى جواد، وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد، ط ١٩٩٨م.
٨٤.في النحو العربي .. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الدكتور مهدي المخزومي، بدون ناشر، ط٣، ١٩٨٥م.
٨٥.في النحو العربي .. نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨٦.القانون في النحو العربي، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي ـ حلب، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٨٧.قضايا نحوية، الدكتور مهدي المخزومي، المجمع الثقافي ـ أبو ظبي، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
٨٨.القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٨٩.قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، الدكتورة سناء حميد البياتي، دار وائل ـ عمّان، ط١، ٢٠٠٣م.
٩٠.الكامل، أبو العباس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٩١.كتاب السبعة، ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٩٢.كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٩٣.كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي دحروج، ترجمة: الدكتور عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
٩٤.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاجي خليفة، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.
٩٥.الكفاف، يوسف الصيداوي، دار الفكر ـ دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
٩٦.الكليات .. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٩٧.اللامات، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط١، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
٩٨.اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٩٩.لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: أبو القاسم محمد كرو، دار صادر ـ بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

١٠٠. اللغة العربية .. معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان، عالم الكتب ـ القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٠١. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، دار الأمل ـ عمّان، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٠٢. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: الدكتور جان عبد الله توما، دار صادر ـ بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٠٣. المحكم، ابن سيده، ضمن قرص مدمج الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي ـ أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

١٠٤. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، ضمن قرص مدمج الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي ـ أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

١٠٥. مختصر النحو، الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار الشروق ـ جدة، ط١٦، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٠٦. المدارس النحوية .. أسطورة وواقع، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمّان، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٧. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٠٩. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١١٠. معاني الحروف، أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: الشيخ عرفان العشا حسونة، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١١١. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م:

- الجزء الأول: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.
- الجزء الثاني: تحقيق: محمد علي النجار.
- الجزء الثالث: تحقيق: أ. علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي.

١١٢. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ـ عمّان، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
١١٣. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١١٤. معجم القواعد العربية، عبد الغني الدقر، دار القلم ـ دمشق، ط٣، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م.
١١٥. معجم لغة النحو العربي، أنطوان الدحداح، مكتبة لبنان ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٦ م.
١١٦. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
١١٧. المعجم المفصل في الإعراب، طاهر يوسف الخطيب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١١٨. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
١١٩. المعجم المفصل في النحو العربي، الدكتورة عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١٣، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١٢٠. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٢١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة الإسلامية ـ أستانبول، بدون تاريخ نشر.

١٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، انتشارات سيد الشهداء ـ قم، ط٥، ١٤١٢هـ.

١٢٣. المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل ـ بيروت، بدون تاريخ نشر.

١٢٤. المقتضب، أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٥. المقرب، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨ م.

١٢٦. الملخص في ضبط قواعد العربية، ابن أبي الربيع الأندلسي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور علي بن سلطان الحكمي، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢٧. من أساليب القرآن، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٨. من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م.

١٢٩. منازل الحروف، أبو الحسن الرماني (ت ٤٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمّان، ط١، ١٩٨٤م.

١٣٠. الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية بالجمهورية العربية السورية، ط١، ١٩٩٨م.

١٣١. نحو التيسير، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد، ط٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣٢. نحو الفعل، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد، ط١، ١٩٨٤م.

١٣٣. النحو العربي .. نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار عمّار ـ عمّان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٣٤. نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٣٥. النحو الميسر، الدكتور محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٣٦. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف ـ القاهرة، ط ١٩٦٦م.

١٣٧. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٣٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة وكالة المعارف ـ استانبول، ١٩٥١م.

١٣٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ـ القاهرة، ط ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٤٠. الواضح في النحو، الدكتور محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط٥، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٤١. وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

الأبحاث

١٤٢. (أي) بزعم موصوليتها .. دراسة في البنية الشكلية، الدكتور فيصل إبراهيم صفا، مجلة اللسان العربي، ع ٣٥، سنة ١٩٩١م.

١٤٣. القرائن النحوية واطراح الإعرابَين: التقديري والمحلي، الدكتور تمام حسان، مجلة اللسان العربي، ع ١١، ج١، سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

المحتويات